بن علوي حمل الى صنعاء تأكيدات البيض بعدم نيته دعم الحراك الجنوبي

الرئيس يبحث تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الاصلاح والاشتراكي

■ "النداء" -خاص

خيار حكومة وحدة وطنية يدرس جديا حالياً.

الرئيس عرض على حزبي الاشتراكي والاصلاح الفكرة ولم يمانع الحزبين من حيث المبدأ لكنهما فضلا الاتفاق أولا على تشخيص الأوضاع والأولويات قبل بحث الدخول في الحكومة.

الرئيس، حسب مصادر موثوق بها، ألح على تجمع الاصلاح قبل أسبوعين، لكن الأخير فضل انتظار حليفه الاشتراكي، وقد طلب من الرئيس تعليق الموضوع إلى حين عودة ياسين سعيد نعمان أمين الاشتراكي من عدن.

ومطلع الأسبوع الجاري استقبل الرئيس نعمان وفاتحه بالمقترح، لكن نعمان فضل ألبدء في تشخيص الأوضاع، وفي حال توصل الطرفان إلى تفاهم حول التشخيص فإن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يصير تحصيل حاصل.

معلوم أن السلطة والمعارضة اتفقتا في فبراير الماضي على تأجيل الانتخابات البرلمانية عامين كاملين من أجل التوصل إلى إصلاحات سياسية وانتخابية توفر أرضية لمشاركة المعارضة في الانتخابات النيابية.

وقالت مصادر خاصة للنداء أن الرئيس متحمسا للفكرة في ضوء

التتمة في الصفحة 4

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 22 ابريل 2009 العدد (192) Wed. 26/4/1430 - 22 April 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

معلومات استخبارية لم تستبعد وقوع عملية ارهابية

استنفار أمني في العاصمة بسبب تهديد تنظيم القاعدة

■ "النداء" -خاص

أكدت مصادر خاصة لـ«النداء» أن جميع أجهزة الأمن في العاصمة تعيش منذ السبت الماضي حالة استنفار بعد أن أصدرت وزارة الداخلية تعميما إلى جميع الوحدات الامنية ومراكز الشرطة بالعاصمة بأن يكونوا في حالة تأهب دائم، وأشارت إلى أن وزارة الداخلية كثفت من عمليات المراقبة ودوريات التفتيش في شوارع العاصمة. وإذ لفتت إلى أن مسؤولي الداخلية لا يغادرون غرفة العمليات قالت أن الداخلية تعاملت مع تهديدات اطلقتها القاعدة مؤخراً بشكل جاد.

طبقاً للمصدر فإن التقارير الأمنية والاستخباراتية توقعت حدوث هجمة ارهابية في العاصمة وعلمت «النداء» أن السفارات ومقرات الشركات الاجنبية محاط بحراسة أمنية مكثفة منذ مطلع الاسبوع.

وكان وزير الداخلية اعتذر عن حضور الاجتماع الاسبوعي للحكومة أمس الثلاثاء. وقال وزير الاعلام في المؤتمر الصحفي عقب اجتماع الحكومة إن ملف قضية هدم منزل في حي العنقاء بالحصبة لم يبحث بسبب عدم حضور وزير الداخلية لانشغالاته.

وطبقا لمصادر «النداء» فإن الوزير لم يتمكن من حضور اجتماع رئاسة الوزراء بسبب انشغاله بأمر التهديدات

التتمة في الصفحة 4

الوحدة... جنوبية

■ سامي غالب

بدلاً من إعمال السياسة لابتداع معالجات تتدارك الاهتراء في النسيج الوطني، انحبست السلطة داخل «حالة إنكار» للحالة الجنوبية. وفي الأثناء تطورت هذه الحالة من دور الحالة المطلبية إلى دور الحالة السياسية لتتبلور الآن في دور «حالة وطنية جنوبية».

قبل عامين لاح هامش للسياسة في المركز وتشكلت لجان وصدرت تقارير وترددت أصداء تحركات ولقاءات في المركز وفي عدن وغيرها من مدن الجنوب والشرق، تشي بإمكان تبلور «سياسية جنوبية» تدفع الأخطار عن وحدة اليمنيين.

والآن تبدو «السياسة» عقيمة بينما تواصل الأدوات الأمنية تخصيب الأزمات في المحافظات الجنوبية والشرقية، محفزةً من حيث لا تريد أو لا تدري، هوية جنوبية خارج، وضداً على، الهوية اليمنية التي ظهرت في أصفى أطوارها صبيحة 22 مايو 1995.

في أقصى الشمال تتكرس حالة الدولة دخل الدولة، بصرف النظر عن أية أحكام قيمية حول الحوثيين، وفي الجنوب تتبلور هويةٍ محلية ضداً على الهوية اليمنية، تحمل في صيرورتها وعداً بدولة خارج الدولة.

وإلى الانحباس داخل حالة الإنكار، تستكين النخبة الحاكمة داخل رؤية مثالية ورومانسية للهوية الوطنية تنطلق من أسطورة الهويات الاستاتيكية (الجامدة) العابرة للتاريخ والمجتمعات.

الجنوب يموج غضباً ويضج وجعاً، والمركز يلوذ بالصمت، وإلا فبالتهوين والإنكار وإلا فبالتحضير لاستعراض عسكري في الذكرى الـ19 للوحدة!

والحاصل أن إعمال القوة لمواجهة ما يطفو على السطح الجنوبي بوهم، أو بدعوى، صون الوحدة الوطنية (اليمنية) يغذي هوية جنوبية في العمق الجنوبي.

التتمة في الصفحة 4

وفد أمني من الكونجرس يغادر العاصمة بعد زيارة غير معلنة

غادر وفد أمني من الكونجرس الامريكي صنعاء السبت الماضي بعد زيارة لم يعلن عنها استغرقت عدة أيام.

الوفد الذي وصل مساء الاربعاء التقى بقيادات الاجهزة الامنية وشخصيات رفيعة بالسلطة فضلاً عن دبلوماسيين وقادة منظمات مدنية وحقوقية.

ويضم الوفد عدداً من الفنيين والمسؤولين في لجان الدفاع والأمن في الكونجرس الاميركي.

لكنه لم يضم أي عضو من مجلسي الشيوخ والنواب. ومعلوم أن المختصين في اللجان المساعدة يقومون بدور مهم في تحديد مواقف وخطوات الشيوخ والنواب في الكونجرس.

ووصفت مصادر خاصة مهمة الوفد بالاستطلاعية، في ضوء التطورات في المنطقة، وخاصة تنامي نشاط القاعدة في اليمن

التتمة في الصفحة 4

الهيئات أعلنت مشاركتها في الفعالية

السعدي لـ«النداء»: مهرجان 27 ابريل يأتي للتنديد بيوم إعلان الحرب على الجنوب

■ فؤاد مسعد

قال القيادي في الحراك الجنوبي العميد/ علي السعدي ان جميع مكونات الحراك اتفقت على إقامة فعالية كبرى في السابع والعشرين من ابريل الجاري في مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين،وأكد في حديثه للنداء مساء أمس الثلاثاء أن كل أبناء الجنوب معنيون بهذه الفعالية التي تأتي بمناسبة الإعلان على الجنوب في 27 ابريل 1994م في ميدان السبعين، وهو ما يعني تدشين العدوان على الجنوب أرضا وإنسانا.

وأضاف السعدي وهو رئيس اللجنة التحضيرية للفعالية أن المكونات الجنوبية من هيئات وأشخاص ابدوا استعدادهم للمشاركة الفاعلة في هذا المهرجان الحاشد حسب وصفه.

إلى ذلك نقلت مصادر مقربة عن طارق الفضلي قوله أن فعالية 27 ابريل قائمة بزخمها الجماهيري وستكون مدنية سلمية حضارية حسب تعبيره ، وقال أنها ستحمل في طياتها أبعادا تؤكد أن قطار الحراك الجنوبي ماض بثبات نحو أهدافه المرسومة. كما نقل عن الفضلي تحذيره مما اسماه تطاول أجهزة السلطة على المشاركين في المهرجان أو ضيوف أبين الذين قال انهم سيتوافدون إلى زنجبار من كافة محافظات الجنوب مهددا في حال

التتمة في الصفحة 4

مصر: اعتقال عصابة استأصلت كلى عشرة أطفال يمنيين

اعتقلت السلطات المصرية أفراد عصابة دولية تتاجر بأعضاء البشر، بتهمة استئصال كلى عشرة أطفال يمنيين داخل أحد المستشفيات الخاصة في القاهرة بعد استدراجهم إليها.

وقال رئيس الجالية اليمنية في مصر، إبراهيم الجهمي، الاثنين، إن السلطات المصرية تمكنت، بالتعاون مع الجالية اليمنية، من إلقاء القبض على شبكة دولية تنشط في الاتجار بأعضاء البشر.

منظمة سياج لحماية الطفولة أدانت مثل هذه الأعمال الإجرامية والمنافية للإنسانية فإنها تشدد على ضرورة التحقيق من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية في البلدين وتقديم المتهمين إلى العدالة.

و طالبت كلاً من السلطات اليمنية والسلطات المصرية بالتحقيق في جريمة استدراج عشرة أطفال يمنيين إلى جمهورية مصر العربية والمتاجرة بأعضاءهم في أحد المستشفيات الخاصة هناك والذين كشف النقاب عنهم موقع المؤتمر نت الإخباري الناطق باسم الحزب الحاكم في اليمن.

التتمة في الصفحة 4

أكدوا بأن الأسبوع القادم سيشهد تغيير أسلوبهم في التعبير عن قضيتهم

الأطباء يعتصمون مجددا كي تقوم الدولة باعتقال قتلة القدسي

■ «النداء» - صنعاء

ما يزال قتل الأطباء ممكن جداً في اليمن، ذلك أن قتل طبيب أثناء تأدية واجبه لم يشكل بالنسبة للحكومة أدنى اهتمام.

وهو الأمر الذي يزيد من احتقان شريحة الأطباء في البلاد، وفي صباح الأمس كان ذلك الشعور يهيمن على عشرات الأطباء والصيادلة الذين اعتصموا امام مجلسي الوزراء والنواب ومكاتب المحافظات للمطالبة بسرعة إلقاء القبض على المتهمين الرئيسيين بمقتل زميلهم الدكتور درهم القدسي قبل4 شهور.

وفي الاعتصام امام مجلس الوزراء اكد أمين عام نقابة الأطباء والصيادلة الدكتور عبدالقوي الشميري استمرارية تنفيذ الاعتصامات في المحافظات وأمانة العاصمة، وقال بأن المعتصمين في المحافظات وأمام مجلس الوزراء اليوم هم من سيقومون بالتغيير الذي ستشهده الجمهورية اليمنية، واكد على أن الوضع لا ينبغي أن يظل كما هو من انفلات أمني، وأزمات متكررة مادام هناك صمود لمن يؤمنون بقضيتهم.

وخاطب الشميري زملاءه بالمستشفيات بأن الاسبوع القادم لابد أن يتغير أسلوبهم في التعبير عن قضيتهم، وأشار إلى اجتماع المكتب التنفيذي لنقابة الاطباء الأسبوع القادم حول ذلك.

وكان المعتصمون حملوا صور الدكتور الراشدي مؤكدين على استمرارية اعتصامهم أمام رئاسة المجلس لما وصفوه بالدفاع عن أنفسهم باعتبارهم تنازلوا عن حقهم ورواتبهم لكنهم لن يتنازلوا عن حياتهم.

وطالب الأطباء بتحكيم الدولة لأخذ حقهم من الجناة معتبرين أن كل شخص يتعرض للاعتداء ويأخذ حقه بيده هو بمثابة العيش في غابة الانتقام، مطالبين الاجهزة الامنية التعامل مع جريمة قتل القدسي بكل حيادية وبعيداً عن الانحياز، وكذا سرعة القبض على الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

إلى ذلك ناشد أولياء دم الدكتور القدسي رئيس الجمهورية التوجيه من جديد إلى الحكومة ووزارة الداخلية تحديداً بضرورة القبض على بقية المتهمين الفارين ومساءلتهم عما تم من تنفيذ توجيهاته السابقة حتى الآن.

وقال أولياء الدم، في بيان صحفي، إنهم يتابعون "بهمة لا تلين ولن تفتر مجريات قضية الاعتداء الآثم الذي أودى بحياة الدكتور أثناء أدائه واجبه الإنساني، وبأسلوب خسيس وغادر لا يقره دين ولا شرع ولا أخلاق، وتأباه نفوس الشرفاء في طول البلاد وعرضها، وهو ما تم التعبير عنه في التضامن بلا حدود معنا، كون الشهيد لا يخص منطقة بعينها بقدر ما يهم كل الناس...".

ووجه أولياء الدم شكرهم لأبناء الرياشية الذين يحرصون مثلهم على تطبيق العدالة حتى لا يتحول الناس عن شرع الله إلى شريعة الغاب، مؤكدين عدم تراجعهم، وإصرارهم الحثيث على أن يصلوا بالقضية إلى تسليم بقية المتهمين إلى القضاء. كما أكدوا رفضهم لمحاكمتهم غيابياً.

وفيما ناشدوا وزارة الصحة، التي ينتمي إليها الشهيد وظيفياً، أن تساندهم وتضغط في سبيل القبض على الهاربين من وجه العدالة. ووجهوا شكرهم لنقابة الأطباء وكل منظمات المجتمع المدني، "لعودتهم إلى الاعتصامات الأسبوعية ونناشد فروعها في كل المحافظات أن تعود إلى سابق نشاطها وكذا كل الأفراد للتضامن معهم في قضية تهم الجميع كون الاعتداء على شهيدهم هو اعتداء على كل قيم الخير والإنسانية...".

وطالبوا مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بألاَّ يكل ولا يمل، "فالقضية قضيته في المقام الأول وتسيء إلى سمعته، ومتأكدون أن مسؤوليه يدركون ذلك ويسعون لإحقاق الحق الذي لا نطالب بغيره".

في الإعتصام الذي نظمه أهالي المعتقلين على ذمة حرب صعدة

أبواصبع: الدولة لا تجيد سوى الكذب وتجاهلها لمطالب الجنوب قد يقود إلى الانفصال

في الاعتصام الذي ينظمه أهالي المعتقلين على ذمة حرب صعدة، وعدد من منظمات المجتمع المدني، حذر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، يحيى منصور أبواصبع، السلطة من نتائج الاعتقالات والاضطهاد والقمع وتعقد الأوضاع في صعدة والجنوب، متهماً إياها بعدم احترام الدستور والقانون.

وقال أبواصبع، خلال الاعتصام الأسبوعي أمام مقر رئاسة الوزراء، إن استمرار اعتقال المواطنين على خلفية أحداث صعدة والحراك الجنوبي يأتي في ظل حكومة لم تعد تنتج إلا الكذب والفساد عبر الاستيلاء على المال العام، وأخيرا تنتج الحروب وأعمال العنف والحروب القبلية والثارات.

ولفت إلى تحول مطالب أبناء المحافظات الجنوبية من حقوقية إلى سياسية، لعدم احترام السلطة لها. وأضاف: "إن سياسة الدولة قادت أصحاب الحراك إلى رفع سقف هذه المطالب إلى حق تقرير المصير، وهو ما قد يؤدي إلى الاستفتاء، ومن ثم إلى الانفصال".

المحامي محمد ناجي علاو، رئيس الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)، استغرب استمرار السلطة في انتهاك الحقوق الأساسية، داعيا إياها إلى احترام القضاء الطبيعي لا الاستثنائي.

وقال: "إن المشكلة تكمن أيضا في عدم وجود قضاء عادل، ناهيك عن وجود محكمة جزائية متخصصة، وذلك يتطلب إذا أراد الجميع التحرر من سيادة العصبية أو الإقصاء من الحريات المكفولة له، مناصرة بعضهم بعضا في الحق الذي لا يمكن أن يتجزأ مهما كانت الظروف أو القضايا".

كما طالب المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، علي الديلمي، بقضاء عادل وشفاف واحترام الحقوق والحريات والدستور والقانون.

وناشد الديلمي رئيس الجمهورية ألا يسمح لمن يريدون توسيع دائرة الظلم عبر ممارساتهم التي لا تحترم قانونا ولا حريات ولا دستورا ولا أي شيء، وأن يأمر من لم ينفذوا أوامره بتنفيذ توجيهاته السابقة بالإفراج عن جميع المعتقلين، عبر تدخله العاجل في القضية وعدم تصديق الأصوات المغرضة التي تقول إنها تحمي الوطن والنظام، في حين أنها توسع دائرة التنكيل به والغضب عليه.

ووجه النائب البرلماني فؤاد دحابة أيضا التحية لكل أم ذرفت الدموع من أجل أبنائها، ولكل زوجة وحيدة في البيت من دون زوجها المعتقل، وكل طفل وطفلة حرمه الأمن من كلمة "بابا"، ولكل الأسر التي تعيش حالة صعبة بسبب التصرفات الرعناء لهذه السلطة الظالمة. وعبر دحابة في كلمته عن قلقه من قيام السلطة "بمحاولة إفقادنا الثقة بتغيير أحوالنا"، لكنه أردف بأن "الجميع سيتمسك بالأمل ما دمنا أحياء، (إن الباطل كان زهوقا)".

وقال القيادي في التجمع اليمني للاصلاح إنه لا بد من توسيع دائرة المطالب عبر المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين في كافة الأرجاء، وكذلك التحقيق مع كل من قام بانتهاك الدستور والقانون، وإنصاف المعتقلين عما لحق بهم من ضرر نفسي وجسدي.

وناشد الصحفي محمد المقالح رئيس الجمهورية إطلاق سراح جميع المعتقلين، لأن الاستمرار في عدم إغلاق الملفات سيكون ضد اليمنيين، والمستفيد في النهاية هي الأطراف التي تريد مصلحتها عبر الحروب ولا تريد أن ينتهي ذلك.

دعوا للكف عن استعداء الآخرين

أساتذة جامعيون يتقدمون برؤية لتوحيد الحراك الجنوبي

■ فؤاد مسعد

دعا أكاديميون جنوبيون مكونات الحراك الجنوبي للتوحد والاندماج في كيان واحد وهيئة موحدة تضم في إطارها كل أبناء الجنوب، داعين رؤساء الهيئات القائمة حاليا في الساحة الجنوبية، إلى أن يبادروا بصورة طوعية إلى الجلوس مع بعضهم على مائدة الحوار بحضور ممثلين عن التكوينات السياسية والاجتماعية الجنوبية، لتدارس إمكانية اختيار اسم جامع للشكل النضالي الجديد وتوزيع المهام في ما بينهم، بحيث تذوب وتنتهي بعد ذلك كل التسميات السابقة.

وقال أساتذة جامعيون، في مبادرة قدمت لمكونات الحراك الجنوبي، إنه لا يحق لأي شخص أو جماعة أن تدعي لنفسها الحق في الوصاية على الحراك السلمي الجنوبي، طالما وهي لم تنتخب بطريقة ديمقراطية وفق نظام انتخابي، متفق عليه.

وقد تقدم عدد من أساتذة جامعة عدن برؤية قالوا إنها تهدف لتوحيد مكونات الحراك الجنوبي في إطار واحد، منتقدين ما أسموه "تعدد الهيئات" الذي تسبب -حسب رأيهم- "في إرباك حماس الجماهير وإضعاف معنوياتهم وتناقص أعدادهم في حضور فعاليات الاعتصامات والمهرجانات، كما أدى إلى حدوث تكتلات وانقسامات ليس لها من مبرر، سوى أنها أفقدت الحراك الجنوبي السلمي ذلك الزخم العظيم الذي كان قبل تشكيل الهيئات في أوج عنفوانه وفي حالة تصاعد عدداً وعدة".

وجاء في المبادرة، التي ذيلت بأسماء أساتذة جامعيين، تأكيد أن مجموعة الأساتذة باشرت النزول الفعلي إلى حيث يوجد رؤساء الهيئات والتقت بعضهم بصورة منفردة، وأثمرت الجهود هذه الاستنتاجات التي استخلصوها من تلك الحوارات.

وأكدت الرؤية، التي حصلت "النداء" على نسخة منها، ضرورة إشراك كل القوى السياسية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية بمختلف أطيافها وانتماءاتها في النضال السلمي الجنوبي، ودعت لإيجاد الإطار العام الذي يلزم الجميع التوافق على الشكل التوحيدي للحراك السلمي الجنوبي وتحديد هيئاته القيادية، ووضع خطة زمنية لعقد المؤتمر الوطني الجنوبي. وفي سبيل تحقيق ذلك اقترح معدو الرؤية تشكيل لجنة تحضيرية تضم في إطارها رؤساء الهيئات الموحدة، ومختلف القوى السياسية الجنوبية ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات الناشطة في الحراك السلمي، وأية شخصيات ترى اللجنة إمكانية الاستعانة بهم، وذلك للتحضير المنظم لعقد المؤتمر الوطني الجنوبي، يتم فيه انتخاب قيادة عليا موحدة للحراك السلمي في الجنوب، ولجنة مختصة من الكوادر العلمية وذوي الخبرات الاجتماعية تتولى صياغة الوثائق الأساسية التي ستقدم إلى المؤتمر الوطني العام الجنوبي لمناقشتها وإقرارها، ومنها البرنامج السياسي للحراك السلمي أو "ميثاق الشرف" لأبناء الجنوب، واللوائح والتشريعات المنظمة لأعمال الحراك السلمي الجنوبي.

واقترح أصحاب المبادرة التوقف عن استمرارية تشكيل فروع هيئات مكونات الحراك القاعدية في مختلف المناطق، على اعتبار أن ظاهرة التنافس والتسابق في تشكيل فروع الهيئات، تعد من الظواهر المعيبة والخاطئة والتي تساهم في تمزيق وحدة الجماهير.

وورد في الرؤية أنه يجب الحرص في اختيار الشعارات المرفوعة من قبل المشاركين في المهرجانات والاعتصامات، وأن تنتقى الكلمات الخاصة بالهتافات والصور والأعلام وغيرها. كما حثت الرؤية على عدم استعداء الآخرين وتوزيع التهم لهم جزافا، وتصنيف الجنوبيين إلى تيارات من الخونة والمتآمرين.

وأضاف معدو الوثيقة قائلين: "ننصح بعدم التحامل على قيادة وقواعد الأحزاب السياسية، وبالذات الحزب الاشتراكي اليمني، باعتباره الحزب الذي سخر إمكانياته وشجع أعضاءه في النشاط الجماهيري الميداني للحراك السلمي".

هدمت منازل المواطنين، وقتلت مواشيهم

الصليب الأحمر يحذر من التبعات الناجمة عن الفيضانات في صعدة

حذر المدير الفرعي لمكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصعدة من التبعات الناجمة عن الفيضانات التي ضربت محافظة صعدة بداية أبريل الجاري. وقال سبيرمان: "ليس لدي أدنى شك في أن الوضع يتطلب من اللجنة الدولية والهلال الأحمر معاً التدخل لتقديم الدعم الضروري العاجل لمساعدة أوَّلئك الأشخاص، على سبيل المثال: تلوث المياه في حال لم تقدم لهم المساعدات الضرورية العاجلة".

مؤكدا أن التبعات الناجمة عن تلك السيول ربما تؤدي إلى نشوء مشاكل خطيرة. وكانت محافظة صعدة تضررت بسبب الفيضانات التي أصابت منطقة البقع في الشمال الشرقي للمحافظة، وهدمت عدداً كبيراً من المنازل، وقتلت الكثير من المواشي، وتسببت في فقدانهم الكثير من المواد الضرورية لبقائهم على قيد الحياة؛ وبحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر فهم بحاجة ماسة للمساعدة.

الحكومة تجاهلت الواقعة والمتطرفون يحاولون استمالة الرئيس

هدم منزل في الحصبة

اليوم بداية أسبوع آخر يمضي على هدم وانتهاك حرمة بيتين مأهولين بالسكان وإعدام كل مقتنياتها من أثاث ومتعلقات شخصية، إضافة إلى حرق سيارتين من قبل متطرفين مختلفين يرون في "الغيرة على الدين" شرعنة لتطبيق شريعة الغاب والانتصار للدين على حساب حقوق الآخرين، وقبل كل ذلك فإنهم يجهزون بفعلتهم تلك على مؤسسات الدولة الحاضرة الغائبة في القضية. ورغم ذلك ما زالت القضية تدور حتى اللحظة حول نقطة واحدة تنكب عليها النيابة ولجنة مجلس النواب: هل مزق أحدهم المصحف؟ وبعدها لا شيء يهم من التفاصيل.

مجلس الوزراء، الذي اجتمع بالأمس، لم ير ما يستحق في القضية لنقاشها في جدول أعماله، فنائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن في السعودية ووزير الداخلية تغيب لمهام أخرى، وذلك كان كافيا بالنسبة للحكومة لعدم إدراج الموضوع في جدول أعماله، غير أن الناطق الرسمي للحكومة حسن اللوزي طمأن سائليه فالقضية تحتمل التأجيل، وستبحث الأسبوع القادم، ولم ينسَ تأكيد أن ما جرى في حي العنقاء بالحصبة كان خارج النظام، مؤكداً أن أي تصرف يفترض أن يتم وفق الشرعية والنظام والقانون.

وفي ظل صمت مريب من قبل منظمات المجتمع المدني، تحرك البرلمان العقيم، ليشكل لجنة تنظر في نصف القضية على ما يبدو، بدافع الغيرة على الدين ذاتها التي انتهكت بها حرمة الدولة والمواطن، فالتحقيق يبدو أنه فقط يتجه لتأكيد حادثة تمزيق القرآن.

وفي حديث إلى "الجزيرة نت" قال عضو لجنة تقصي الحقائق البرلمانية، النائب الدكتور غالب القرشي، وزير الأوقاف والإرشاد الأسبق، إن المؤشرات تفيد بأنه ثبت فعلا قيام الشخص المتهم بتمزيق نسخة من المصحف الكريم، واعتبر الحادثة "خطيرة" بالرغم من كونها حالة نادرة في اليمن، لكنه في الوقت نفسه أبدى ارتياحه لما أسماه "غيرة الناس الكبيرة على كتاب الله". هو كان يأمل أيضاً أن تسارع السلطات الأمنية والشرطية إلى حصر القضية وإلقاء القبض على المتهم قبل قيام الناس بهدم منزله وإحراقه. أما الجزء الأخير من القضية فهو مجرد ردة فعل مبررة بالنسبة للقرشي المحسوب على الجناح الإخواني المستنير في حزب الإصلاح.

مجلس النواب أقر، السبت، تشكيل لجنة خاصة لمتابعة إجراءات وزارة الداخلية والأجهزة المعنية إزاء اتهام مواطن بتمزيق المصحف وإهانته. حتى هنا يكون المجلس منطقيا، غير أنه على ما يبدو يشرعن لما بعده، فالتحقيق سيشمل ما تلا ذلك من ردود أفعال "غاضبة" من قبل أبناء الحارة الذين أقدموا، الأربعاء الماضي، على إحراق وهدم منزل عبدالملك البيضاني المتهم بإهانة المصحف، وأيضا التحقيق في اعتقال الأشخاص عقب إحراق المنزل.

شكلت لجنة من النواب غالب القرشي (قيادي إصلاحي)، أحمد عبدالرزاق الرقيحي (نائب مؤتمري وخطيب الجامع الكبير بصنعاء القديمة وجامع الصالح)، وعبدالله حسن خيرات (نائب وفقيه مؤتمري)، ومحمد عبدالله القاضي (نائب عن الحزب الحاكم). وأثار القضية في المجلس نائب قل أن يناقش: عبدالرحمن المحبشي، الذي اعتبر حادث إهانة المصحف وتداعياته يستوجب الوقوف إزاءه بجدية، ومطالبا أيضا بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الأشخاص الذين تم اعتقالهم على ذمة إحراق وهدم منزل المتهم بإهانة المصحف. ولم يفوت النائب محمد الحزمي هذه الملحمة ليؤكد أن غياب الأجهزة المعنية هو ما دفع المواطنين إلى إحراق منزل المتهم بإهانة المصحف، وخاض الملحمة أيضا القاضي احمد الرقيحي الذي دعا إلى الوقوف أمام الحادث بجدية ودون توان، معتبراً الإساءة للمصحف ارتداد عن الإسلام.

مجلس النواب، الذي لم ينته بعد من ملحمة استجواب وزير العدل في ظل ما يحسبه عجزاً عن إطلاق نائب برلماني معتقل، يخوض ملحمة أخرى بدافع الغيرة على الدين أيضاً، غير أن أعضاءه لم يكلفوا أنفسهم التفكير بسيادة الفوضى وانتهاك الدولة، إذا وصل الأمر حد أن يلجأ كل فريق لتنفيذ العقوبة بنفسه، كما يحدث منذ بضعة عشر عاما في الصومال وحتى الوقت الراهن، على أن بعضاً من الغيرة على مؤسسات الدولة وحرمة المواطنين وحقوقهم وأموالهم وأعراضهم، لا تعني بالمطلق التعارض مع مقتضيات الغيرة على الدين.

تستمر التحقيقات في القضية في جانب واحد كما سبق حتى في النيابة التي تسرع بإجراءات محاكمة المتهم بتمزيق المصحف عبدالملك البيضاني، ورغم تواتر المعلومات عن عدد المعتقلين على ذمة هدم المنزلين التابعين لأسرة البيضاني، إلا أن التحقيقات مع المتهمين تراوح مكانها، وربما تؤول إلى موضع رفع العتب، خصوصا بعد إطلاق سراح عدد من المتهمين، وقلة عددهم رغم أن مالكي المنزل قدموا أسماء عديدة يتهمونها بالتحريض والشروع في الهدم. ويستنفر الطرف المعتدي على أملاك البيضاني كل مقدراته الدينية والقبلية للتأثير على سير القضية. وذكر موقع "نيوز يمن" الإخباري أن خطيب جامع العنقاء، نبيل العنسي، قال إنهم التقوا بالشيخ صادق الأحمر وشرحوا له أسباب لجوء الناس لهدم المنزل، وأن الشيخ وعدهم بالتواصل مع الأجهزة الأمنية لإطلاق سراح الشيخ محمد الوادعي، أبرز المتهمين في القضية من قبل البيضاني، ويبدو أن محاولات حثيثة تبذل لاستمالة رئيس الجمهورية إلى صف الغيورين، وما زالت الأخبار غير مؤكدة عن موقف الرئيس حتى اللحظة.

قال ان الوحدة دعامة مهمة للمقاومة في فلسطين ولبنان

القنطار ينقل رسالة شفهية للرئيس من نصر الله

● صالح

● نصر الله

● القنطار

سلّم الأسير اللبناني السابق لدى إسرائيل، سمير القنطار، الرئيس علي عبدالله صالح، أمس الثلاثاء، رسالة من أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، تتعلق بأوضاع المنطقة. وذكرت مصادر رسمية أن القنطار التقى صالح في مكتبه بصنعاء أمس، وسلّمه رسالة تناولت "العديد من القضايا والتطوّرات الراهنة في المنطق والقضايا التي تهمّ الأمة العربية".

وكان صالح أعلن في 28 مارس الماضي في حديث صحفي أن الحوثيين حصلوا على دعم وخبرات من عناصر في حزب الله. لكن نصر الله نفى حينها ذلك وقال إنه لا معلومات لدى حزب الله عما يحصل في اليمن، وأن الحزب ليس طرفا في هذا الصراع.

وأوضح القنطار، في مؤتمر صحفي، أنه نقل رسالة شفهية من حسن نصر الله إلى الرئيس على عبدالله صالح الذي رد أيضاً برسالة شفهية إلى حسن نصر الله بعد لقائه به.

وحول طبيعة اللقاء وما إذا كان لقاؤه بالرئيس قد تطرق إلى تصريحات الرئيس الأخيرة عن تدريب عناصر حوثية لدى حزب الله في لبنان وعن موقف حزب الله مما جرى ويجرى بين الحوثيين والسلطات، قال القنطار: "حملني الرئيس رسالة شفهية إلى سماحة السيد حسن نصر الله وليس مخولا بالحديث عنها".

وأضاف: "إن المقاومة الإسلامية في لبنان وحريصة على سلامة ووحدة الشعب اليمني وأمنه واستقراره، وتريد أن يبقى اليمن موحدا لأن وحدة اليمن تمثل المقاومة في فلسطين وإذا كنا نطلب شيئا أن يكون اليمن مستقرا موحدا".

سلمت هيئة مكافحة الفساد تقريراً أولياً بتحقيقها في القضية

وزارة الاتصالات تنفي صلة نجل الرئيس برشاوى شركة «نود» الأمريكية للاتصالات

● احمد علي

● الجبري

نفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وجود أي علاقة لقائد الحرس الجمهوري، نجل رئيس الجمهورية أحمد علي عبدالله صالح، بقضية الرشاوى التي اعترفت شركة أمريكية بأنها دفعتها له مع مسؤولين في شركة "تيليمن" للاتصالات.

وقال وزير الاتصالات في رسالة وجهها إلى الهيئة العليا لمكافحة الفساد: "ليس لأي من أولاد الرئيس أي علاقات بالاتصالات لا وظيفيا ولا تجاريا مما تسبب في إلحاق أذى وتشويه بسمعة نجل فخامة الرئيس، كما أن تقديم رشاوى يعد من الجرائم التي يعاقب عليها القانون اليمني كما تسبب أضرارا اقتصادية".

وهدد وزير الاتصالات، كمال الجبري، في رسالته، الأحد الماضي، بمحاسبة كل من يثبت تورطهم في تلقي رشاوى من شركة "نود" الأمريكية، التي قالت في وقت سابق أمام وزارة العدل الأمريكية إن مسؤولين يمنيين في شركة "تيليمن" ووزارة الاتصالات متورطين فيها، مؤكدا أن وزارته سارعت بتشكيل لجنة إدارية وقانونية من الوزارة والمؤسسة للتحري والوصول إلى الحقيقية، وأن اللجنة قد استكملت مهامها وجمعت الوثائق المطلوبة، مؤكدا جدية وزارته في إظهار الحقيقية ومحاسبة من يثبت تورطهم بصرف النظر عن وظائفهم.

وسلم الجبري الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في اليوم نفسه تقريراً أولياً للجنة التحقيق، مطالبا الهيئة بسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفتح تحقيق في هذا الموضوع.

وأقرت الهيئة العليا لمكافحة الفساد، الأسبوع الماضي، التحقيق في قضية الرشاوى المقدمة من شركة الاتصالات أمريكية لعدد من المسؤولين اليمنيين وورود اسم نجل الرئيس في التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية مع الشركة.

وكانت شركة الاتصالات الأمريكية "لاتين نود" أقرت أمام وزارة العدل الأمريكية بانتهاكها قانون ممارسات الفساد في الخارج، وجاء في وثيقة الإقرار بالذنب الجنائي أن الشركة دفعت رشاوى على 17 دفعة لمسؤولين يمنيين في شركة "تيليمن" ووزارة الاتصالات خلال الفترة من يوليو2005 إلى ابريل 2006.

وطبقاً لوثيقة الاعتراف بالذنب الجنائي فإن مواطنا أمريكيا من أصل مصري قد قام في 2003 بتوقيع اتفاقية ارتباط داخلي مع شركة "تيليمن" وقد حصل المواطن الأمريكي على أسعار خاصة بسبب علاقته الوثيقة مع نجل مسؤول تنفيذي رفيع المستوى (نجل الرئيس) وأنه قام بدفع عمولات لعدد من المسؤولين اليمنيين.

اليمن والقاعدة.. صفحة مواجهات جديدة

■ عبده عايش - «الجزيرة نت»

فتحت تهديدات تنظيم القاعدة في اليمن، المتعلقة باستهداف مسؤولي الأمن، الباب على تساؤلات بشأن جدية تلك التهديدات وتوقيتها، وسط ترجيحات بأن المواجهة بين السلطات اليمنية وتنظيم القاعدة ربما تكون دخلت مرحلة جديدة.

ويبدو أن حملات الملاحقة لعناصر "القاعدة"، التي تشنها حاليا الأجهزة الأمنية في عدة محافظات، وخصوصا شبوة ومأرب والجوف، التي كان الرئيس صالح قد حذر القبائل من تحولها إلى مثلث للشر، هو ما جعل "القاعدة" يخرج ببيان يتوعد فيه المسؤولين الأمنيين، و"يبشر" بانضمام مجموعة جديدة ممن أسماهم "الاستشهاديين" الذين "سيحملون الموت" إلى هؤلاء المسؤولين.

وبينما تقلل الحكومة والأجهزة الأمنية من أهمية تهديدات "القاعدة"، يرى الخبير في شؤون تنظيم القاعدة، سعيد الجمحي، أن تهديدات "القاعدة" يجب أن تؤخذ بالجدية، وإلا فسيكون عنصر المفاجأة كبيرا وضرره واسعا على الأجهزة الأمنية، على حد تعبيره.

وتوقع الجمحي أن تعقب هذا الهدوء عملية عاصفة، قائلا: "لذلك يجب الحذر، حيث إن القاعدة ينتهز الفرص، واسترخاء الأجهزة الأمنية".

وأشار في حديثه لـ"الجزيرة نت" إلى أن "القاعدة" استهدف في يوليو/ تموز 2008 بسيارة مفخخة يقودها انتحاري مقرا أمنيا في سيئون بحضرموت، وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي قام باغتيال مدير أمن مديرية مدغل، الرائد محمد ربيش بن كعلان، في محافظة مأرب بواسطة رسالة مفخخة.

وبرغم تحذيرات الجمحي من جدية تهديدات "القاعدة"، فإنه قال إن الأجهزة الأمنية اليمنية حققت نجاحات عديدة خلال مواجهاتها مع "القاعدة"، وعملت على خنق حركة عناصره، وأفشلت بعض الخطط التي كان التنظيم بصدد تنفيذها، والدليل على ذلك -كما يقول- يتمثل بغياب العمليات الكبيرة منذ الهجوم على السفارة الأميركية في 17 رمضان الماضي.

من جانب آخر اعتبر الجمحي أن الإعلام اليمني ليس بمستوى معركة إعلامية يخوضها مع تنظيم القاعدة، خاصة أن التنظيم الأم يتبنى الحرب الإعلامية مع اليمن، فما زال "القاعدة" يحظى بقبول قطاعات شعبية واسعة خاصة في مناطق القبائل.

واعتبر أن بيان "القاعدة" الأخير يظهر فيه نوع من "دغدغة مشاعر القبائل"، خاصة أنه تحدث عن "القبائل المعتدى عليها" في إطار وصفه لعمليات الأجهزة الأمنية في ملاحقة عناصر من "القاعدة" بمناطق قبلية في محافظة شبوة.

فرقعة إعلامية

في المقابل تصف وزارة الداخلية اليمنية تهديد تنظيم القاعدة في اليمن باستهداف مسؤولين أمنيين بأنه "فرقعة إعلامية لا تستحق الالتفات". وقال مصدر أمني إن التهديد لا يعدو أن يكون "محاولة بائسة لثني الأجهزة الأمنية عن ملاحقة عناصر القاعدة التي يجري تعقبها على مدار الساعة في مختلف محافظات البلاد".

وأشار المصدر، في تصريح نشره موقع وزارة الداخلية الإلكتروني، إلى أن "تنظيم القاعدة الذي دأب على استهداف السياح الأبرياء والمدنيين العزل هو أجبن من أن يتجرأ على مواجهة الأجهزة الأمنية واستهداف المسؤولين الأمنيين".

وأضاف أن "الأجهزة الأمنية لقنت الإرهاب وعناصره في الفترة الماضية دروسا قاسية لن تنساها، وإذا ما افترضنا مجرد افتراض أنها ستقدم على أعمال من هذا النوع فإن الأجهزة الأمنية على أتم الاستعداد لمواجهتها".

وكانت أجهزة الأمن بمحافظة عدن قد أعلنت، السبت، اعتقال شخصين يشتبه في صلتهما بتنظيم القاعدة. كما تحدثت وزارة الداخلية أواخر مارس/ آذار الماضي عن اعتقال 16 من "القاعدة"، عشرة منهم بمحافظة شبوة، ضمن خلية تتبع قاسم الريمي، أحد الفارين من سجن الأمن السياسي بصنعاء في فبراير/ شباط 2006.

وذكرت الأجهزة الأمنية أن معظم المعتقلين من الشباب وصغار السن من الذين تم تجنيدهم للقيام بعمليات انتحارية وتخريبية، مشيرة إلى أن ستة آخرين قبض عليهم كانوا ضمن "خلية انتحارية" أفشل مخطّطها لتنفيذ 12عملية إرهابية تستهدف منشآت نفطية وسياحية ومصالح حيوية وأخرى أجنبية في اليمن.

تدشن أسبوع البيئة والسلامة بزراعة أكثر من 600 شجرة في مدينة تعز

تحت شعار "معاً نحافظ على وطننا" نظمت الشركة اليمنية للصناعة والتجارة في محافظة تعز "أسبوع البيئة والسلامة"، والذي يأتي متزامنا مع عدد من الفعاليات البيئية العالمية منها: اليوم العالمي للشجرة 1 مارس، اليوم العالمي للمياه 22 مارس، اليوم العالمي للأرض 22 ابريل؛ بحملة تشجير تم خلالها زراعة 100 شجرة داخل وفي محيط الشركة، وغرس600 شجرة أخرى موزعة في "حديقة دريم لاند" والشارع الذي يمتد من "شارع زيد الموشكي" جنوبا وحتى "شارع الدائري الثالث" شمالاً.

وقال نائب المدير للشؤون الفنية في الشركة، رامز توفيق سعيد نعمان، إن تنظيم "أسبوع البيئة والسلامة" يأتي في إطار اهتمامات وجهود الشركة في الحفاظ على البيئة الداخلية المحيطة بالشركة والبيئة الخارجية وسلامتها من التلوث، بالإضافة إلى توفير أعلى متطلبات السلامة للعاملين، واستجابة لتطبيقات الأنظمة الدولية الخاصة التي تتبعها الشركة في هذا المجال وحصولها على شهاداتها، وهي "نظام السلامة البيئية ISO 14001"، و"نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS181".

وأضاف أن فعاليات "أسبوع البيئة والسلامة" تضم إلى جانب حملة التشجير برامج متنوعة تتركز في جانب التوعية الداخلية لعمال وموظفي الشركة حول المفاهيم والتطبيقات الواسعة والأهمية الحيوية والمسؤولية الفردية والجماعية والطرق والقواعد الصحيحة في مجالي السلامة البيئية والصحة والسلامة المهنية إلى جانب التعريف بالأنظمة العالمية للبيئة والسلامة التي تطبقها الشركة وكيفية التعامل السليم معها والمسؤولية المشتركة في تحقيق مبدأ الإنتاج الأنظف في نشاطها الإنتاجي والاستفادة منها في الحفاظ على الموارد وترشيد استهلاكها وتقليص وخفض التكاليف وضمان صحة المستهلك وتعزيز الصورة المؤسسية للشركة.

الأول من نوعه ويستفيد منه مئات الآلاف..

الاستعداد لإطلاق المرحلة الأولى من مشروع المدرسة الالكترونية

يزمع مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة، خلال الأيام القليلة القادمة، إطلاق المرحلة الأولى من مشروع المدرسة الالكترونية، الذي يشمل نحو 20 مدرسة إلى جانب المناطق التعليمية ومكتب التربية والتعليم.

ويعدّ المشروع (وهو الأول من نوعه في اليمن، ومن المشروعات الفريدة في الشرق الأوسط) طموحاً كبيراً، حيث يهدف لتعميم المواقع الالكترونية على جميع مدارس أمانة العاصمة، الحكومية والأهلية، التي يزيد عددها على 500 مدرسة، وربطها بمواقع المناطق التعليمية ومكتب التربية والتعليم.

المشروع، الذي ينفذ على ثماني مراحل، يستهدف التربويين والطلاب وأولياء الأمور، ومن المتوقع أن يستفيد منه مئات الآلاف من الطلاب والمدرسين، لما يحويه من منتديات تعليمية تساعد الطالب في الحصول على ما يريد من مواد دراسية ودروس نموذجية، إلى جانب منتديات للكمبيوتر والانترنت والمواهب والقدرات.

كما يمكّن مشروع المدرسة الالكترونية جميع الطلاب وأولياء أمورهم والتربويين والإداريين من التفاعل اليومي من خلال التواصل الالكتروني المباشر والتفاعل المتبادل الذي من شأنه أن يدفع المدارس إلى التنافس الجاد فيما بينهم، ويتيح للجميع الحكم على المدرسة من خلال وجودها على الانترنت.

وكان مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة وقع اتفاقية التنفيذ مع شركة "ميكرولنك" للبرمجيات وتصميم مواقع الانترنت، أواخر فبراير الماضي، وبدأت الشركة فعلياً بتنفيذ المشروع برمجياً وفنياً، وتعدّ قبل إطلاق المشروع لتدريب عشرات الأشخاص المرشحين من قبل مكتب التربية والتعليم والمناطق التعليمية والمدارس المختارة ضمن المرحلة الأولى من المشروع.

الرئيس يبحث

التطورات الخطيرة في المحافظات الجنوبية والشرقية. خصوصا بعد التحاق طارق الفضلي بالحراك الجنوبي، وتصريحاته التي أدلى بها للنداء الأسبوع الماضي

بشأن علي سالم البيض وعلي ناصر محمد. وكان الفضلي أفاد بأنه تلقى اتصالات مشجعة من البيض وعلي ناصر الذي وصفه بـ"رئيسنا" وحيدر ابوبكر العطاس، مضيفا بأن البيض بشره بمواقف تسر الجنوبيين في الأسابيع المقبلة.

ويقيم البيض في سلطنة عمان منذ يوليو 1994. وحسب مصادر مقربة منه فأن استضافته في عمان مشروطة بعدم ممارسته أية أنشطة معادية للسلطات في اليمن.

وزار مبعوث عماني (يوسف بن علوي) صنعاء الأحد صنعاء، كما حمل رشاد العليمي رسالة من الرئيس صالح إلى العاهل السعودي. ويعتقد أن لهذه الرسائل والمبعوثين صلة مباشرة بالأحداث في الجنوب ونشاط معارضة الخارج وخصوصا أولئك المقيمين في دول خليجية.

وعلمت النداء أن بن علوي حمل إلى الرئيس رسالة شفهية تؤكد بأن البيض ملتزما شروط ضيافته في عمان، وأن البيض أكد للمسؤولين في عمان عدم نيته ممارسة أية نشاطات أو تحركات من عمان ضد السلطات اليمنية.

وحمل رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع رسالة من الرئيس صالح إلى العاهل السعودي يعتقد أنها متصلة بتحركات معارضين جنوبيين مقيمين في السعودية أبرزهم حيدر أبوبكر العطاس..

وكانت مصادر رفيعة أبلغت صحيفة الأيام السبت قبل الماضي بأن السلطة وجهت رسائل إلى المعارضين في الخارج تفيد انفتاحها لأية مقترحات أو أفكار تحت سقف الوحدة اليمنية.

وقالت المصادر إن الرئيس صالح تفهم وجهة نظر المعارضة بشأن الاتفاق على التشخيص أولا وكلف لجنة برئاسة مستشاره عبدالكريم الإرياني بإعداد تشخيص للأوضاع يعبر عن وجهة نظر الرئاسة على أن يعد ياسين سعيد نعمان ومحمد اليدومي أمين عام الإصلاح تشخيصا يمثل وجهة نظر الحزبين المعارضين، ويتم تاليا الاتفاق على أولويات برنامجية تمهد لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

ومن المفترض أن يصوت البرلمان مطلع الأسبوع المقبل على مقترح تعديل دستوري يتم بمقتضاه تأجيل الانتخابات النيابية المقررة في 27 إبريل الجاري لمدة عامين.

وكان الاتفاق على تأجيل الانتخابات أدى إلى اتساع الهوة بين المشترك ومكونات الحراك الجنوبي التي سارعت إلى اتهام المشترك بالتواطؤ مع السلطة لإجهاض الحراك الجنوبي.

ويعد الاشتراكي والإصلاح من أبرز أحزاب تحالف اللقاء المشترك المعارض. لكن المصادر أكدت بأن العرض الرئاسي مايزال محصورا في نطاق ضيق، ولم يبحث مطلقا داخل المجلس الأعلى للقاء المشترك الذي يرأسه سلطان العتواني أمين عام التنظيم الناصري.

استنفار أمني

من تنظيم القاعدة وكان تنظيم القاعدة في اليمن هدد باستهداف مسؤولين أمنيين لكن وزارة الداخلية وصفت تلك التهديدات بأنها محاولة بائسة لثني الأجهزة الامنية عن ملاحقة عناصر القاعدة التي يجري تعقبها على مدار الساعة في مختلف المحافظات وأكدت في تصريحات نشرها المركز الاعلامي الأمني أنها في اتم الاستعداد لمواجهة عناصر القاعدة في حال افترضنا أنها ستقدم على تنفيذ اعمال ارهابية.

وأضافت أن هذه العناصر دأبت على استهداف السياح الابرياء والمدنيين العزل وهي أجبن من أن توجهه الاجهزة الامنية.

وفد أمني

والقرصنة في خليج عدن.

وكان وفداً أمنياً من الكونجرس زار اليمن قبل عامين ناقش المسؤولين اليمنيين التزامات اليمن في مكافحة الارهاب والمساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لليمن لهذا الغرض.

السعدي لـ«النداء»

أي تدخل من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية بأنه حينها كل يوم سيكون 27 ابريل في الجنوب الذي قال انه شرع في تعبيد الطريق للوصول إلى كل ذلك عبر دماء شهدائه وأنين جرحاه .

وذكرت مصادر مطلعة أن اجتماعا عقد لمناقشة الاستعدادات والتحضيرات الجارية لفعالية 27 أبريل واقر المجتمعون انتخاب العميد علي محمد السعدي رئيسا للجنة التحضيرية للفعالية كما جرى تشكيل لجنة سياسية برئاسة احمد القمع ولجنة إعلامية برئاسة احمد القنع، ولجنة تنظيمية برئاسة محمد حسين المارمي، ولجنة انضباطية برئاسة العميد محمد سعيد الحاج المرقشي، ولجنة للاستقبال برئاسة الشيخ حيدرة طريقي الحنشي.

ودعت اللجنة التحضيرية أبناء الجنوب للمشاركة الفاعلة لإحياء هذه الفعالية في مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين يوم 27 ابريل الذي يصادف الاثنين القادم.

وتوقع مقاربون صدور بيان بهذا الخصوص خلال اليومين القادمين.

هذا وحضر الاجتماع كل من الناشطين السياسيين العميد علي محمد السعدي نائب رئيس المجلس الأعلى للمتقاعدين العسكريين وحسين زيد بن يحيى نائب رئيس المجلس الوطني واعتذر عن الحضور لأسباب صحية العميد عيدروس احمد حقيس رئيس حركة نجاح وانسحب محمد عبدالله سكين رئيس الهيئة الوطنية لاستقلال الجنوب من الاجتماع دون توضيح أسباب الانسحاب .

كما دعت هيئة تنسيق ملتقى أبين للتسامح والتصالح والتضامن لأبناء الجنوب لإنجاح الفعالية في 27 ابريل القادم من خلال الحضور ،كما دعت في بيان صادر عن الاجتماع الأخير المهاجرين في الشتات بالدعم المادي للفعالية لإنجاحها .

وبدروها أعلنت الهيئة العليا لحركة النضال السلمي الجنوبي (نجاح) عن مشاركتها الفاعلة في مهرجان27 أبريل في زنجبار، وأكدت في بيان أصدرته الهيئة أمس الثلاثاء أنها ستشارك في الفعالية تلبية للدعوة التي وجهها الشيخ طارق الفضلي والتي بموجبها تم تشكيل لجنة تحضيرية برئاسة العميد علي محمد السعدي.

وذكر البيان أن لقاء تشاوريا عقده أمس صلاح الشنفرة، رئيس الهيئة العليا لـ(نجاح) مع رؤساء هيئات (نجاح) في المحافظات أسفر عن اتخاذ قرار بالإجماع بشأن المشاركة الفاعلة في مهرجان يوم 27 أبريل الجاري بمدينة زنجبار لكافة أعضاء ومنتسبي حركة (نجاح) وخاصة المحافظات والمناطق القريبة.

مصر: اعتقال

كما طالبت بالكشف عن الطريقة التي تم بها إخراج الضحايا من اليمن وكيف دخلوا إلى الأراضي المصرية وكذا الكشف عن أي حوادث مشابهة وهل يقتصر الأمر على مصر فقط أم أن هناك دولاً أخرى يتم تهريب الأطفال اليمنيين إليها للمتاجرة بأعضائهم.

ونسب موقع الحزب الحاكم في اليمن على الإنترنت إلى الجهمي قوله إن جميع أفراد العصابة -المكونة من خمسة أشخاص بزعامة أردني يدعى فواز يوسف إلى جانب ثلاثة فلسطينيين ومواطن يمني- في قبضة الأمن المصري، وهم محتجزون في سجن القناطر تمهيدا لإحالتهم إلى المحاكمة قريبا.

وجاء الكشف عن تلك الشبكة بعد تلقي الجالية اليمنية بلاغا من إحدى العائلات اليمنية المقيمة في مصر يفيد بتعرض أحد أبنائها للاحتيال من قبل مجموعة من الأشخاص واستدراجه إلى أحد المستشفيات الخاصة في القاهرة واستئصال كليته مقابل خمسة آلاف دولار.

وأشار الجهمي إلى أن التحقيقات الأولية مع المتهمين تؤكد ارتباط أفراد تلك العصابة بشبكة دولية تنشط في الاتجار بأعضاء البشر في مختلف الدول العربية والأجنبية وتتعاون مع مستشفيات خاصة متورطة في الجريمة وتقوم بعمليات طبية سرية.

يشار إلى أن السلطات المصرية كانت عثرت على الأطفال اليمنيين مطلع الشهر الماضي وقامت بتسليمهم إلى الجالية اليمنية وهم بحالة صحية جيدة.

وقال الجهمي إن الجالية قامت بترحيل تسعة من هؤلاء الأطفال إلى اليمن، في حين سلم الطفل العاشر لعائلته اليمنية المقيمة في مصر.

الوحدة... جنوبية

اليمن في خطر، والمجتمع اليمني يتمزق، والسلطة والمعارضة مدعوتان، بعد تمرير اتفاقهما حول تأجيل الانتخابات في البرلمان الأحد القادم، الى وضع القضية الجنوبية في صدارة جدول أعمالهما، وبحث السبل الكفيلة بإقناع مكونات الحراك الجنوبي بالمشاركة في حوار وطني يجنب اليمنيين مصير أشقائهم الصوماليين.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

أشادوا بتقرير الحكومة ونسفوا تقرير اللجنة البرلمانية

نواب الشعب يوافقون باصرة على إرساء تقليد استقالة المسؤول المخطئ

■ هلال الجمرة

حظي مقترح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الدكتور صالح باصرة، بالتعاون مع البرلمان، في إرساء تقليد بمحاسبة أي مسؤول يرتكب خطأ بدعم نوعي من ممثلي الشعب. مع هذا فقد ظل متمسكاً بقراره: أن يقدم استقالته أو يُقال، "وإلا فأنا سأقدم استقالتي".

في جلسة الاثنين الفائت استمع الوزير إلى تقرير اللجنة البرلمانية المكلفة بتقصي الحقائق بشأن حادث غرق 8 من طلاب كلية التربية البدنية والرياضية بجامعة الحديدة في 29 مارس الماضي حتى انتهى النواب من مناقشة التقرير.

حينئذ، تقدم الوزير إلى واجهة القاعة وألقى على الأعضاء التحية وعبر لهم عن فائض امتنانه على تفاعلهم واهتمامهم بالقضية، وعلى تعاطفهم مع تقريره وزارته. ثم ترجى البرلمان مساعدته على إرساء تقليد يقضي بنشر وتوزيع التقارير التي يتم إعدادها حول أي حادثة على وسائل الإعلام، وعدم حبسها في الأدراج حتى ينساها الناس كما حدث لتقارير سابقة. وشدد على إرساء تقليد حول "أي خطأ يرتكبه مسؤول ما، سواء كان كبيرا أم صغيرا، فأرى أن يستحي ويقدم استقالته حفاظا على ماء وجهه".

واستغرب باصرة أن يتصرف رئيس جامعة الحديدة، قاسم برية، بتلك الطريقة: "لا يريد أن يقدم استقالته"! مشيراً إلى أن "برية يرأس جامعة صنعاء منذ 13 عاماً وعمل عميدا لعدة كليات10 أعوام، منها التربية البدنية، لم يعترف بخطأه، وحرك المظاهرات تطالب ببقائه".

وأضاف: "يجب أن نرسي تقليدا إزاء كل من تساهل أو تمادى في عمله، لاسيما في مسائل تتعلق بحياة البشر". مذكراً البرلمان بالحادثة الشهيرة التي حدثت في مشرحة كلية الطب بجامعة صنعاء، وقال: "على الناس أن يصيحوا، وعلى المهملين أن ينتبهوا جيداً، ومن أخطأ من المسؤولين فعليه أن يقدم استقالته، وهذا لم يقدمها حتى الآن".

وأفاد باصرة بأنه لم يصرح للصحف إلا بعد أن صدر تقرير الوزارة. وبدأ بعرض المعلومات المتوفرة لديه، فقال: "سأطلعكم على بعض الأخطاء التي ارتكبها رئيس جامعة الحديدة: أين ذهبوا بالمنحة اليابانية التي وهبت لكلية التربية البدنية والرياضية

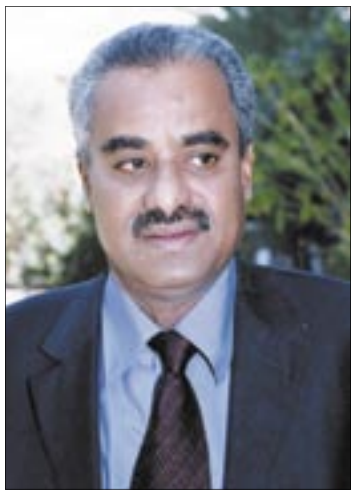

● باصرة

قبل سنوات؟". وتابع: "هذه المنحة عبارة عن معدات مخصصة للسباحة، وهي أجهزة حديثة، لم يبق منها إلا مجموعة زهيدة، فيما البقية فبيعت، وأرى أن تشكل لجنة للتأكد من هذا". مشيراً إلى أن هناك قوارب بيعت وتعمل الآن في البحر.

وعن دور وزارة التعليم العالي حيال الحادثة، أبان الوزير للمجلس أنه في حدود الصلاحيات المتاحة له اتخذ جملة من الإجراءات ضد رئيس جامعة الحديدة وقام بإيقافه عن العمل وتكليف نائبه الدكتور عبدالرحمن مهيوب للقيام بمهامه. وإلى قرار الإيقاف أرسل إشعارات إلى البنك المركزي والمالية والجامعات بعدم اعتماد توقيعات قاسم برية المالية والإدارية.

ورداً على شائعة أن برية سيعين وزيراً للتعليم العالي بديلا لباصرة الذي يطالب الآن بإقالته، وهو ما يخشاه الهجري من أن تدعم هذه الحادثة في ترقية رئيس الجامعة إلى منصب وزير، قال باصرة: "لا أخاف مما يشاع من أن الدكتور قاسم برية سيعين وزيراً، وأنا أرحب به وأقول له أهلاً وسهلاً".

وفي ظل إصراره على إقالة رئيس الجامعة كشف باصرة أن عدد الطلاب المتوفين ليس 8 طلاب، بل إن 13 طالباً آخرين مهددون بالموت لاحتمالات امتلاء رئاتهم بالمياه المالحة، وهم في حالة خطرة واحتمال موتهم أعلى من احتمال حياتهم. ودعا باصرة مجلس النواب إلى اتخاذ إجراءاته اللازمة إزاء تعنت رئيس جامعة الحديدة قاسم برية وإيقافه من مواصلة الزوبعة داخل الجامعة والمحافظة. وزاد: "معظم الذين ماتوا ليسوا من أبناء الحديدة ولا من مناطق ساحلية، كيف ينفذ المدرب لهم السباحة وهو يعرف أنهم من مناطق جبلية لا يعرفون السباحة!؟".

لم يغادر الوزير إلا بعد تنفيذ مراده: أوصى المجلس بإقالة الدكتور قاسم برية، رئيس جامعة الحديدة والدكتور أبوعلي غالب، عميد الكلية؛ ما لم فقد أبلغهم بأنه سيقدم استقالته.

وتوفي في الحادث، الذي وقع في الـ29 من الشهر الماضي، 8 طلاب أثناء أداء 59 طالبا درسا عمليا في السباحة، وهم: علي محمد بليدمي، احمد بلغيث بحر، علي محمد بحيص، سلمان علي الورقي، عبدالوهاب إسماعيل حمود، جلال شوقي الأسلمي، حسن علي حكمي، وصمود محمد جلحوف.

وإذ استنتجت اللجنة البرلمانية في تقريرها أن الحادث أليم ويعد الأول من نوعه على مستوى الجامعة، وأن الطلاب لم يقسموا الى مجاميع صغيرة، 15–20، ليسهل إنقاذهم في حالة الخطر، فقد أرجعت ذلك إلى ضعف البنية التحتية والتقصير غير المتعمد.

وبشأن التعويضات فقد شددت اللجنة البرلمانية في توصيتها السادسة على سرعة تنفيذ الجامعة ما وعدت به بمنح الطلاب الشهداء شهادات البكالوريوس والدرجات الوظيفية. وقال باصرة إن "أسرهم ليست بحاجة للشهادات ولا داعي لها ولإرهاق أسرهم بالمتابعة في الخدمة المدنية وراء وظائف وهمية". وقال إنهم أقروا في مجلس الوزراء تعويض الأسر ماديا بصورة مرضية وسريعة. وطالب النائب علي العمراني بأن يحدد التعويض بستة ملايين ريال لكل أسرة.

مشادة كلامية في القاعة

لم يتحمل الخضر العزاني، رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في حادث غرق الطلاب، فبدأ بالتهجم الكلامي على النائب صخر الوجيه. وحاول الوجيه تجاهل الموضوع إلا أن العزاني لم يهدأ، وكان يصرخ بكلام غير لائق بعضو مجلس، فيما نواب يصدونه عن الاقتراب من صخر الوجيه والاشتباك معه.

ونحن (الصحفيين) في الشرفة المطلة على القاعة راقبنا حركة النائبين وسمعنا الوجيه يراجع العزاني ويعاتبه برفق: "يا أخي، عيب عليك! ما يصلحش هذا الكلام! (ويمسك بذقنه)". بعدها تحاشى الوجيه الانزلاق وعاد إلى الصف الذي في خلف القاعة. أحد الأعضاء طلب من العزاني أن يعتذر لصخر، وقال أحد النواب الحاضرين إن الأول لم يعتذر بل جاء ليقول لصخر: "عفا الله عنك!". وأضاف العضو: "كان العزاني مخطئاً، لكنه لم يعتذر كما يجب، بل أتى وكأنه على صواب وواسع الصدر"..

■

.. ويصفون التقرير البرلماني بالهشّ وبأنه يشبه تقارير المخابرات

بدا الدكتور صالح باصرة، وزير التعليم العالي، شديد الاعتداد وهو يفاخر أمام أعضاء البرلمان بالتقرير الذي أعدته اللجنة المكلفة من وزارته بالتحقيق في حادثة غرق 8 طلاب وإصابة 13 آخرين من المستوى الثاني بكلية التربية البدنية والرياضية بجامعة الحديدة أثناء تأديتهم تدريبا عمليا لمادة السباحة قبل شهر. وعبر عن ارتياحه لهذا التقرير، لاسيما بعد استماعه مع المجلس إلى تقرير آخر حول الموضوع ذاته عادت به اللجنة البرلمانية ومقارنته مع تقرير لجنته.

وكانت اللجنتان (الوزارية والبرلمانية) قد نزلتا وأعدتا تقريرين ثمة اختلافات في مضمونيهما، إلا أن النواب في جلسة الاثنين الفائت، فوجئوا بتقرير هزيل قدمته لجنتهم إلى القاعة. وخلال مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية نسف النواب المخالفات القانونية التي تضمنت التقرير.

واستغرب النائب عبدالمعز دبوان تجاهل اللجنة البرلمانية لذكر المتورطين بالاسم وتساءل: "لماذا تجاهلت اللجنة ذكر أسماء المتورطين؟ وكأنها لم تستطع التعرف عليهم والأسباب الحقيقية والرئيسية للحادث!". لم يتراخ دبوان، وواصل انتقاده بقوة، وقال إن اللجنة خيبت آمالهم ولم ترقَ إلى حجم المسؤولية، بل جاءت بتوصيات مخزية ومهينة: "أوصت بمنع التظاهرات والاعتصامات داخل الحرم الجامعي". وإذ خلص إلى أن اللجنة لم توفق بتاتاً دعا إلى إحالة المتورطين للمحاكمة.

استمرت المداخلات داخل القاعة بالنَفَس ذاته: انتقاد التقرير البرلماني، والإشادة بالتقرير الوزاري. واتفق النواب خلالها على تصنيف الأول بأنه تقرير هزيل وتوصياته مخالفة للقوانين السارية في البلد، فيما تقرير وزارة التعليم العالي أكثر وضوحا ومسؤولية.

وأنعش النائب محمد الحميري القاعة بمداخلة لا تخلو من الظُرف، فاستفسر النواب كما لو أنه سؤال قد يحتمل الخطأ: هل أرسلنا اللجنة لتعود تقول لنا: "هذا قضاء وقدر؟! (وبادر بالرد على سؤاله) لا، نحن نعرف ذلك... لكن ما نريد معرفته هو الأسباب، ومن المتورطين في الحادثة التي تدمي القلب". وقال إنه لم يرَ في عمره البرلماني تقريرا برلمانيا أكثر هزلية من تقرير الحكومة إلا هذا التقرير الذي

● الوجيه

● الهجري

أعده 6 نواب يرأسهم الخضر محمد العزاني.

كما شرّح النائب صخر الوجيه جوانب القصور في تقرير اللجنة البرلمانية: "عدم عكسه للحقيقة وعدم تطرقه إلى المنح اليابانية التي حصلت عليها الجامعة والمتمثلة في قوارب وأدوات سلامة: سترة الظهر وأطواق النجاة وكرات السباحة... لا يعرف أحد أين ذهبت بها إدارة الجامعة، فضلا عما جاء في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من إدانة صريحة لرئاسة الجامعة لشرائها شيول بـ40 مليون ريال يتم استخدامه في مسح أراضي للمتنفذين، في الوقت الذي تتعلل فيه رئاسة الجامعة بعدم وجود مخصصات مالية لاستئجار مسبح يتدرب فيه الطلاب".

لم ينتقد الوجيه التقرير فقط، بل طرح على القاعة مقترحين: استبدال التوصية الأولى بإقالة رئيس جامعة الحديدة وعميد كلية التربية البدنية –اللذين تسببا في حادثة الغرق– من العمل وإحالتهما للمحاسبة. بدلاً مما جاء في تقرير اللجنة البرلمانية "التي اكتفت بمحاسبة المقصرين في إدارة الجامعة على أوجه القصور دون أن تسميهم. وأوصى بحذف التوصية السابعة من تقرير اللجنة البرلمانية التي تحرم على الطلاب حقهم القانوني في الاعتصامات والمظاهرات الحزبية داخل حرم الجامعة. مفسراً ذلك بأن اللجنة استندت في توصياتها إلى كلام مدير الأمن الذي أراد تسييس القضية.

وإذ ألمح النائب عبدالرزاق الهجري إلى أن ممارسة قاسم برية للفساد "لو مزجت بماء بحر الحديدة لغيرت لونه وطعمه"، عبر عن خشيته من صدور قرار بترقية رئيس جامعة الحديدة إلى وزير في الحكومة. ووصف التقرير البرلماني بأنه مثل "تقارير المخابرات". وأضاف أن التقرير تحدث على استحياء عن أشخاص تسببوا في مقتل 8 طلاب لم يسمّهم. وأشاد بتوصية التقرير الوزاري بإقالة رئيس جامعة الحديدة وعميد كلية التربية البدنية. معتبراً قرار الإقالة "قليل في حق برية"، مشيراً إلى أن الحادث لو كان في دولة أخرى من دول العالم لتم إقالة الحكومة بأكملها. معتبراً التقرير الوزاري أكثر مسؤولية من تقرير المجلس.

وفيما اقترح الوجيه استبدال توصية وحذف أخرى من التقرير البرلماني، رأى النائب عبدالكريم شيبان تجاهله بأكمله والتصويت على التقرير الحكومي، "كونه أفضل من تقرير اللجنة البرلمانية ذي التوصيات المطاطية والعائمة".

حمير الأحمر له مزاج غريب، فهو لا يضع اعتباراً لأي من مقترحات الأعضاء، وفي جلسات يتجاهل تماما اعتراضاتهم، لكنه وفي السياق ذاته يتقبل أي كلام، قد يعتبره نصائح، يوجهه النائبان زيد الشامي وناصر عرمان، ويقدم لهما بالأستاذ...

في جلسة الاثنين كانت الجلسة "سارحة" لولا توجيه النائب ناصر عرمان لرئيس الجلسة حمير الأحمر بالاختصار والاكتفاء بتنسيق مقترحات صخر الوجيه كتوصيات ويصوت عليها بدلاً من ضياع الوقت. آنذاك وافق المجلس على مقترحي صخر وصوّت على التوصيات بعد إضافة المقترحين.

المطالبة بخطة طوارئ لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اليمن

طالب مدير الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الباحث الاقتصادي منصور البشيري، الحكومة اليمنية بوضع خطة طوارئ لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني.

وقال، في محاضرة ألقاها في ندوة نظمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي السبت الماضي، إن وضع خطة طوارئ من شأنه تلافي أي حالات مفاجئة، كتعثر أحد البنوك بسبب الأزمة.

وأكد ضرورة الحفاظ على استقرار سعر صرف الريال اليمني، وعدم إتاحة الفرصة لأية تغيرات كبيرة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انهيار العملة.

كما طالب بإدارة عملية إصدار أذون الخزانة بطريقة جديدة، بحيث يتم تحويلها إلى سندات طويلة الأجل من 3-5 سنوات، مشيرا إلى مخاطر الدين الداخلي الذي تراكمه سندات أذون الخزانة قصيرة الأجل المتبعة حاليا.

وحث الحكومة اليمنية على الاستعداد المبكر لاستقطاب المزيد من الدعم للخطة الخمسية الرابعة، 2011-2015، من خلال تكثيف التواصل وطرح مبادرات جديدة على المانحين.

وأشار إلى التكتم الشديد بشأن تحديد الخسائر المالية التي تكبدتها اليمن جراء الأزمة. وقال: "لا يوجد رقم... سواء من الحكومة أم من منظمات القطاع الخاص".

واستغرب من الحديث القائل إن الاقتصاد اليمني لم أو لن يتأثر بالأزمة، مشبها الركود الاقتصادي بالطوفان الذي سيصل إلى كل بقعة في العالم.

وقال: "اليمن تكبدت خسائر مالية كبيرة، سواء بالنسبة للأصول في البنك المركزي اليمني أم في البنوك الأخرى العاملة في اليمن".

وأضاف: "الاقتصاد اليمني يشهد تباطؤا منذ ما قبل حدوث الأزمة المالية العالمية، رغم العوامل الايجابية خلال السنوات الماضية، كارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية". مؤكدا أن معدل النمو لم يكن بالمستوى المأمول والمخطط له في برامج التنمية.

وأكد أنه رغم إصرار البنك المركزي اليمني على الآثار المحدودة على الأصول المالية للجهاز المصرفي، إلا أن هناك تأثيرات سلبية كبيرة، سواء من خلال الاستثمار الأجنبي الذي تغلب عليه الاستثمارات النفطية، أم الاستثمارات الخليجية والتي كانت ستحقق قفزة نوعية لقطاع العقارات في اليمن لكنها باتت تواجه مشاكل مالية.

وتوقع أن يحدث عجز كبير في ميزان المدفوعات بسبب تراجع الصادرات النفطية وغيرها، وتحقيق خسائر مالية مباشرة للأصول والاحتياطيات والاستثمارات الخارجية للبنوك اليمنية في الأسواق المالية الدولية والبنوك الأجنبية، وتراجع محدود للتدفقات الاستثمارية نحو اليمن، بالذات في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط الخام والاستثمارات الخليجية، وانخفاض تحويلات المغتربين في الخارج، وانخفاض النفقات الاستثمارية (نفقات التنمية).

من جانبه قال رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مصطفى نصر، إن المحاضرة تأتي كجزء من التوعية بالانعكاسات السلبية على الاقتصاد اليمني جراء الأزمة المالية العالمية.

وأوضح أن مما يؤسف له أسفا شديدا أن الكثير من الجهات الحكومية المعنية ما تزال غير مبالية بما يترتب على الأزمة من مخاطر، وأن الحكومة ليست بمستوى عال من الجاهزية للتخفيف من مخاطر الأزمة.

وعبر عن استيائه من غياب المعلومات الدقيقة والمؤشرات العلمية لمستوى التأثير، مشيرا إلى أن البنك المركزي يتحمل المسؤولية في توضيح الأرقام الصحيحة لوضع القطاع المصرفي اليمني.

وفي حين تساءل المراسل الاقتصادي لصحيفة "الحياة" اللندنية، إبراهيم العشماوي، عن حجم الخسائر التقديرية للأزمة المالية العالمية على اليمن، أبدى الخبير الاقتصادي علي الوافي تخوفه من أن تحدث سندات أذون الخزانة حالة من الكساد في الاقتصاد اليمني، وعبر عن خشيته من أن تبرر الحكومة عجزها عن الاستفادة من أموال المانحين بالأزمة المالية العالمية.

وقال: "المبلغ بمجمله مليار دولار في السنة، وهو لا يشكل شيئا بالنسبة للدول المانحة"، مشيرا إلى أن الحكومة لم تستفد سوى من جزء بسيط من تمويلات المانحين بسبب عدم جاهزيتها.

وأرجع الخبير في البنك الدولي، الدكتور علي عبدالرزاق، مشكلة عدم معرفة مستوى تأثير الأزمة على الاقتصاد اليمني إلى ضعف المعلومات.

وقال: "لا توجد صورة واضحة، أو بيانات تعطينا مستوى تأثير حقيقي".

وأوضح: "الحكومة تدعي أن 7 مليارات من الأصول الخارجية لم يتم المساس بها، إلا أننا لا نعرف مدى واقعية تقييم هذه الأصول".

مدير تحرير صحيفة "المصدر"، علي الفقيه، تساءل عن مدى تنفيذ الحكومة لما أعلنته من ترشيد للنفقات. وقال إن هناك لجنة عسكرية خاصة تدير العملية الاستثمارية في البلد. وأشار إلى عزم الحكومة على تحويل هيئة الاستثمار إلى شراكة مع القطاع الخاص.

إقرار أجندة الإصلاحات الثانية 2009 - 2010

أقر مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي، أمس، المرحلة الثانية من الأجندة الوطنية للإصلاحات 2009-2010 بصيغتها النهائية، والمتضمنة حزمة السياسات والتدخلات المقترحة في مختلف المجالات والأبعاد الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية والخدمية.

وشكل المجلس بهذا الخصوص لجنة وزارية عليا برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي وعضوية عدد من الوزراء، وذلك للإشراف على سير تنفيذ المصفوفة الوطنية، وإقرار الخطط والبرامج التنفيذية المختلفة للمصفوفة مع الجهات المعنية، وعقد اللقاءات التشاورية مع المانحين والشركاء المحليين فيما يخص المصفوفة وسير تنفيذها، وغيرها من المهام المتعلقة بهذه العملية.

ووجه كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ ما يخصها من سياسات وإجراءات تسهم في تسريع خطوات الإصلاح الشامل ورفع تقارير دورية إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن مستوى التنفيذ والصعوبات التي تواجهها لدراستها ووضع الحلول الكفيلة بتجاوزها.

وركزت الأجندة الوطنية للإصلاحات على تعميق الإصلاحات المالية والاقتصادية، وتطوير مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال، وإصلاحات نظام السلطة القضائية، وتعزيز استقلال القضاء، إضافة إلى تعزيز الإصلاحات الإدارية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة المدنية، وكذلك مكافحة الفساد.

كما ركزت على تطوير منظومة الحكم الجيد عبر تنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية في عدد من المجالات والقطاعات، خاصة توسيع المشاركة السياسية وتطوير البنية التحتية والمؤسسية وآليات عمل اللجنة العليا للانتخابات، وتجذير الحقوق والحريات، وتطوير قانون الصحافة والمطبوعات والدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية، والانتقال إلى صيغة ملائمة للحكم المحلي، إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ووافق المجلس على وثيقة المراجعة النصف المرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006-2010 المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وأقر مشروع قرار جمهوري بتشكيل اللجنة العليا لإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة 2011-2015 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية 27 وزيرا، إضافة إلى رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة و8-12 من رجال الأعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني.

ونص المشروع على إنشاء لجنة لإعداد خطة التنمية الرابعة في كل وزارة ومؤسسة حكومية ومحافظة، برئاسة الوزير المختص أو رئيس الجهة أو محافظ المحافظة، لإعداد الخطط القطاعية والمحلية وفقاً للبرنامج الزمني ودليل إعداد الخطة. واطلع المجلس على مصفوفة البرنامج التنفيذي لمشاريع البرنامج الاستثماري الممولة خارجيا والمقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمتضمنة الوضع الراهن للمشاريع والخطوات الواجب اتخاذها على مستوى كل جهة للإسراع في عملية التنفيذ ورفع وتيرة الإنجاز بما يمثله من انعكاسات ايجابية متعددة على عملية التنمية في المستويين المركزي والمحلي.

وأقر المجلس، انطلاقاً من أهمية الموضوع، عقد جلسة استثنائية الأربعاء القادم لمناقشة المصفوفة بصورة مستفيضة والخروج بالقرارات التنفيذية والأكثر ديناميكية لمضامينها.

السماوي: معدل التضخم انخفض خلال فبراير الماضي الى 2.1 %

بحث محافظ البنك المركزي اليمني، احمد السماوي، أمس الثلاثاء، مع بعثة صندوق النقد الدولي برئاسة تاد شنايدر، الإصلاحات المالية التي تنفذها اليمن بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين في إطار مشاورات المادة الرابعة الاستشارية.

وفي اللقاء استعرض السماوي الإنجازات المحققة على صعيد القطاع المصرفي والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي اليمني في استقرار أسعار الصرف والسيطرة على معدلات التضخم.

كما استعرض خطط البنك الرامية إلى تفعيل كفاءة أداء الجهاز المصرفي، وتطوير منظومة التشريعات المصرفية. لافتا إلى أن البنك يتبع منهجية شفافة في إعداد ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية المتعلقة بالحسابات القومية ومالية الحكومة وغيرها من الإحصاءات في القطاع المصرفي والنقدي.

وأوضح أن معدل التضخم انخفض خلال فبراير الماضي إلى 2.1%، مقارنة بـ10.2% نهاية العام الماضي، وكذا انخفاض العرض النقدي إلى 1919.9 مليار ريال نهاية فبراير 2009، مقارنة مع ارتفاع 64.1 مليار ريال في يناير من العام نفسه. مؤكدا أن البنك يستخدم أدوات السياسة النقدية في سبيل تحقيق الاستقرار النقدي على المستويين الداخلي والخارجي.

وتطرق اللقاء إلى تطورات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اليمن، حيث جدد بهذا الخصوص تأكيد أن الجهاز المصرفي اليمني في وضع آمن من تداعيات هذه الأزمة ولم يتأثر بها بشكل مباشر، نظرا للسيولة العالية التي تتمتع بها البنوك العاملة في اليمن وعدم وجود سوق مالية محلية. مبينا أن أصول الجهاز المصرفي الخارجية مستثمرة في بنوك عالمية آمنة ومستقرة ومدعومة من قبل حكوماتها.

وأشادت البعثة الدولية بالإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي لتطوير القطاع المصرفي اليمني، وثمنت الإجراءات التي اتخذها لتجنيب المصارف اليمنية تبعات الأزمة المالية العالمية.

يذكر أن "مشاورات المادة الرابعة" تعتبر إحدى الطرق التي يمارس بها صندوق النقد الدولي رقابته على الدول الأعضاء، وتتم مع ممثلين عن الدولة المعنية وبشكل دوري لمتابعة سياساتها الاقتصادية ويقوم خلالها فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني.

ويشكل هذا التقييم في مجمله المشروطية الموضوعة من قبل الصندوق لكي تكون الدولة مؤهلة للاستفادة ليس فقط من موارد الصندوق ولكن من الجهات المانحة الأخرى، وعلى رأسها البنك الدولي.

في الربع الأول من العام..

هيئة المواصفات تتلف وتعيد تصدير80 شحنة مخالفة

أوضح تقرير صادر عن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أن الهيئة أتلفت وأعادت تصدير 80 شحنة، لمخالفتها المواصفات القياسية اليمنية، من إجمالي سبعة آلاف و569 شحنة غذائية وغير غذائية مستوردة خضعت لرقابة الهيئة خلال الربع الأول من العام الجاري.

وأوضح التقرير أن إجمالي الشحنات المفرج عنها سبعة آلاف وثلاث شحنات، وأن 486 شحنة تم الإفراج عنها تحت التحفظ.

كما أشار إلى أن الهيئة أعادت تصدير ثلاثة آلاف و668 كمية من شحنات مخالفة، فيما أتلفت 14 ألفا و843 جزءا من شحنات بعد الفرز، وحجز 27 ألفا و648 كمية لحين إتلافها أو إعادة تصديرها.

وبينت الهيئة في تقريرها أن القيمة الإجمالية لكميات الشحنات التي أتلفت والكميات المحجوزة لحين إتلافها أو عادة تصديرها 137 مليونا و676 ألف ريال. وقال التقرير إن الهيئة اعتمدت 87 مواصفة لمنتجات غذائية وغير غذائية، بزيادة 24 مواصفة عن الفترة المقابلة من العام الماضي. فيما بلغت الفحوص التي أجرتها الهيئة في مختبراتها ألفا و341 فحصا لعينات من المنتجات الغذائية وغير الغذائية.

وأضاف أن الهيئة أصدرت 425 تقريرا لمختلف المنتجات المطابقة، و165 تقريرا للمنتجات غير المطابقة.

وأكد أن الهيئة منحت وجددت 15 شهادة لممارسة التصنيع الجيد للمنشآت الوطنية الغذائية، و209 وثيقة تسجيل لمختلف المنتجات المحلية والمستوردة، إضافة إلى دراسة وتقييم طلبات التسجيل لـ199 منتجا غذائيا وغير غذائي.

وأشار إلى أن الهيئة نفذت خلال الفترة نفسها 219 نزولا ميدانيا لمراقبة الجودة. وفي مجال المقاييس والمصوغات نفذت الهيئة إجراءات رقابة وتفتيش وفحص على المصوغات والمقاييس وأجهزة الكيل والقياس، حيث فحصت 375 عينة مصوغات، وعايرت ألفا و445 ميزانا، فيما بلغ عدد المخالفات 163 مخالفة مقاييس ومصوغات.

ووفقا لتقرير الهيئة، فإن عدد التقارير المطابقة للذهب بلغت 75 تقريرا، مقابل سبعة غير مطابقة. كما منحت الهيئة 147 رمزا ودليلا تعريفيا للمقاييس والمصوغات، و30 شهادة معايرة.

الإعلان.. الفن الغائب!

ياسر المياسي
ymayasi@yahoo.com

يعتبر الإعلان التجاري من أهم المصادر الداعمة لمختلف وسائل الإعلام منذ بداية النهضة الصناعية، وصار مع الأيام صناعة، لا تختلف فنونها وقواعدها عن فنون الصناعات الأخرى.

في بلدان العالم، حيث تحترم الشركات نفسها وتخطط لنجاحاتها وفق استراتيجيات محكمة، يكون الركيزة فيها الإعلان الهادف. في تلك الشركات يرصد لإدارة الإعلان والتسويق مبالغ هائلة وكبيرة تحتل نسبة عالية من ميزانيتها، وهي ميزانية ليست عبثية، بل أهدافها ستحقق لاحقاً من خلال حملات إعلانية ذكية تعرف كيف تحاصر المستهلك؛ إنها النظرة البعيدة المتأملة الثاقبة.

في الشركات الكبيرة العملاقة ترسم الخطة الإعلانية لمدة محددة بالتاريخ والزمان، ويرصد لها التكاليف من الميزانية، حيث يوقع عليها المسؤول الأول في الشركة مرة واحدة فقط، وبعد ذلك تتولى إدارة التسويق مهمة توزيعها حسب خطتها واحتياجاتها. هنا تشمل إعلانات الشركة وسائل الإعلام الأكثر جدية وانتشاراً؛ وهو سلوك يعكس الطريقة العلمية لعمل تلك الشركات. إدارة التسويق هي المسيطرة والمتحكمة في صيغة الإعلان وتوزيعه، إنها الطريقة التي ستحقق لصناع القرار مزيداً من الهدوء يستطيعون من خلاله الابتعاد عن الضغوط للتفرغ للأعمال الكبيرة، إذ لم يعد توزيع الإعلان هماً لهم.

الوضع في العالم العربي يختلف، فمازالت ثقافة الإعلان تختلف من دولة إلى أخرى، حسب نهوضها الاقتصادي وتنميتها. فاحترام الإعلان وتوزيعه بشكل علمي يتم في الدول التي تترسخ فيها القوانين الاقتصادية وتطبق فيها الشفافية، ولو بشكل بسيط. هنا لا يصل الإعلان إلى مستواه الحقيقي. العكس تماماً يتم في الدول التي لا تنتهج الشفافية وتطبيق القوانين الاقتصادية، حيث يكون الإعلان ثانوياً غير مهم لمعظم أنشطة الشركات، ويكون المتحكم فيه الإدارة العليا ورئيس مجلس الإدارة، لذا يصبح الإعلان هبة يقوي علاقة مالك الشركة بالأشخاص والجهات المرغوب فيها، ويصبح نوعاً من المجاملة، لذا تختفي الوسائل الإعلامية المحترمة وتبرز فيه الوسائل غير الجادة والمبتزة.

اليوم يعرف المعلنون جيداً الصحف والوسائل الإعلامية المحترمة، التي يمكنها خدمة أهدافهم التسويقية، لكنهم عاجزون عن إعطائها جزءا من حملتهم الدعائية، وهو أمر مؤسف. وبدراسة متفحصة للشركات اليمنية سنجد أن القليل منها تضع خطة إعلانية علمية وجادة وتوزع إعلانتها بحسبها.

السوق اليمنية تفتقر إلى نماذج جيدة من الشركات تقدر الإعلان على أساس علمي دون حسابات ضيقة للتعامل.

وحسب دراسات تسويقية متعددة مازالت مجموعة هائل سعيد انعم تمثل نموذجاً جيداً للتعامل المحترم مع وسائل الإعلام، وإن لم تقطع شوطاً كبيراً في ذلك، لكنها الأفضل حتى الآن، وما تزال المبادرة دوماً إلى توزيع إعلاني ذكي بطريقة علمية راقية. اليوم معظم الصحف والمجلات والمشاريع الإعلامية تتعثر، ومايزال بعضها حبيس الأدراج، والأكثر حزناً أن ترى شركات عملاقة تعلن ميزانيات ضخمة ومشاريع كبيرة، لكنها لا تعترف بالإعلان ومتطلباته، وما يزال الإعلان في بلادنا يخضع لشروط العلاقات الشخصية ومزاج الرجل الأول قي الشركة ويوزع حسب "قرحة" جلسة القات!

موجز

■ اختتمت، أمس الثلاثاء، في صنعاء، فعاليات مشروع تأهيل وتدريب النساء لإدارة المشاريع الصغيرة والأصغر، والذي نظمته على مدى عام منظمة "سول" لتنمية المرأة والطفل، بدعم من السفارة الهولندية بصنعاء.

■ **أعلنت شركة "راحة" أنها ستدشن رسمياً، ابتداءً من السبت القادم، خدمة "حافلات راحة" بين المحافظات وستنطلق كمرحلة أولى بـ23 حافلة.**

■ أعلن، أمس الثلاثاء، في عدن، تأسيس شركة يمنية يونانية باسم "يمن بوسيدان" لخدمة إنقاذ البواخر التي تتعرض لأعطال فنية في عرض البحر وإصلاحها، إلى جانب مكافحة عملية التلوث.

■ **بحث وزير الصناعة والتجارة، يحيى المتوكل، أمس الثلاثاء، مع السفير الياباني بصنعاء، انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية والمفاوضات التي تتم حالياً.**

■ أكد رئيس مجلس إدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي، عبدالجبار هايل سعيد، أن مفاوضات البنك مع بنوك خارجية لإدخالها كشريك استراتيجي وصلت إلى مراحلها النهائية والبنوك خليجية.

■ **دشنت "طيران السعيدة"، السبت، رحلتها الإقليمية الثانية إلى جيبوتي بمنطقة القرن الأفريقي.**

■ تسلمت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، يوم الاثنين، في مدينة إسطنبول التركية زورقين بحريين لنقل الغاز.

القانون اليمني يرسل مئات الأطفال سنوياً إلى السجون

طفولة تدق ناقوس الخطر

■ عدن - كفى هاشلي

دخل كالمفزوع وعلى وجهه علامات استغراب، ينظر إلى الأطفال من حوله على مقاعد حصة الرسم، وإلى وفد من الصحفيين كانت زيارتهم متزامنة ودخوله دار التوجيه الاجتماعي بعدن.

لم تكن تهمته -حسب التحقيقات الأولية- سوى سرقة دراجة، وعند محاولة إعادتها قبض عليه وأصبح مكانه الشرطة، ومن ثم دار التوجيه الاجتماعي للبنين بعدن.

كان "ع" شاحب الوجه، ملتزما الصمت، يحاول أن يبقي رأسه منخفضاً وعموده منحنيا قرب أطفال قصيري القامة. رحبوا به في عالمهم بالابتسامة عندما ولج إلى الحصة فور وصوله للدار.

قصص صغيرة في عالم كبير نطاقه الجغرافي مفتوح، فالشوارع وأزقتها وزحامها ملاذ جيد للتسول والسرقة والتشرد، وحتى لشرب الخمور واللواط. أما حدوده الزمانية فهي ساعات الذروة في الأسواق أو القيلولة أو ما بعد منتصف الليل.

تبدأ كتابة كل قصة بعد لحظات القبض على الطفل الحدث عبر الشرطة أو النشطاء الحقوقيين المخولين (مركز التسول) أو بعد البلاغات بسبب فعل منهم أو عليهم.

ولن يكلفنا الأمر شيئا حال فكرنا في رؤية بعض صور التشرد والتسول من مختلف محافظات اليمن، لأن بعض شوارع عدن كفيلة بذلك: أطفال من المحافظات المختلفة فارون من عائلاتهم أو نازحون معها أو لاجئون إليها، ثقافتهم بدأت تتأثر بسلوك الكبار والمنحرفين في المناطق ذات الاكتظاظ السكاني حيث يتفشى الفقر والجهل والجوع (البساتين، الشيخ إسحاق)، وتؤثر في توجهاتهم.

لكننا سنحتاج للكثير من الوقت والجهد للبحث عن طفل اعتدنا وجوده في موقع ما يشحذ، ويصبح البحث عنه بعد الشارع هو مراكز الشُرطة والنيابات، أو سنجده على موعد مع إحدى الجلسات في أروقة المحاكم!

وقد يصبح مكانه إحدى دارين اتخذتا من مدينة الشعب (مدخل مديرية البريقة) مكانا لهما بعيدا عن الأنظار والضجيج في دهاليز تكاد تكون أشبه بزجاجة مفرغة تماما من دعم سخي لعاملين يقطنون تلك المنطقة ويتحملون تلك المسؤولية.

وكما يقولون فإنهم يتحملون فوق طاقاتهم، ولا يصبّرهم على العناء إلا طلب الأجر من الله، ورحمة بالصغار الذين لا أحد لهم بعد الله إلا الدار.

وليس الطفل "ع" الوحيد في الحظ العاثر، فالطفلة "هـ" كانت ضحية إهمال أسرتها بصنعاء، التي تركتها تحزم أمتعتها إلى عدن لتعمل في أحد الملاهي الليلية "راقصة" تتقاضى نحو 180 ألفا، إلا أن القدر أوقعها في يد الشرطة التي أودعتها الدار. وبعد انقضاء مدة الإيداع في الدار رفضت عائلتها استلامها، فتبنتها الدار، وأصبحت أما بعد زواجها من شاب تقدم عبر مديرة الدار.

تقول مديرة الدار، انتصار الدالي: "اتّهمتُ من أمها، عندما اتصلت بهم لاستلامها، بأني أحرضها على الرذيلة، وتعجبت من هكذا عائلة لم يفتقدوا ابنتهم حين فرت، والآن يتهموننا بأننا المحرضون، وما كان بوسعي إلا أن أعتبرها ابنتي وأربيها. وحين تقدم لها شاب جيد زوجتها وهي الآن أم صالحة".

الطريق إلى ملفات الشرط ومصادر المعلومة عن عدد الأطفال الذين يقبعون في السجون أو يستعدون للمثول أمام المحققين، ومن أي محافظات وفدوا، أشبه بمن يبحث عن إبرة في كومة قش!

أسبوعا نفتش بين الأرقام ونقارن أعداد الذكور والإناث وعدد القضايا. واتضح أن توافد الأطفال مستمر، وجلسات التحقيقات تحتاج إلى وقت أطول، قد ننتظر نهايته ويتضح أننا أمام حالات وبداية جديدة.

فما يزيد على مائة طفل وطفلة على الأقل يقفون أمام النيابات سنوياً للتحقيق معهم. فخلال 2008 بلغ عدد القضايا الجسمية 22 قضية و62 غير جسيمة و119 حالة انحراف، معظمهم من النازحين مع عائلاتهم أو من الفارين منها، والقلة هم من سكان عدن الأصليين.

وإذا خرجنا من أروقة المحاكم والشرطة لندخل في عالم الأطفال المودعين في دور الرعاية، لوجدنا برامج تعليمة وترفيهية واجتماعية ونفسية تنتظر كل مودَع جديد.

فعلى الحيطان علّق الصغار رسومهم التي تشرح الحالات التي وفدت إلى الدار، وكلها ترمز للعنف ضد الأطفال: طفل يضربه والده لأنه لم يأت بنقود أكثر بعد يوم شحذ عصيب، وطفلة تحرم من التعليم لتبقى في المطبخ تساعد والدتها...

وإذا شغلك الفضول وفتشت غرفهم فستجد أرقام هواتف من يتواصلون معهم مكتوبة داخل دواليبهم. وقد لا يعجبك منظر الأثاث التي حطموها حين أضرب عاملو الدار، ولن تقرأ من الأمر إلا أنهم بحاجة لرعاية وحنان الأبوين، بحاجة للانطلاق إلى العالم، وأن قسوة المجتمع عليهم قد تولد ردود أفعال إن لم تكن مشابهة ومساوية بالمقدار، فقد تزيد عنها.

أما الصغيرات فيحفظن القرآن ويشاهدن التلفاز. تقول مديرتهن، انتصار: "نسعى حاليا لإيجاد برامج حماية سابقة وحالية ولاحقة حتى نحد من المشكلة، فالجهد المبذول سابقا مع الكبار لم يحد من الظاهرة، وتزيد أعدادها يوميا".

ووصفت العمل الفردي بـ"الخطأ الفادح" الذي ترتكبه عشرات الجمعيات في عدن والمحافظات قائلة: "إذا لم تتكاتف الجمعيات معاً وتركز نشاطها في إطار جغرافي معين وتضع برامج مشتركة ومكثفة خلال مدة زمنية محددة، فلن ننجح مطلقاً، والعمل الفردي، الذي يسعى منه البعض لتحقيق نجاح شخصي، غير مقبول، وهو خطأ فادح بحق المجتمع والأطفال".

وبلغ عدد القضايا خلال الثمانية الأعوام الماضية أكثر من 800 قضية عرضت أمام نيابة الأحداث التي أنشئت بقرار النائب العام رقم 298 في السابع عشر من أكتوبر 2000 للتحقيق معه في الاتهام الموجه له.

وعلى الرغم من أن النيابة شكلت قبل ثلاثة أشهر من نهاية 2000، إلا أن هذه الأشهر الثلاثة حصدت فيها النيابة أكثر من عشر قضايا لتسعة عشر طفلا بينهم أنثى واحدة.

وتقول وكيل نيابة الأحداث: "يأتي الطفل إلينا وقد عرض على الشرطة ووجه إليه الاتهام لأول مرة. ولأن طبيعة الطفل بريئة طرية لا يستوعب معنى الاتهام، لذا نتعامل معه بمنظار تربوي اجتماعي نفسي، لأن نفسيته تكون صعبة".

وشكلت نسبة الإناث تصاعداً ملحوظا خلال الأعوام السبعة الأولى من إنشاء النيابة، ليصل في نهاية 2007 إلى 53 طفلة، إلا أن دار التوجيه (الرعاية) للفتيات استقبلت 64 فتاة في العام نفسه.

ولهذا التناقض كان رد مديرة الدار: "النيابة تتعامل مع الأحداث بصورة عاجلة، والمشكلة أن بعض أولياء الأمر يرفضون استلام بناتهم، مما يضطرنا لإبقائهن. وكذلك بالنسبة للأطفال الذين لا نعرف عائلاتهم، لا يمكن أن نرميهم للشارع مجددا، ولذا تكون النيابة قد أحضرت عددا ومازال لدينا عدد، وفي كل نشير لعدد من النزيلات صرف النظر عن متى دخلن".

ثلاثمائة وتسع وأربعون قضية تم إصدار الأحكام فيها من قبل المحكمة خلال السبعة الأعوام الأولى من إنشاء نيابة الأحداث بعدن، من بين ما يزيد على ستمائة وثلاث قضايا سلمت لها.

كانت الأحكام حينها ما بين إيداع في الدار ولمدة معينة تقع تحت رحمة الفقرة "ب" من المادة 37 من قانون رعاية الأحداث، واتخاذ التدابير المنصوص عليها بالمادة 36 من قانون رعاية الأحداث النافذ، وبموجب الحق المخول للنيابة بالمادة رقم 464 من التعليمات العامة للنيابة تطبيق نص المادة بإنهاء الإجراءات في بعض القضايا التي لها شكل فعل جسيم أو أهمية فتصرف.

هل السجن أفضل لاستكمال الطفل/ الحدث مدة عقوبته؟ سؤال طرحناه على مديرة الدار، فقالت: "لا يعقل ذلك مطلقاً، فنحن نعلم ونربي ونعيد تأهيل الطفل خلال مدة تواجده لدينا، ونجد النيابة تأخذه بعد شهر أو عدة أشهر حسب الحكم، لينهي ما تبقى من العقوبة لمجرد أن عمره تجاوز 15عاما. هذا -يا عزيتي- هدر لجهودنا، وعلى القائمين على القانون تعديل هذه السن بأسرع وقت، لأن الطفل ليس بصاحب سوابق حتى نضعه بين سجناء كبار، ويصبح خريج سجون، لن يتقبل ذلك، وقد ينحرف، وعلى العكس عندما يكون خرج من دار رعاية، حتى المسمى يفرق بالنسبة له كصغير أو صغيرة".

وعادت للوراء ثلاث سنوات، عندما تم أخذ إحدى الصغيرات -بعد شهر- إلى سجن المنصورة لتنهي ما تبقى من الحكم، وكانت المديرة قد طرقت أبواب الجهات المختصة لتعيد الطفلة، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل.

وكيل نيابة الأحداث بعدن، فوزية سلام محمد، قالت: "نحن الآن أيدينا مغلولة، لا نستطيع أن نتجاوز القانون اليمني الذي حدد سن الحدث 10-15 عاما، وهناك جهود كبيرة لإقرار مشروع في مجلس النواب اليمني من شأنه أن يحدد سن الحدث إلى 18 عاما، ونستبشر خيرا، خاصة بعد تعديل سن الزواج إلى 17 سنة".

وأضافت: "لا نستطع أن نبقي الطفل الحدث ولو عدة أيام في الدار، لو زادت عن خمسة عشر يوماً نحن محاسبون أمام القانون. وفي عدن نتعامل بالنص القانوني كما هو، ونعرف أن اليمن يتناقض فيها القانون بعضه مع بعض، سوى المدني وقانون رعاية الأطفال. والبلد للأسف وقع على اتفاقيات دولية حددت السن القانونية للطفل بأقل من 18 عاما، وغير معمول بهذه السن في القانون اليمني".

× ماذا عن محافظات مثل تعز وصنعاء؟ يقال إن هناك إيداع لأطفال تجاوزوا سن 18 عاما؟

– نحن نرسل الأطفال الذين نعرف أن محافظاتهم بها دور رعاية إلى تلك الدور، وإذا سمعت أن هناك إيداعا حتى تلك السن فهو حتما للإناث، أما الذكور فعلى الأرجح يودَعون السجون.

وأضافت: "أرى أن الوضع في السنوات المقبلة سيزداد تعقيدا وستستفحل المشكلة. وأعتقد أن معالجة الظروف الاقتصادية هي الأهم والهمّ الأول، وعلى منظمات المجتمع المدني أن تجتهد لتعمل معاً للحد من المشكلة. وهناك جهود نتمنى أن تكلل بالنجاح لتعديل سن الحدث من عشر إلى ثمانية عشر عاما. وأتمنى ألا أرى طفلا أو طفلة يقف أمام شرطة أو نيابة أو ينتظر حكما من محكمة، فهؤلاء أطفالنا، ولم أحب قط عملا طوال فترة تولي العمل في عدن بقدر حبي للعمل في نيابة الأحداث، فهنا العمل الذي وجدت فيه نفسي".

واليمن تعج بمنظمات المجتمع المدني، إذ تجاوزت الخمسة آلاف منظمة، بينها عشرات الجمعيات التي تعمل لصالح الطفل والأسرة، وفي عدن وحدها برزت 13 جمعية ناشطة في مجال الطفولة، إلا أن قضايا الأطفال مازالت عالقة.

ومن بين تلك المنظمات النشطة برزت جمعية مكافحة عمالة الأطفال، التي ترأسها الناشطة فاطمة يسلم، والتي اخترقت بعض المناطق التي مازالت بكرا. إلا أن الطريق الآن إلى تحقيق أهدافها قد يحتاج مزيدا من الدعم والجهد المضاعف، بسبب سوء الأوضاع وقلة الوعي المجتمعي من الكبار قبل الصغار.

واليمن من بين عشرين دولة عربية صادقت على اتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر 1989 التي تكتسب أهمية خاصة، لأنها المرة الأولى في تاريخ القانون الدولي التي تحدد فيها حقوق الأطفال ضمن اتفاقية ملزمة للدول المصادقة.

وتتكون الاتفاقية من 54 مادة معنية بالحقوق، وتختص بالتعهد واللجان والضوابط، وبها أربعة مبادئ، من بينها مبدأ الحق في الحماية والرعاية والنماء...

وأنجزت الدول العربية في إطار عمل الأمانة العامة لجامعة العربية عدة وثائق ذات علاقة بالطفل، بينها القانون النموذجي الموحد لرعاية الأحداث المنحرفين والمهددين بخطر الانحراف.

بيعت جاهزة بـ20 ألف سعودي.. حالة نادرة في محافظة حجة

درجة وظيفية تحمل اسماً ذكورياً وتفاصيل أنثوية

■ هلال الجمرة

في حكاية طريفة ونادرة -ربما- عن كيفية السطو على درجة معلمة في منطقة نائية في مديرية "مستبا" بمحافظة حجة؛ التقت "النداء" الضحية (الضعف) محمد الجماعي، والد الخريجة التي نهبت درجتها الوظيفية، الدرجة التي أطاحت به وباح بتفاصيل التآمر والتراخي والتعصب والنفوذ التي اتخذت في الإعداد لإعدام الوظيفة التي تعرضت للقرصنة قبل وصولها.

الجميع يعرفون مدى المعاناة والصعوبات التي يواجهها غالبية الخريجين في البحث عن وظيفة. لكن ربما آن الأوان الآن لدخول موسم جديد لإدارة جديدة تلعب بأساليب أكثر سهولة، وإن بتكاليف باهظة، بالنسبة لطالب ينتمي إلى أسرة منخفضة الدخل.

في هذا الموسم، ما على الباحث عن وظيفة سوى أن يزود نفسه بمبلغ مالي ويتفق مع المجموعة الجديدة ليتحيّنوا الفرصة المناسبة للسطو على وظيفة جاهزة بأي ثمن، وتغيير الاسم حتى لو كانت التفاصيل لأنثى ونزلت فيها فتوى باسم الخريجة. ذلك لم يعد صعباً بنظر أخصائي جراحة الإرساليات في حجة، المنفّذين، بأتعاب مالية. لا بأس في استياء صاحبة الوظيفة الحقيقية، فعاملون آخرون جاهزون لأي عمل قد يطلب منهم.

قبل أربعة أعوام قدّمت دولة محمد حسين الجماعي ملفاً يحوي مؤهلها الدراسي ووثائق التوظيف المطلوبة. وبعد أقل من سنة نزلت درجتها الوظيفة إلى مكتب التربية بمحافظتها (حجة). وتم اعتمادها من قبل مكتب التربية بحجة في مديريتها (مستبا).

ثمّة إرسالية غريبة وصلت إلى مدير التربية في مديرية مستبا مضمونها: "الإسم محمد جاسر الحرير، ثانوية عامة، تخصص عام. الأخ مدير عام مديرية مستبا - رئيس المجلس المحلي، مدير إدارة التربية والتعليم بالمديرية. بعد التحية: في أعلى هذا بيانات المعلمة (مؤنث) المتقدمة (مؤنث) للتوظيف والموزعة على مديريتكم". وأضاف: "وعليه يتم توزيعها (مؤنث) على المدرسة المحتاجة ورفع مباشرتها إلينا بعد التوقيع عليها من قبل مدير المدرسة وبالختم وتعميدها من لديكم خلال 3 أيام من تاريخه".

استغرب المدير مضمون الرسالة المتناقضة التي حملتها إرسالية توزيع المتقدمين للتوظيف للعام الدراسي 2007-2008.

في ذلك العام لم تتقدم -من مديرية مستبا- للتوظيف سوى خريجة واحدة، هي دولة الجماعي، غير أن الدرجة الوظيفية المسلوبة خضعت لعملية "جراحية" مزجت بين أعضائها الجنسية، فأصبحت خليطاً من اسم ذكوري محسوم وتفاصيل أنثوية. وبحسب رسالة مدير المديرية إلى محافظ المحافظة التي سبقت إنزال الدرجة الوظيفية من الخدمة المدنية فإن دولة هي الوحيدة التي قدمت للتوظيف هذا العام ومديريتها تحتاج إلى الجانب النسائي.

وصف الجماعي الإرسالية بعد تحريفها بأنها "وظيفة ذكّارة". وأضاف أن حالات نادرة من الخرفان توجد في منطقتهم تجمع بين الأعضاء الجنسية الذكرية والأنثوية، يسمونها "ذكّارة"؛ و"الوظيفة كذلك".

هذه الدرجة خطيرة جداً بالنسبة لشخص يجري لاستردادها. وحد قول محمد الجماعي، والد "دولة" ووكيلها في استعادة درجتها، فإن الشخص المتهم بسلب الدرجة الوظيفية لابنته صاحب نفوذ ومال وقد دفع لقاء تغيير الدرجة باسمه "20 ألف ريال سعودي".

في البداية حاول أقارب "دولة" إعادة درجتها الوظيفية عن طريق مكتب التربية وقيادات المحافظة، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل. حينئذ لجأ محمد الرميم، زوج "دولة"، إلى القضاء ورفع دعوى لدى محكمة حجة الابتدائية. حكمت له المحكمة بعد أشهر من الشريعة بقبول الدعوى وإلغاء قرار تعيين محمد جاسر الحرير، وإجراء منافسة بين المتقدمات من الإناث لشغل الدرجة الوظيفية محل النزاع. ومن خلاله وجه محافظ حجة بتنفيذ الحكم، لكن المسؤولين الذين وجه إليهم لم يأبهوا للتوجيه ولم ينفذوه. ويجزم والد "دولة" أن المشكلة كانت ستحل سريعاً لو كان المسؤول الموجه إليه شخص آخر غير مدير الشؤون القانونية، الذي يعمل وكيلاً شرعياً للشخص المتهم بشراء الدرجة. بعد صدور الحكم تلقى الرميم تهديدات بتوقيف راتبه وفصله إن واصل المتابعة في قضية زوجته. وقال الجماعي إن زوج ابنته "أجبر على أن يبصّم زوجته على تنازل خطي للشخص الذي زوّرت الدرجة الوظيفية باسمه ما لم فسينفذ المهددون وعيدهم"، آنئذ اضطر الرميم لتنفيذ طلبهم، فدخل على زوجته في الليل "وصحاها وخلاها تبصم على الورقة بحجة انها وكالة"، حد قول وثيقة التوكيل لوالدها التي تضمنت تكذيب "دولة" للتنازل واعتباره تحايلاً وتزويرا. وأوضحت "دولة" في الوكالة التي حررتها لوالدها بعد التنازل الذي تقول إنه زوّر عليها بشهر، أنها لم تلتزم عند أحد، متهمة غريمها بتزوير التنازل، وحررت هذه الوكالة بإدارة العامة للتوثيق التابعة لوزارة العدل.

وينظر في القضية الآن في محكمة استئناف حجة، ويتمنى الجماعي أن يكشف القضاء ما وصفها بـ"الأعيب الناهبين لوظيفة ابنتي رغم علم الجميع".

... وتطيح بمدير الصحة الموكل باستردادها

لم يُرض الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في محافظة حجة خصوم محمد الجماعي، فدبروا له خطة غير معلنة لإبعاده من منصبه كمدير للصحة في مديرية مستبا. وبحسب الجماعي، فإن ثمة دلائل تؤكد أن إبعاده من منصبه جاء عقب صدور الحكم وإثر توكيل ابنته له ورفضه تقديم التنازل عن قضية ابنته التي سلبت منها وظيفتها.

يرتبط قرار إبعاد محمد الجماعي ارتباطا وثيقاً بالدرجة الوظيفية التي نزلت لابنته وصودرت لشخص آخر لم يطمس كل ملامح الجريمة: تزوير الاسم مع الاحتفاظ بمضمون الإرسالية التي تتحدث عن معلمة متقدمة للتوظيف.

حاول الجماعي استرداد وظيفته التي سقطت منه فجأة، لكن بسابق إنذار. لقد قايضه مسؤولون بين بقائه في العمل أو متابعة الدرجة المنهوبة، وحين اختار الثانية تم تعيين مدير آخر بدلاً منه.

ليست المشكلة في تغييره فحسب، لكن أيضا في تعيين شخص تم الاستغناء عنه من مديريتين (مستبا وميدي) لعدة أسباب: في ميدي رفع مدير المركز الصحي إلى مدير الصحة بالمديرية أن "علي مضيع، وهو يعمل ممرضا لدينا، كثر غيابه، زرع مضايقات بين الموظفين، ويثير القلاقل والتشكيك في قدرات الموظفين وتشويه سمعة المركز لسوء بضبط المذكورين.

بعد تلك الشكوى لم يستمر الجماعي أكثر من شهرين، بعدها جاء المشكو منه مديراً للصحة في مديرية مستبا بدلاً منه.

مارس المدير الجديد صلاحياته في العمل؛ لكنها - بحسب المدير المستبعد: الجماعي، في شكواه إلى مدير الصحة بالمحافظة- "متاجرة ومضايقة على العاملين وأكل حقوقهم". وأفاد بأن المدير الجديد يقوم بالخصم على تعامله مع المرضى وعدم التزامه بأخلاق الطب".

وكان محمد الجماعي، مدير الصحة في مستبا، قد رفع إلى مدير مكتب الصحة بالمحافظة طلباً بتوزيع علي مضيع ومساعد طبيب اسمه علي إسحاق، بسبب تلاعبهما في العمل وممارستهما أعمالا حرة أثناء الدوام الرسمي، رغم إنذارهما عدة مرات، وأن الأول يبيع اللقاحات المصروفة للمركز في عيادته الخاصة في مديرية كشر. وأضاف: "وللعلم فقد تم نقل المذكور إلى مديرية ميدي، فتم الاستغناء عنه وأعيد إلى المديرية (مستبا) ومازال متهرباً من العمل". آملاً من مدير التربية التكرم بضبط المذكورين.

بعد تلك الشكوى لم يستمر الجماعي أكثر من شهرين، بعدها جاء المشكو منه مديراً للصحة في مديرية مستبا بدلاً منه.

مارس المدير الجديد صلاحياته في العمل؛ لكنها - بحسب المدير المستبعد: الجماعي، في شكواه إلى مدير الصحة بالمحافظة- "متاجرة ومضايقة على العاملين وأكل حقوقهم". وأفاد بأن المدير الجديد يقوم بالخصم على الموظفين المداومين ويعفي المنقطعين والمتوفين والغياب من الخصميات مقابل الحصول على نصف الراتب". على خلفية الشكوى كلف المدير لجنة للنزول الميداني والتحقق من الموضوع.

وفي التقرير الذي رفعته اللجنة إلى مدير الصحة في المحافظة، قالت إنها وجدت 5 موظفين فقط يعملون بالمركز قالوا إن حافظة الدوام لا تسلم لهم إلا نهاية الأسبوع، لكنهم فوجئوا بأن بقية الأيام تحسب غياب. وأضافت أنها لم تجد سجلات ولا إيرادات في الجانب المالي، وكما الوضع الإداري سيئ.

وكشفت اللجنة أن هناك موظفة منقطعة عن العمل منذ فترة، ويتم الرفع بها في حوافظ الدوام متواجدة. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى أن المركز شبه مغلق ما عدا غرفة التحصين والمتواجدات فيها من الموظفات.

ويقول الجماعي إن هذه التقارير جمدت في مكتب الصحة بالمحافظة ولم يعمل بها. وأضاف أن مدير الصحة بالمحافظة لا يتعامل "بمبدأ العقاب والثواب؛ لا يجازي المخلص ولا يعاقب المسيء".

في مستشفى الثورة بالعاصمة

خطأ طبي يهدد عيني الطفل ماجد

لا يعترف "خبراء" الطب في اليمن بأخطائهم الطبية الفادحة التي يرتكبونها على أجساد مرضاهم، لكنهم يصرون على عبقريتهم ويواجهونك بها في قاعات المحاكم.

هكذا بالضبط تصرف أطباء في قسم العيون في مستشفى الثورة العام بصنعاء مع والد الطفل ماجد توفيق الماوري، البالغ من العمر سنة و5 أشهر، والذي يخوض صراعاً مع هيئة مستشفى الثورة العام واثنين من أطباء العيون نفذا عملية لماجد وعمره 5 أشهر.

منذ ولادة "ماجد" تكونت في عينه اليسرى نقطة بيضاء صغيرة أعاقت النظر، وتسمى في الطب "مياه بيضاء". حينذاك تلقى والده نصائح وتوصيات من أهله وأقاربه بضرورة عرضه على الطبيب قبل أن تتضاعف الحالة.

بعد ولادته بـ5 أشهر اصطحب توفيق زوجته وطفله إلى مستشفى أهلي مختصّ في جراحة وطب العيون، فقاموا بفحص عين الطفل وطمأنوا الأب بأن المشكلة سهلة تتطلب عملية بسيطة لإزالة المياه البيضاء فقط. إلا أن تكاليف العملية التي قرروها كانت مخيفة بالنسبة لأسرة متواضعة الدخل: 40 ألف ريال (فقط).

عاد توفيق إلى منزله وأخذ في المفاضلة بين عدد من الخيارات: إما عمل العملية الجراحية في مستشفى حكومي، وإما استلاف المبلغ وإجراء العملية في المستشفى الخاص. لكن غالبية من استشارهم سهلوا له الأمر وشجعوه على أن يعرضه على أطباء العيون في مستشفى الثورة.

لم يتوقع توفيق الماوري أن طفله لن يرى العالم بعينه اليسرى منذ شهره الخامس، وقرر أن يجري العملية في مستشفى الثورة لو قرروا ذلك.

هنا لم يتغير التشخيص، بل وجد الأب طبيباً فلسطينيا في قسم العيون بالمستشفى اقترح أن تؤجل العملية حتى يبلغ 3 سنوات. بيد أن نائب رئيس قسم العيون، توفيق الخطيب، قرر التعجيل بإجرائها، ما لم "فستتحجر العين"، حسب إفادة توفيق الماوري لـ"النداء".

أخضع طفل الخمسة الأشهر للعملية الجراحية "على يد الطبيبين توفيق الخطيب وعزيز شاهر". ولأن والديه لم يستطيعا النوم لـ3 أيام متواصلة بسبب الآلام الشديدة التي أرهقته وأنهكت أمه أكثر. يقول توفيق: "رجعناه إلى عند الدكتور بعد 3 أيام وقرر له نظارات". لم يتقبل ماجد النظارات التي قررت له، فعادوا للمرة الثانية فقرر له الدكتور عملية أخرى كي يثبت له عدسات. وقال والده إن العدسات ركبت بطريقة غلط: "كانت محروفة شوية، ورجعنا لقينا الخطيب مسافر، وصلح له الدكتور الثاني شاهر العدسات بعملية ثالثة".

لما كشف الأطباء للأب أن العملية فاشلة لم يعتذروا لأنهم أخطؤوا، بل جهزوا له تقريراً بأن الحالة تستدعي السفر إلى الخارج، وأعطوه تذكرتين ونصف التذكرة و60 ألف ريال. لكنه لم يوافق "لأن السفر معناه أن يكون معي 15 ألف دولار أما هذه والله ما تمشيني إلى خارج مطار القاهرة". وقال إنه اضطر إلى استدعائهم عبر القضاء، والآن قضيتهم لدى القاضي الهردي، فيما عين الطفل الذي أصبح عمره سنة وخمسة أشهر تعاني من ضمور يحتاج إلى مركز متخصص لمعالجة الحالة ما لم فسيؤثر على العين اليمنى في حال تساهلوا في معالجته سريعا"، بحسب تقرير من أخصائية العيون أروى الوديدي.

ويفترض أن يفصل القضاء في القضية بصورة مستعجلة لأهمية الموضوع. وقصة الطفل مسجلة من كشوف الرصد لمنظمة "سياج" لحماية الطفولة. ويتابع القضية رئيس المنظمة أحمد القرشي.

تأخير المستحقات المالية وإلغاء دورة للتطبيق العملي

المبتعثون في الجزائر.. من طلاب علم إلى طلاب خبز

■ عباس السيد

يعاني أكثر من 800 طالب يمني في الجامعات والمعاهد الجزائرية أوضاعا معيشية صعبة بعد تأخر دفع مستحقاتهم المالية لأشهر عدة، الأمر الذي وضعهم بين خيارين: إما التسول في الشوارع الجزائرية -ليتحولوا إلى طلاب لقمة تسد الرمق بدلاً من طلاب علم- وإما الإضراب عن الطعام.

ولأنهم "أغنياء من التعفف" فقد اختاروا الإضراب عن الطعام، ونفذوا اعتصاماً داخل مبنى السفارة اليمنية (بعيداً عن أعين الجزائريين) استمر لعدة أيام قبل أن تستدعي السفارة اليمنية الدرك الجزائري مطلع الأسبوع الماضي لإخراج المعتصمين بالقوة، وقد أدى هذا الإجراء إلى تأجيج غضب الطلاب اليمنيين في مختلف الجامعات الجزائرية الذين اعتبروا الإجراء إساءة لليمن واليمنيين.

وتعهد عدد من الطلاب، في اتصال مع الصحيفة، مساء الاثنين الماضي، بمواصلة احتجاجاتهم حتى يحصلوا على كافة حقوقهم. كما عبروا عن انزعاجهم مما وصفوه بالتصرف اللامسؤول والمعاملة المهينة التي يمارسها طاقم السفارة تجاههم.

وبحسب الطلاب، تتخذ الملحقية إجراءات معقدة عند صرف المستحقات (في حالة توفرها)، حيث يخضع كل طالب قبل الصرف إلى ما يشبه التحقيق بحثاً عن ذريعة تبرر خصم جزء من المبلغ المستحق.

ويقول الطالب "أ. ن": "مع أننا ندرس في ولايات متعددة، بعضها يبعد ألف كيلومتر عن العاصمة تستغرق 12 ساعة سفر، إلا أننا نجبر على الحضور إلى السفارة للاستلام، ونضطر لترك جامعاتنا ثم نعود إليها بعد أيام نكون قد استرحنا من عناء السفر، مع أن السفارة بإمكانها إرسال مندوب من موظفيها -وما أكثرهم!- إلى الولايات، أو عبر البنوك، أو اعتماد توكيلات مصدقة من الجامعة التي يدرس فيها الطالب. ولكنها الرغبة في التعذيب!".

ويرى الطالب "ع. ف" أن السفارة تخلت عن أبسط واجباتها نحو الطلاب، إذ "تشعر دائماً أننا متسولون في السفارة ولسنا رعايا لنا حقوق وعليهم صيانتها، حيث نفتقد حتى إلى الكلمة الطيبة والتعامل الحضاري والإنساني، وكثيراً ما يمطروننا بالإهانات والتهديد بالترحيل". ويستدرك: "هيهات! هم من يجب أن يرحلوا".

ونقلت صحيفة "الأخبار" الجزائرية عن السفارة أن موضوع توقيف المنحة أمر لا يخصها، كونه يتعلق بقرار الحكومة (اليمنية) في إشارة إلى إيقاف دورة تدريبية لطلاب التكوين المهني، وهو ما أكده وزير التعليم الفني والتدريب المهني، إبراهيم حجري، في تصريح إلى وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، أمس الثلاثاء، حيث أشار إلى أن إلغاء الدورة تم بناءً على اتفاقية جديدة بين الحكومتين اليمنية والجزائرية خلافاً للاتفاقية السابقة التي كانت تقضي بانخراط الطلاب في دورة تدريبية للتطبيق العملي ولمدة ثلاثة أشهر قبل التخرج. وبرر حجري إلغاء الدورة بأنه جاء بهدف زيادة عدد المنح الممنوحة من قبل الجزائر لليمن.

ومع أن التبريرات التي أوردها معالي الوزير غير مقنعة، لا كإجراءات أكاديمية ومهنية تتعلق بمستوى التأهيل الذي تلقاه الطلاب في جانب مهم من تعليمهم وهو الجانب العملي، ولا كإجراءات إدارية بقيت طي الكتمان ليفاجأ بها الطلاب في الأيام الأخيرة من دراستهم؛ يشار إلى أن مشكلة إلغاء الدورة واحدة من القضايا التي أثارها الطلاب، إلى جانب تأخير المستحقات الثابتة للطلاب في مختلف الجامعات والمعاهد الجزائرية.

ونفى الوزير تعرض الطلاب لإجراءات تعسفية من الأمن الجزائري عند إخراج المعتصمين من داخل السفارة اليمنية.

وكانت صحيفة "الخبر" الجزائرية، قد نشرت، السبت الماضي، خبراً تحت عنوان "الأمن الجزائري في السفارة اليمنية" بدأته بجملة "بطلب من السفارة اليمنية...". وذكرت الصحيفة أن 150 طالبا يمنيا من عدة جامعات جزائرية وقعوا بيانا تضامنيا مع زملائهم ندوا فيه بالحادث، كما طالبوا برد الاعتبار لزملائهم.

كما نقلت صحيفة "الشروق" الجزائرية في عددها الصادر في 18 أبريل الجاري عن الطلاب اليمنيين إدانتهم الشديدة للإجراءات التي اتخذت ضد زملائهم في حرم السفارة اليمنية مع أنهم كانوا يقومون باحتجاج سلمي وحضاري للمطالبة بحقوقهم التي تكفلها القوانين النافذة في البلدين.

ضباط في مطار سيئون تحتجز الزميل مكارم

أُحتجز الزميل عبدالله مكارم السبت الماضي في إدارة مطار سيئون.

وقال مكارم إنه أثناء عمله الصحفي بمعية الزميل حسام عاشور في شارع المطار بمدينة سيئون قام العقيد يحيى العميسي ضابط في المطار وبطريقة استفزازية بإمساكه من قميصه ومصادرة كاميرته واخذه إلى مكتب مدير المطار الذي بدوره وجه بأحتجازه.

وأضاف في بلاغه لرئيس نيابة استئناف سيئون أن اعتقاله يأتي على خلفية خبر نشره في صحيفة «الطريق» بعنوان فتوى قانونية تلغي حق جباية الرسوم لمطار سيئون على خلفية الخلاف القائم بين إدارة صندوق النظافة والتحسين وادارة المطار بشأن اللوحات الاعلانية الموجودة في الطريق العام المؤدية للمطار.

وطالب مكارم محاسبة المسؤولين عن توقيفه ومقاضاتهم واستعادة كاميرته.

قبائل صعفان تمنح الدولة أسبوعاً للقيام بالقبض على الجناة

بعد قيام مجاميع مسلحة من أبناء مديرية صعفان بمحافظة صنعاء الأحد الماضي بقطع الطريق العام (الحديدة- صنعاء) ليوم كامل للمطالبة بالقبض على قتلة المقاول يحيى احمد مسعود، التقى مشايخ صعفان وحراز محافظ صنعاء ومدير أمن المحافظة وتم الاتفاق على قيام الدولة بالقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة خلال اسبوع.

وتطالب قبائل صعفان الأجهزة الامنية منذ قرابة عام القيام بواجبها في القبض على الجناة الذين ينتمون إلى منطقة ثوابة مديرية ذيبين محافظة عمران وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاءهم.

واستغرب مصدر من قبيلة المقتول عجز الأجهزة الامنية عن القيام بواجبها رغم علمها بالقتلة، محذراً من التهاون بدماء الأبرياء وتمييع القضايا باعتبار ذلك سيؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها، مؤكداً بأن تخلي الدولة عن القيام بواجبها لا يخدم الأمن والاستقرار.

وكشف عن إجراءات تصعيدية على الصعيد القبلي والمدني والقضائي للمطالبة بقتلة المقاول «مسعود».

المقاول يحيى احمد مسعود من أبناء مديرية صعفان (محافظة صنعاء) قتل يوم السبت 2008/7/19. بواسطة عدة رصاصات أطلقت مباشرة على رأسه وصدره، وهو في طريقه لمتابعة أحد المشاريع التي ينفذها (وحدة صحية) في وادي هران التابع لمديرية نهم بمحافظة صنعاء قرب المنطقة التي قتل فيها.

منطق انفصالي في العاصمة:

شهادة الميلاد العدنية ليست وحدوية!

■ أثمار هاشم

فاجأني اتصال هاتفي ورد من صديقتي التي مضى عليها نحو شهر في صنعاء لاستكمال بعض الإجراءات للحاق بزوجها في الخارج.

كنت على وشك القول لها إن البقاء في صنعاء تلك المدة قد يكون أمراً اعتيادياً في بلد يحب تطويل وتعقيد الإجراءات على مواطنيه، إلا أنها استمرت في الحديث عن معاناتها من المعاملات التي تفرض عليها من قبل بعض الجهات المختصة كالداخلية والخارجية والعدل وغيرها. ليس هذا فحسب بل. تستطرد محدثتي: "كنت أسمع عن الرشوة والفساد ولكني صادفتهما وجهاً لوجه لأن المرء قد يدفع في بعض الأحيان بضعة آلاف من الريالات لاستخراج ورقة واحدة فقط، بل إن القائمة طويلة؛ فهل تتخيلون مثلا إن شخصاً منظماً أراد أن يسهل الأمور على نفسه في صنعاء فقام بإجراء بعض المعاملات وترجمة بعض الأوراق من مكاتب الوزارات في عدن ليفاجأ هناك بأنه لا يتم الاعتراف مطلقاً بكل تلك الإجراءات". فهي وإن أكدت أن حاملها من مدينة عدن إلا أنها لاتشفع له (من) الدوران حول نفسه ليبدأ الركض مرة أخرى بين تلك الوزارات. حينها تساءلت ما جدوى وجود مكاتب لبعض الوزارات في عدن وتعيين مدراء فيها إنْ كان لا يتم الاعتراف بأي معاملة صادرة عنها. والأهم من ذلك كله لماذا يقبل مدراء المكاتب في عدن على أنفسهم ذلك؟ ولماذا هذه المركزية في أن تكون كل المعاملات من صنعاء؟! فهل هذا يعني أن معاملات صنعاء هي الوحيدة المعترف بها كونها تدل على اليمن ومعاملات باقي المحافظات لاتنتمي لليمن؟ أو بعبارة أخرى كأنها أتت من كوكب آخر؟

إلا أن أكثر الأمور سوءاً تلك التي روتها لي صديقتي واستفزتني، كما استفزتها هي، عندما تم سؤالها عن شهادة ميلادها، ولأنها اعتادت الصدق أخبرتهم عن صدورها وأرتهم صورة منها؛ فكان ردهم أن شهادة ميلادها غير معترف بها كونها صادرة قبل الوحدة وأنها انفصالية وبالتالي عليها أن تغير شهادة ميلادها بواحدة جديدة لتلك الصادرة بعد الوحدة.

بالله عليكم أي عقل وأي منطق يتحدث به أولئك الأشخاص؟ فهل شهادة ميلاد المرء تحدد ما إذا كان انفصالياً أو وحدوياً! من يعزز إذن الانفصال ويدعو إليه؟ أليس أصحاب تلك الأفكار التي لا يمكن وصفها إلا بالخبيثة؟!! وهل معنى ذلك أن كل من ولد قبل الوحدة واستخرج شهادة ميلاد هو انفصالي وأن على الجميع استبدالها ليثبت وطنيتهم؟ أيعقل هذا يا ناس؟! أيعني هذا أن على أبناء محافظة عدن كافة المسارعة إلى استبدال شهادات ميلادهم لإثبات حسن نواياهم تجاه الوحدة؟ وأن نبدأ بتسجيل حياتنا اعتباراً من يوم الوحدة، وننسى بإرادتنا أو نتناسى رغماً عنا كل حياتنا الماضية وذكرياتنا قبل الوحدة.

أعتقد أن من يرفض الاعتراف بشهادات الميلاد التي صدرت من حكومة قبل الوحدة هو الانفصالي الذي يرفض تجاوز الماضي والاعتراف بأن عدن هي جزء من اليمن، ويسعى إلى طمس تاريخ هذه المدينة وما يدل عليها قبل الوحدة.

بالنسبة لي لن أتخلى عن شهادة ميلادي التي صدرت قبل الوحدة، لأني أؤمن أن الوطنية ليست بورقة أو بشهادة ميلاد وإنما هي إحساس بالانتماء وبحب الوطن.

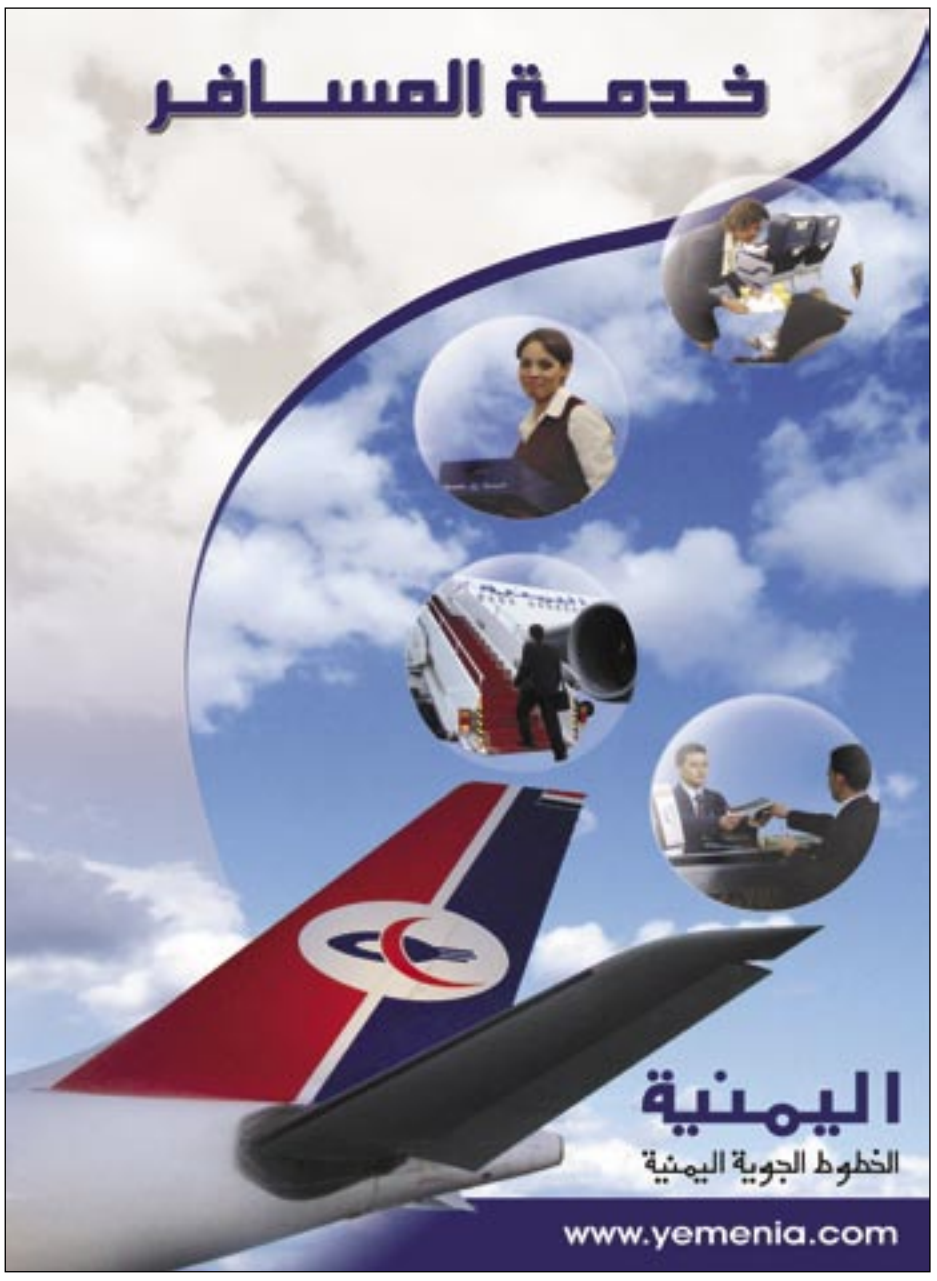

بقلوب يعتصرها الألم، نرفع أصدق التعازي

والمواساة للزميلة العزيزة

دفاع صالح ناجي حربي

وجميع أفراد أسرتها باستشهاد شقيقها

«وضاح»

جراء عمل إجرامي

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

بشير السيد، حمدي الحسامي باسم الشعبي، وأسرة «النداء»

بيان رقم (7) من سجناء تعز المعسرين

أيها الاخوة المعسرون في جميع السجون اليمنية سنوات ليست بالقليلة ونحن نحاول انتزاع حريتنا حيث يتعدى الامر مسألة حرماننا حقاً من حقوقنا القانونية.

إن ما يجري لنا اصبح بمثابة تنكيل واعتداء على حريتنا أو بالاصح سجن تعسفي قمعي قضى على الاخضر واليابس من سنوات اعمارنا على حساب من؟! لا ندري من المتسبب، وبيد من الحل! كلما سألناهم أو ناشدناهم اجابوا: الحل بيد رئيس الجمهورية.

أيها الاخوة، لا نظن أن الرئيس بهذه الصورة وأعتقد أن هنالك من يحاول إظهاره كما لو أنه لم يعد لديه ما يفعله غير ابقائنا في السجون. من غير اللائق الزج بالرئيس في مثل هذه القضية أو مثل هذا الموقف وهل اصبحت حريتنا أمراً مقلقا لا يستطيع فخامته التعايش معه؟ كان بإمكان رجال الرئيس معالجة أوضاعنا واطلاق حريتنا، ويفترض بالرئيس أن يبقى بعيداً عن الاحقاد الشخصية، خلافاً لمسؤولين يزجون باسم الرئيس في كل شيء لعل الرئيس يعرف أن كل مسؤول يريد اخلاء ساحته من مخالفة أو خطأ أصبح يشير إلى التوجيهات العليا التي تعني أن تلك المخالفات تتم بتوجيه من الرجل الأول في البلاد. ناشدنا رئيس مجلس القضاء عشرات المئات والنائب العام مئات المرات.

أيها الاخوة إن وزارة العدل ومجلس القضاء والنيابة لا تهتم بتطبيق القانون بقدر اهتمامها بتأدية مهمات ابقائنا في السجون وتقييد حريتنا.

أن حريتنا هي حق دستوري وقانوني لا يجوز للنيابة أو السلطة أو أي جهة رسمية أخرى أيا كانت حرماننا من هذا الحق وتحت أي مبرر مهما كان هذا المبرر، الأصل هو احترام القانون لا تعطيله ولا نتحايل عليه بداعي المزاج الشخصي أو الإمني. للأسف يخترق المسؤولون القانون في بلادنا يومياً عبر عمليات وتجاوزات شتى.

إخواني اننا نسمع فخامته يتغنى بالديمقراطية وبمبادرات لا تعد ولا تحصى من اجل السلام ولم الشمل العربي... الخ اننا نعرف الرئيس كما يعرفه خصومه رجلاً شجاعاً طوال ثلاثين عاماً يتحلى بأخلاق الفرسان وأيضاً يتمتع بالكرم والشهامة والمروءة. فما الذي يجري حول الرئيس؟ ما الذي جرى للرئيس كي يسمح أن تستخدم عباءته في خرق القانون بهدف التنكيل بنا واذلالنا وتقييد حريتنا؟ هذا ليس علي عبدالله صالح الذي عرفناه وعرفته اليمن. لا نريد أن نغضب الرئيس ولكننا نريد أن نفهم من المسؤول ومن له اليد في أبقائنا في السجون، نريد أن نسأل فخامته أين لجانه الرئاسية؟ وأين مكرماته التي لا نراها أو نسمع بها الا في وسائل الاعلام الرسمية والتي يخرج عن طريقها من ارادته وبحسب العلاقة والوساطة ونريد أن نسئل فخامة كيف مرت لجانكم من فوق راس علي صالح زياد الذي يقبع خلف القضبان منذ اكثر من خمسة عشر عاماً؟ أين كانت كشوفات النيابة حتى تسقط اسماء وترفع اسماء؟ ومن المسؤول عن ذلك؟ إننا نطالب سيادة الرئيس بمبادرة من مبادراته الشجاعة لاطلاق حريتنا.

يعود الاعتراض الدولي على اهمال الحكومة بالتزامتها بالاصلاحات القضائية أيها المتسببون بسجننا إنما الاعمال بخواتمها ومازالت فرصة مواتية قبل فوات الأوان واحذروا الكبر فان الكبر نكاس واحذروا الاستخفاف بنا ولا تقللوا من شأننا إننا مهما نبدي لكم الضعف وأغراكم سكوتنا فلن نسكت اكثر مما سكتنا ولن ترهبونا بعد أن ضاعت أجمل سنوات عمرنا.

السيد معالي النائب العام نتمنى أن يكون وعدكم والذي جاء في صحيفة «النداء» العدد (190) الصادر بتاريخ الاول من ابريل 2009 من باب المصادفة بهذا التاريخ بالذات وليس لأجل غرض في نفس يعقوب والله دوماً من وراء القصد.

ودمتم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الناطق الرسمي باسم معسري سجن تعز المركزي
فهمي العزي محمد ناجي

محلي القفر يفرض رسوماً غير قانونية باسم تحسين المدينة وأصحاب المحلات يستغيثون بوزير الأشغال ومحافظ إب

■ إب - ابراهيم البعداني

قال أصحاب المحلات التجارية في مديرية القفر – محافظة إب إنهم يتعرضون للابتزاز ويتم إجبارهم على دفع مبالغ مالية خارج القانون وتحت اسم «رسوم التحسين» وأكدوا أن المجلس المحلي ومكتب الاشغال بالمديرية يفرض عليهم دفع مبالغ تحت هذا البند تتراوح بين 500 و1500 ريال بدون سندات رسمية.

واوضحوا أنهم يدفعون هذه المبالغ شهرياً مع تسديد فواتير الكهرباء التي تشمل «رسوم التحسين».

محمد غالب الصهباني (صاحب محلات تجارية) قال إنه رفض دفع تلك المبالغ ليفاجأ باستدعائه إلى أمن المديرية واحتجازه هناك ولم يفرج عنه إلا بعد دفعه تلك الرسوم.

وطالب الصهباني وزير الاشغال العامة ومحافظ إب بوضع حد لهذه المضايقات والاستقطاعات والجبايات غير القانونية. وكشفت مصادر خاصة في صندوق النظافة بإب أن منطقة رحاب مركز مديرية القفر يوجد فيها عامل نظافة واحد وأن تلك المبالغ غير قانونية ولا تصل إلى الصندوق.

.. واعتقال شخص في بحوزته 200 جرام من الحشيش

القت الاجهزة الامنية بمدينة إب القبض على أحد المتاجرين بمادة الحشيش.

وذكرت مصادر أمنية مطلعة أن عدداً من أفراد مكافحة المخدرات تمكنوا من ضبط (ح.ش) وبحوزته أكثر من 200 جرام من الحشيش ومبالغ مالية تصل إلى 400 ألف ريال وذلك أثناء مداهمتهم أحد المنازل في مدينة إب القديمة.

وأضافت أن المتهم سيتم إحالته إلى النيابة العامة مع ملف القضية وذلك بعد الانتهاء من التحقيق معه في إدارة مكافحة المخدرات بالمحافظة.

أمين محلي ذمار يحتجز أهالي السوق المركزي للقات

طالب أهالي السوق المركزي للقات في مدينة ذمار مجلس النواب تشكيل لجنة من المجلس للتحقيق في ما يتعرضون له من ظلم من قبل الامين العام للمجلس المحلي بمحافظة ذمار.

وقال الاهالي في رسالة وجهوها لرئيس وأعضاء البرلمان أن أمين عام محلي ذمار قام بحبسهم دون وجه حق أو مسوغ قانوني وذلك للضغط عليهم والزامهم قهراً بتوقيع عقود جديدة مع حسن علي أحمد الحنش كانت محمكة غرب ذمار أصدرت احكام بالغاء عقده بالسوق والحكم الآن موضوع تنفيذ لدى المحكمة.

وأضاف الإهالي بأن لهم أكثر من 20 يوماً في الحجز وأنهم عند استغاثتهم بالمحافظة لم يجدوا من الاستجابة بل قام بتعزيز حبسنا بأمر جديد.

بعضهم توفي دون أن يتسلم حقوقه، وآخرون لجأت أسرهم إلى الشحذ
متقاعدو "تيليمن" يطالبون وزير الاتصالات بإلزام الشركة بدفع رواتبهم

لم يكن الحكم الصادر عن محكمة جنوب الأمانة قبل خمسة أعوام كافياً لشركة "تيليمن" لصرف رواتب المتقاعدين منها، والذين يتابعون حقوقهم منذ العام 2002، واحتاج الأمر أن يلجأ هؤلاء إلى رئاستي مجلسي الوزراء والنواب، اللتين ألزمتا المؤسسة العامة للتأمينات بتنفيذ حكم القضاء بصرف رواتبهم التأمينية كاملة. حتى ذلك لم يكن كافياً.

تابط المتقاعدون حكم المحكمة وكافة الأوامر والتوجيهات والفتاوى التي قاربت الـ80، ووقفوا أمام كثير من أبواب الجهات الرسمية، وبيوت المسؤولين، ولم تصلهم حقوقهم حتى اللحظة.

توفي بعضهم قبل أن يحصل على حقه. وأكدت رسالة من بقي حياً منهم أن أسراً لجأت إلى ممارسة الشحاذة، برغم أن عائليها كانوا من مؤسسي "تيليمن" في العام 1970.

في الـ24 من يناير الماضي فتحت المؤسسة العامة للتأمينات باب أمل جديد للمتقاعدين، حيث وافقت المؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية في رسالتها إلى وزير الاتصالات، ورئيس مجلس إدارة "تيليمن" على منحهم حقوقهم في الراتب التقاعدي وفقاً لحكم المحكمة، مشترطة دفع الشركة جميع ما عليها من اشتراكات عامليها المتأخرة.

بيد أن الأمر لم ينته عند هذه الرسالة، فهناك من يبحث عن رأي قانوني في القضية ليرى ما إذا كان المتقاعدون يستحقون ما حكمت به المحكمة التي ترافع أمامها عن المتقاعدين مدير عام الشؤون القانونية في وزراة الاتصالات لعامين، وبتكليف رسمي من الوزير السابق عبدالملك المعلمي.

الآن لا يطالب المتقاعدون وزير الاتصالات الحالي سوى بإلزام "تيليمن" بدفع رواتبهم التي كان الوزير السابق رصد لها مبلغاً كبيراً لتغطية رواتبهم التي ستصرفها المؤسسة العامة للتأمينات في 11/13/ 2005، وأقر ذلك بمحضر يمتلك المتقاعدون نسخاً كثيرة منه.

﴿وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون﴾

ببالغ الاسى والحزن تلقينا نبأ وفاة

القاضي جلال نعمان المقطري

وفي هذا المصاب نتقدم

بأصدق التعازي والمواساة

لأسرة الفقيد الكريمة

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة

وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

نايف حمود المغلس

سلطان محمد حمود المغلس

﴿يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي﴾

من قلوب يعتصرها الألم، نرفع أحر التعازي والمواساة للأخ

صالح ناجي حربي

باستشهاد نجله «وضاح»

جراء عمل إجرامي. تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالوهاب الحسامي، جمال عبدالوهاب الحسامي، حميد غالب فرحان، فؤاد مسعد، بلال الربية، فضل الجعدي، احمد حرمل

رمية تماس

إحراج أم تنازل؟

زيارة رئيس الاتحاد البحريني لكرة القدم، الشيخ سلمان بن إبراهيم آل خليفة، والوفد المرافق له، لبلادنا، الأسبوع الماضي، والتقاؤه قيادة الاتحاد العام لكرة القدم، والتي جاءت بدرجة رئيسية في إطار السباق الذي يخوضه سلمان ضد محمد بن همام رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم على مقعد تنفيذية الفيفا، أثارت أكثر من علامة استفهام، لعل أبرزها وأهمها يتمثل في: ما الهدف الذي حرصت قيادة اتحاد الكرة على تحقيقه من وراء استقبالها للوفد البحريني في مدينة عدن؟!

هل كان ذلك لإبعاد سلمان عن صنعاء حتى لا يطلب لقاء رئيس الحكومة ويتسبب في إحراجه، وهو الذي كان قد وعد بن همام بأن صوت اليمن له دون سواه وتوجيهه بذلك لقيادة الاتحاد؟

أم انه خطوة أولية على طريق التنازل عن استضافة خليجي 20، خصوصاً أن استعداداتنا لذلك تسير بسرعة السلحفاة، وتسليمها للبحرين التي بدورها ستستضيف الألعاب المصاحبة لخليجي 20 كما هو معروف؟!

ثم ما هي أسباب قطع الوفد البحريني لزيارته واعتذاره عن المؤتمر الصحفي الذي كان مقرراً له أن يتم؟!

أوف سايد!

رصاص العروبة!!

يبدو أن قرارات الاتحاد اليمني العام لكرة القدم ولجنة مسابقاته لا تخرج إلا في مواجهة الأندية التي ليس لديها قوة سياسية أو مشيخية؛ حتى وإن كانت مظلومة، فإنها ستبقى كذلك حتى يقيض الله لها سندا يحميها ويدافع عنها في ظل افتقار اللوائح والأنظمة للاحترام والهيبة.

وبوصول الدوري، بدرجتيه الأولى والثانية، إلى مراحل الحسم، فإن التجاوزات والتواطؤ من قبل الاتحاد ولجانه ستكون حاضرة وبقوة وستتحكم في مصير الهابطين والصاعدين.

ما حدث الأسبوع الماضي في مباراة سيئون والعروبة ضمن دوري الدرجة الثانية، والتي انتهت بفوز العروبة، نتاج لثقافة الأقوياء وأصحاب النفوذ حتى في ميادين الرياضة.

قبل صافرة النهاية اشتعلت سماء سيئون بالأعيرة النارية التي أثارت الهلع في نفوس الجماهير وسكان المدينة، ولم تتوقف حالة الرعب تلك إلا بتوقف إطلاق الرصاص والذي حدث في وقت متأخر من الليل.

اتحاد الكرة مسؤوليته في حدود الملعب، فهل سينتصر لها؟ أما ما حدث خارجاً فهو ممارسة هواية لقوات العروبة – عفواً! الأمن المركزي.

حديث الأربعاء

شفيع محمد العبد

نمور الصحراء.. عرضة للاستهداف!!

يبقى التحكيم هو الحلقة الأضعف في الدوري اليمني، بدرجاته المختلفة وبطولاته الضعيفة بمختلف مسمياتها. التحكيم ضعيف، الكل يعرف ذلك؛ لكن ما يفسده أكثر هي التدخلات الفوقية في عمل الحكام، ووضع البعض ضمائرهم وأماناتهم تحت الطلب ووفق التصرف، دون مراعاة لجهود أندية طوال موسم، لتأتي صافرة (متعمدة) لتهدم تلك الجهود وتنسفها، لسبب بسيط: كون المخرج "عاوز كده"!

تضامن شبوة نموذج لتلك الاستهدافات التحكيمية. على أن آخرها ما حدث له الأسبوع الماضي في ملعب الظرافي بصنعاء في مباراته أمام الوحدة ضمن رحلته للبحث عن تذكرة صعود للأضواء تستند إلى مقدار الجهد المبذول. هناك من لا يروق له أن تسير الأمور وفق قواعدها العامة، ويحبذ التدخل مسيِّراً سلطة منحتها له الأقدار دون أن يكون مؤهلاً لذلك، وبسادية بليدة تكشف عن عقم في الوعي يظن أن خيانة الأمانة هي الطريق الوحيد لتحقيق رغباته!!

المباراة كشفت منذ دقائقها الأولى "نية" مبيتة لدى حكم الساحة (علي سيف القدسي)، تجلت من خلال تركيزه وتعمده استفزاز لاعبي التضامن الذين في حوزتهم إنذارين سابقين، بهدف حرمانهم من المشاركة مع فريقهم في المباراة القادمة أمام العروبة، واجتهد كثيراً بهدف إشهار الكرت الأحمر في وجه أحدهم، وهو ما حدث بالفعل، حيث كان من نصيب اللاعب الهادئ فتحي النعيمة.

وبرغم هطول الأمطار الغزيرة وعدم صلاحية الملعب لاستكمال المباراة، إلا أن "القدسي" مضى نحو تحقيق رغبة آخرين لعلهم لم يكونوا متواجدين في الملعب لمشاهدة المباراة، دون أن يكلف نفسه عناء تذكر أن هناك لائحة تعطيه سلطة في صون حقوق الفريقين من خلال إيقاف المباراة، لكنه مضى سريعاً وعيناه تلاحقان لاعبي التضامن وتتطلعان إلى مرماه بنفس متشوقة لاهتزاز شباك النمور، وهو ما حدث بالفعل في الدقيقة 41 من زمن الشوط الثاني، ليختلط عندها الحابل بالنابل وتتوقف المباراة عند هذه النقطة ويغادر الحكم وطاقمه المساعد دون أن يكملوا المباراة، لينتقل بعض الوحداوية لممارسة دور آخر ومهمة أخرى هدفت إلى تلقين لاعبي التضامن درساً في مفاهيم "الوحدة"، فهم "انفصاليون كلاب" كما قالها إداري وحدة صنعاء (احمد البن) للاعب "الخضر ابوجليدة": "يا انفصالي يا كلب".

على أن ما قاله حكم المباراة لرئيس اتحاد كرة القدم بمحافظة شبوة، ناصر الخليفي، الذي هاتفه عقب المباراة مستفسراً ومعاتباً على الطريقة التي أدار بها المباراة، يكشف حقيقة النوايا المبيتة سلفاً: "أنتم انفصاليين ومناطقيين، وحرام تلعبوا كرة! وأنا بعت المباراة وأعلى ما في خيلك اركبه!"!

هكذا يفكرون، وهكذا يريدون الآخر أن يكون!

المباراة توقفت ولم تنتهِ، فهل تكون قرارات لجنة المسابقات منصفة، أم أنها هي الأخرى ستواصل مسلسل استهداف التضامن كما حدث في مباراة التضامن وشقيقه شعب حضرموت؟!

الأهم من هذا كله هو موقف إدارة تضامن شبوة وتمسكها بحق النادي في تطبيق اللوائح دون أن تتنازل عن ذلك تحت أي مبرر أو سبب. ونقطة آخر السطر.

تناقض فاضح في قراراته..

اتحاد الكرة يتعمد إفساد ود الأندية!

■ المحرر الرياضي

باتت العشوائية والتخبط والمشي -بأقدام متهرئة لم تمارس كرة القدم ذات يوم- فوق اللوائح والأنظمة في مبنى "جول"، هي الصفة الملازمة للاتحاد العام لكرة القدم. تلك حقيقة لا ينكرها إلا باحث عن رضا أحد قيادات الاتحاد للفوز بسفرية، كما قال رئيسهم وهو يتحدث نافشاً ريشه عن الإعلام الرياضي: "علاقتي بالإعلام الرياضي: سفرية تنزلك وسفرية تطلعك!". هكذا ينظرون للإعلام الرياضي، ويريدونه تابعاً وليس شريكاً في منظومة العمل الرياضية التي ترنو للنجاح وتأخذ بأسبابه ومسبباته.

عشوائية اتحاد الكرة وتخبطه يتجلى يوماً عن آخر كاشفاً النقاب عن حقيقة من يديرون الشأن الكروي في بلادنا، والذين لا همَّ لهم إلا رضا فلان من الناس على حساب اللوائح والأنظمة التي تتعرض لانتهاكات وخروق متلاحقة، والشواهد تملأ أرجاء مبنى "جول" وفاحت روائحها إلى ميادين الكرة وأصابت الرياضيين بأمراض شتى لا قبل لهم بها.

آخر تقليعات اتحاد الكرة تناقضهم الفاضح إزاء قراراتهم، وليس إزاء اللوائح! صحيح هم لم يحترموا اللوائح، لكنهم باتوا أيضا لا يحترمون قراراتهم، وهنا تكمن المصيبة! باختصار شديد: أصبحوا "لا كلمة لهم".

مباراة تضامن شبوة وشعب حضرموت على ملعب الأول ضمن دور الثمانية لبطولة كأس الوحدة، والتي لم تقم بسبب عدم حضور شعب حضرموت (2009/3/8)، واللائحة واضحة بهذا الشأن، وهو ما ذهبت إليه لجنة المسابقات في تعميمها رقم 19 الصادر بتاريخ 3/15/ 2009 الفقرة 1 والتي نصت على: "اعتماد نتيجة مباراة تضامن شبوة × شعب حضرموت ضمن دور الـ8 لبطولة كأس الوحدة، والتي كان مقرراً إقامتها بتاريخ 2009/3/8 على ملعب عتق، 0/3، لصالح فريق تضامن شبوة، بسبب تخلف شعب حضرموت عن الحضور إلى أرض الملعب؛ استناداً إلى المادة 51 من لائحة المسابقات".

هكذا جاء في تعميمهم المذيل بتوقيع أمين عام الاتحاد.

● العيسي

● الشيباني

مصادر أخرى من داخل نادي تضامن شبوة أكدت أن التضامن متمسك بحقه في تطبيق اللائحة دون تمييز أو مجاملة وأنه لن يلعب المباراة في حالة إعادتها.

الأمور معقدة بسبب سياسة الاتحاد والكيل بمكاييل عدة، منها القبلي والسياسي والتعصب للأندية... والسؤال: لمصلحة من كل ذلك؟ وفي حالة تمسك الاتحاد بقراره بشأن إعادة المباراة هل سيخضع تضامن شبوة لذلك حتى لا يغضب بعض الأشخاص ويشترك التضامن في خرق اللوائح وهو ما لا نريده له ولا نرضاه؟!!

الشيء الأساسي الذي لا بد من تأكيده هو: العلاقة الطيبة بين التضامن والشعب، والتي يجب أن تكون بمنأى عن دسائس اتحاد الكرة، وألا تتأثر، سواءً باعتماد النتيجة كما هي أم بإعادة المباراة، فالنتيجة التي يجب أن نتطلع إليها هي كيفية تقوية أواصر المحبة وعرى المودة بين الأندية، كون الأندية هي الثابتة والمحورية لكرة القدم، أما الاتحاد وأعضاؤه فإنهم سيرحلون يوماً ما دون أن يتأسف عليهم أحد غير من له مصلحة فيهم.

وقد حاولوا الانتصار للائحة على ما يبدو؛ لكن التعميم رقم 27 بشأن مباريات كأس الوحدة بتاريخ 2009/4/5 نسف سلفه وأعاد الأمور إلى عشوائية وتخبط الاتحاد؛ حيث حددوا 2009/4/27 موعداً لإقامة مباراة تضامن شبوة × شعب حضرموت على ملعب عتق.

تلك هي العقلية التي تدير اتحادنا، وهو ما يؤكد أن الاتحاد يدير أموره وفق الإحراجات والعلاقات الشخصية. وإلا بالله عليكم ما هي الأسباب التي جعلت الاتحاد يتخبط بهذا الشكل الفاضح؟!!

مصادر مقربة من لجنة المسابقات ذكرت أن اللجنة متمسكة بقرارها الأول والمنسجم مع لائحة المسابقات، لكن هناك قيادات لا تريد ذلك؛ الأمر الذي يؤكد حقيقة عدم استقلالية لجان الاتحاد المختلفة في اتخاذ القرار أو حتى مشاركتها في صنعه، وأن الأمور كلها تخضع لأمزجة وأهواء ومصالح البعض في الاتحاد.

في ختام بطولة كمران الشطرنجية..

أبطال جامعتي صنعاء وعدن يفوزون بنصيب الأسد

تقاسمت جامعتا صنعاء وعدن جوائز بطولة كمران الشطرنجية الثامنة للجامعات اليمنية، التي اختتمت مطلع الأسبوع الجاري بمشاركة 24 طالباً وطالبة مثلوا مختلف الجامعات الحكومية والأهلية.

المثير في هذه البطولة أن اللقب لم يحسم إلا بجولة فاصلة في الفئتين.

ففي فئة الطالبات تُوِّجت بطلة جامعة صنعاء، جميلة القطيبي، بعشر نقاط، بعد فوزها في المباراة الفاصلة التي جمعتها ببطلة المعهد الوطني للعلوم الإدارية، هناء اليزيدي، التي حلت ثانياً. وجاءت بطلة جامعة عدن، رشا راشد، في المركز الثالث بتسع نقاط.

وفي فئة الطلاب تُوِّج بطل جامعة عدن، أمجد فهمي، بعد مباراة فاصلة مع بطل جامعة ذمار نبيل مغنم. وحل بطل جامعة صنعاء وجدي الاغبري ثالثاً.

وقد حصل الأبطال على كؤوس وأجهزة كمبيوتر محمولة ورحلة سياحية إلى أرخبيل سقطرى لمدة أسبوع.

يا عيبتاه!

إلهام مانع
elham.thomas@hispeed.ch

في الواقع تعجبت؛ وأظنكم تعبتم من كثر تعجبي.

لكني، ككل مرة، أجد دوماً أن هناك ما يستدعي التعجب.

فتحملوا، وأستمعوا إلي!

ما الذي أثار تعجبي؟ تسألون.

لا، لم تثر الضجة الدولية حول قانون العائلة الأفغاني تعجبي. تلك كانت ضرورية. ولذا أحني لها رأسي احتراماً.

بل التغطية المؤدبة التي أعقبتها في وسائل إعلامنا العربية.

كأننا نتحدث عن موضوع عجيب، غريب، لا نعرف له شبيهاً في منظومتنا القانونية. كأننا نتحدث عن واقع في كوكب بعيد. ولذلك، وككل مرة، أعود لأقول لكم: وماذا عن هنا؟

لمن لم يتابع الموضوع، إليكم خلفيته:

الضجة أثيرت بعد توقيع الرئيس الأفغاني حامد كرزاي، في نهاية مارس الماضي، على قانون للعائلة وضع خصيصاً لأقلية الهزارة الشيعية. يمنع قانون "شؤون الأسرة الافغانية" الزوجة من رفض إقامة علاقة جنسية مع زوجها، أو مغادرة المنزل الزوجي، أو العمل، أو التعلم، أو زيارة طبيب، بدون الحصول على إذن من الزوج.

زوجة وزوج، يفترض فيهما أن يعيشا على الحلوة والمرة، وأن يؤسسا حياة مشتركة.

احترام، محبة، مودة، وعشرة حسنة.

هكذا تصورت دوما مفهوم الزواج، رغم أن كل النماذج التي شاهدتها في حياتي، مع استثناءات قليلة، كانت تقول لي العكس.

ثم يأتي قانون، ويحوّل الزواج إلى مصيبة.

كارثة وحطت على رأس المرأة.

يحولها من إنسان إلى جارية.

جارية! جارية! جارية!

بضاعة متعة، لها دور يتوجب عليها أن تقوم به، شاءت أم أبت.

يقول لها "إنسان"؟ أي إنسان يا مرة؟ أية مودة ومحبة وعشرة حسنة يا مرة؟ ما أنت إلا جارية تسمع وتطيع. زوجك هو ربك، هو الله. إذا قال لك زوجك: تعالي! هبي لندائه. وإذا قال لك: مارسي الجنس معي! اخلعي رداءك وافتحي ركبتيك، ثم اهمدي، وموتي.. كمداً.

لحسن الحظ أن الناشطات الأفغانيات، والمنظمات الأفغانية لحقوق الإنسان، تعلمن الدرس الذي أدركه كثير من الناشطات الحقوقيات في الآونة الأخيرة: "لا تصمتن! ارفعن أصواتكن، وطالبن بحقوقكن! الجأن إلى وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والإلكترونية، ولا تترددن في تسمية الأشياء بأسمائها! هل لاحظتن كيف أصبح الـ"فيس بوك" منبراً للكثير من النشاط الحقوقي العربي؟ لو لم تلاحظن، أنصحكن بفتح حساب فيه اليوم".

الناشطات الأفغانيات فعلن ذلك، رفعن أصواتهن، لم يلتفتن لصمت الحكومات الغربية أثناء مناقشة البرلمان للقانون، وواصلن احتجاجهن، ثم لجأن إلى حملة دولية عبر الـ"فايس بوك" لفتت أخيراً انتباه وسائل الإعلام الدولية، والتي بدورها مارست ضغطاً بتساؤلاتها على الدول المانحة؛ الدول نفسها التي كانت قبل ذلك صامتة.

فبدأت الدول المانحة، واحدة بعد الأخرى، ترفع أصواتها محتجة. لسان حالها كان مستهجنا: "كيف يمكننا أن ندعم نظاماً يجيز اغتصاب الزوجة رسمياً؟".

سبحان الله!

ألم يكن يجيز اغتصاب الزوجة رسميا قبل ذلك؟

ما علينا!

المهم أنهم اضطروا إلى التحرك والاحتجاج. وبسبب ذلك الاحتجاج، لا غير، قرر الرئيس الأفغاني، إعادة النظر في القانون، معلنا أن وزير العدل "سيدرس تفاصيل كل بند بدقة"، مضيفاً: "وإذا مثل أي بند مشكلة فإننا سنتخذ الإجراءات الضرورية بالتشاور مع العلماء".

جميل.

هذه هي خلفية الموضوع.

ما أثار تعجبي هو الطريقة التي مارست بها وسائل الإعلام العربية تغطية مؤدبة للموضوع. بعضها حاول أن يغمز بأن القانون يتعلق بالأقلية الشيعية، ولذا، فالمسألة تتعلق بالمذهب الشيعي تحديداً.

هذا البعض عليه أن يخجل من نفسه، خاصة وأنه أدرى أنه لا فرق كبير بين المذهبين الشيعي والسني عندما يتعلق الأمر بقوانين العائلة التي تحتكم إليها الدول العربية.

البعض الآخر، غطى الموضوع كأنه غير معني بها إطلاقاً، كأننا نتحدث عن قضية تتعلق بأهل المريخ! حسبها (المرأة) الله ونعم الوكيل!

وسؤالي هنا تحديداً: هل القضية لا تعنينا بالفعل؟

دعوني أقدم لكم نماذج من قوانين العائلة العربية، كي تدركون أن القضية تعنينا نحن أيضاً.

المادة 40 من قانون العائلة اليمني لعام 1992، يشير، تحت بند "في العشرة الحسنة"، إلى أن "للزوج على الزوجة حق الطاعة فيما يحقق مصلحة الأسرة، على الأخص فيما يلي: الانتقال معه إلى منزل الزوجية، تمكينه منها صالحة للوطء المشروع في غير حضور أحد، الامتثال لأمره والقيام بعملها في بيت الزوجية مثل غيرها، عدم الخروج من منزل الزوجية إلا باذنه...".

قانون العائلة اليمني ينص على أن المرأة عليها أن تطيع زوجها، وأن هذه الطاعة تشمل الذهاب معه أينما ذهب، كأنها غير معنية بالموضوع، تمكينه من نفسها: ممارسة الجنس معه، أرادت ذلك أم لم ترد، والإمتثال لأوامره، ثم القيام بعملها في بيت الزوجية، وألا تخرج من منزل الزوجية إلا إذا أذن لها!

كأنها أجيرة. أليس كذلك؟

القانون اليمني يقف على قمة الهرم هو والأحكام الشرعية الممارسة في المملكة العربية السعودية "لا يوجد قانون للأحوال الشخصية في المملكة" عندما يتعلق بهذا الشأن.

وبعدهما تتدرج قوانين الأحوال الشخصية العربية (باستثناء تونس والمغرب) في مدى قربها أو بعدها من هذا النموذج المؤسس لدونية المرأة ودورها كجارية، لا كشريكة للحياة. فالزواج وفقا لهذه الرؤية ليس نظاماً يقوم على الاحترام، يتكون من فردين، يتمعتان بالقدر نفسه من الحقوق والواجبات.

لاحظوا أيضا أن قوانين الأحوال الشخصية للمواطنين في البلدان العربية ممن يدينون بالديانة المسيحية أو اليهودية ليست أفضل حالا، وإن كانت أقل حدة من نظيراتها الإسلامية (لم يفرض أي منها على المرأة أن تمارس الجنس مع زوجها غصبا ورغما عن أنفها). لكن الجوهر هو أن المسألة تتعلق برؤية ذكورية للأديان، أيا كانت، أسست لهيمنة الرجل في العلاقات الأسرية.

على سبيل المثال: المادة 46 من قانون الأحوال الشخصية للأرمن الأرثوذكس في سورية ولبنان تقول: "الرجل هو رأس العائلة وممثلها القانوني والطبيعي، على الرجل أن يحمي زوجته وعلى المرأة أن تطيع زوجها".

أطيعي زوجك!

لم لا يطيعني هو؟

هل يبدو الأمر مزعجا لو انقلبت الآية وأطاع الزوج زوجته؟! تخيلوا لو نص قانون الأحوال الشخصية اليمني على المادة التالية: "للزوجة على الزوج حق الطاعة، وعليه أن يلبي رغبتها الجنسية متى شاءت، وحبذا لو غسل المواعين قبل ذلك".

منطق غريب. يؤلم ويجرح في الواقع. أليس كذلك؟ لكن أيضا هو غريب لو تعلق بالرجل أو المرأة على حد سواء؛ لا يؤمن بالشراكة والاحترام كأساس لعلاقة زواج اختيارية.

اختيارية.

أنا أختار أن أتزوج.

ليس قدراً ولعنة. وقد أختار أن ألاّ أتزوج.

وعندما أختار الزواج أفعل ذلك كي أضيف شيئا إيجابيا إلى حياتي.

ليست بلية أو مصيبة.

ولكي لا تكون بلية أو مصيبة، أدرك أني عندما أتزوج، أتزوج كإنسان، تماماً كزوجي: إنسان.

فردين متساويين، محبين.

ما أجمل الواقع عندما يكون عادلاً!

"رومانسية حالمة". بعضكم يبتسم الآن.

لعلها كذلك!

لكنها تظل بديلا لرؤية تقول للمرأة إنها ليست إنسانا؛ إنها إمعة، مطية، يركبها الرجل متى شاء، وهي عليها أن تسمع وتطيع، وتبتسم فوق هذا.

إذن!

هل فهمتم سبب تعجبي؟

ما يحدث في أفغانستان يحدث لدينا اليوم

في هذه اللحظة

في هذه الثانية.

وهي ليست نصوص قوانين جامدة

بل نعيشها واقعاً تضطر معه المرأة إلى قتل آدميتها كل ليلة في فراش الزوجية.

هل نسيتم "بدور"؟ لا تنسوها!

فحبذا لو صرخنا نحن أيضا، وطالبنا بتغيير قوانين الأحوال الشخصية العربية؛

لأن ذلك هو المفتاح إلى التغيير، لو كنتم تدركون!

يومكم سعيد.

لمن يسكنه هاجس التشطير..

يحيى سعيد السادة
y.alsadah@yahoo.com

بقدر الحلم الذي راودنا جميعا في أن نرى اليوم الذي يلتئم فيه شملنا وتلتئم معه تضاريس جغرافية وطننا، يأتي الضيق والقلق والخوف الذي ينتابنا الآن حين نرى البعض يروج دون إدراك لمخاطر تكرار مشاهد التشطير الذي عانى منه هذا الوطن وأبناؤه ردحاً طويلاً من الزمن، لاسيما وأن هذا الترويج يأتي في ظروف حرجة للغاية لا يحتمل فيه أي منا أحمالا أخرى تضاف إلى أحماله الحالية التي أثقلت كاهله وأفقدته القدرة على الرؤية وعلى الوقوف دون ترنح مما يجعل من أي خطأ أو هفوة غير محسوبة العواقب تجر الوطن إلى منزلقات خطيرة بمثابة الإصرار على الانتحار الجماعي كون مجرد التفكير بارتكاب مثل هكذا أخطاء معروفة نتائجها سلفا لا تعني غير المجازفة والمخاطرة بحاضر ومستقبل هذا الوطن وأبنائه.

فالوطن لم يكن يوما من الأيام رهنا لتحقيق رغبات أحد، سواء كان مسؤولا أم مواطنا، وإلا لما سمي بوطن، ولما صار ملجأ يحتمي به الجميع وسماء خير يرتشف من مائها ويشعر بدفء شمسها كل القاطنين فوق عشبه وترابه.

ما طرأ على الحياة السياسية والاجتماعية في جنوب الوطن بعد حرب 1994 من فوضى وعبث واستئثار بكل مقومات الحياة من قبل من يطلق عليهم "هكسوس العصر" (المتنفذين) هو أمر مرفوض ترفضه جميع القوى السياسية في هذا الوطن بمختلف توجهاتها وأطيافها، كما وأنها تقر بحق أي مضطهد أو مظلوم أن يعبر عن رفضه لمثل تلك التصرفات غير الحضارية، ولكن دون أن يتجاوز هذا الرفض الخطوط والثوابت الوطنية التي من أهمها منجز الوحدة الذي يفترض أن يظل خطاً أحمر في ثقافتنا وثقافة أبنائنا وأحفادنا، إذ يعد تجاوز هذا الخط خطراً يهدد الجميع بينما المساس به مساس بتأريخنا ونضالات شعبنا بل وبوجودنا. فالوحدة ومن أجل تحقيقها ناضل الكثير من شرفاء هذا الوطن، وفي سبيل رفع علمها سالت كثير من الدماء، مما يعني أنها لم تكن يوما سفرا من أسفار أي شخص بعينه، بل تاريخا ومجدا يعني شعبا بأكمله سطره بجهد سياسييه على مر عقود من الزمن من خلال المحادثات السياسية التي بدأت مطلع العقد السابع من القرن الماضي وبتضحيات أبنائه من خلال الحروب التي خاضوها ابتداء من حرب 72 مرورا بحرب 78 ثم تصفيات 13 يناير 86 التي مهدت كثيرا للوصول إلى اتفاق 30 نوفمبر 89 وإلى إعلان الوحدة في 22 مايو 1990 وصولا إلى حرب 94 التي ربما هي آخر الحروب وآخر مهر دفعه أبناء هذا الوطن من دمائهم التي لم يشأ لها البعض أن تجف حتى هذه اللحظة.

نقاط الالتقاء مع إخواننا في جنوب الوطن تبدأ من اتفاقنا على الثوابت ومن تسليم الجميع بالمحطات الوطنية التي مر بها الوطن والتي يجب أن نتمسك بها بنواجذنا ومخالبنا، كون التساهل أو التهاون أو التفريط بها هو بمثابة تنازل عن تاريخ هذا البلد وبالذات التاريخ الناصع منه الذي عكس حدث تحقيق الوحدة وبوضوح قدرة وإرادة هذا الشعب على صنع المعجزات.

نلتقي مع إخواننا في الجنوب أيضا على مفهوم الدولة الحديثة وعلى ضرورة بناء أسسها ومداميك بقائها بحيث يقف الناس جميعا، حكاما ومحكومين، تحت سقف قوانينها، من منطلق قدسية هذه القوانين التي إذا ما سلمنا باحترامها سنصل حتما إلى دولة العدل والنظام والقانون والمساواة وإلى الحصول على فرص العمل وفق الكفاءات والقدرات والاحتياجات وإلى التوجه نحو التنمية البشرية والطبيعية والتمتع بما تبقى من ثروات هذا البلد وخيراته بينما نفترق معهم كلما كرر البعض منهم نغمة الانفصال التي تؤذينا كمواطنين أكثر ما تؤذي أي مسؤول؛ هذه الأذية التي وصلت إلى حد الشعور بأن أي إنسان يقوده تفكيره إلى استحضار مشهد الانفصال من منطلق أنه المخرج الوحيد لتأزماته والوسيلة المثلى والوحيدة لحصوله على حقوقه الضائعة التي يبحث عنها. هو مسكون بماضي التشطير الذي سمع به ولم يذق عذاباته بالتأكيد، كون الطريق إلى نيل الحقوق المغتصبة إن صح التعبير عادة لا يمر عبر نحر الوطن والتمثيل بأشلائه في كل واد وسهل وجبل وهضبة وتل ولا بتشريد أبنائه وتبديد ما تبقى له من قدرات وموارد تمكنه من البقاء، بل من خلال استخدام جميع الوسائل الممكنة والمتاحة، باستثناء المساس بالوطن أو إلحاق الأذى بأبنائه. إذ لم تعد تنقص الناس مثل هذه الشعارات التشطيرية التي تقض مضاجعهم، لما لها من مخاوف، وبالذات على حلمهم الذي تحقق على مرأى ومسمع من التاريخ حين توقف يومها إجلالا وإكبارا لهذا الحدث العظيم.

من يسهل عليه تصور مشهد التشطير على أنه مجرد براميل ستوضع على نقاط تماس كما كانت عليه قبل مايو 90، هو واهم، إذ -لا قدر الله- سيتحول الوطن وفي كل مربع منه إلى جحور يتمترس فيها الإخوة الأعداء في مواجهة بعضهم بعض، كما كانت الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاما والتي كان وقودها ثماني عشرة طائفة، اثنتي عشرة منها مسيحية، بينما الست الأخرى إسلامية، لم يجن اللبنانيون من تلك الحرب غير مزيد من الدماء والبكاء والتشرد والهوان والأسر والإخفاء القسري الذي لم تنته مآسيه حتى هذه اللحظة، بينما ظل الوطن متماسكا دون تقسيم ليعود جميع الفرقاء بعد كل تلك المآسي والأهوال إلى رشدهم وإلى وعيهم الوطني المتأخر، مدركين من جديد أن الوطن يتسع للجميع وأن التفكير بسهولة تقسيمه هو تفكير فقط بالانتحار. فالحل لا يكمن باتباع الطرق الوعرة والشائكة المتمثلة بالكانتونات وحلول التقسيم كلما واجهت الشعوب منغصات أو مظالم أو تعسف أو هضم للحقوق بل باتباع الطرق السالكة لاسيما إذا ما كان متاحا لأبناء الوطن حق التعبير والتغيير في إطار الممارسات الديمقراطية المشروعة التي يتحمل المواطن لوحده مسؤولية قذاراتها واختلالاتها ونتائجها السيئة، فيما إذا أبقي على المسؤول موضع التذمر في مكانه نتيجة خوف أو ذل أو بإرادته التي مردها استهتاره وعدم مبالاته بأوضاع وطنه. كذلك يمكن التعبير عن مدى الرفض للواقع الذي نعيشه وعن مدى الاحتقان المتصاعد في صدور الرافضين للعبث من خلال وسائل متعددة والتي غالباً ما تؤدي إلى الإطاحة برؤساء وحكومات في كثير من دول العالم حين تصدق نوايا المواطنين وتوجهاتهم نحو التغيير. فمطالب أي فئة أو جماعة سكانية مهما كان منسوب ارتفاعها لا تقايض بنحر الوطن وفصل جسده من نصفه، وإلا وجدنا كثيرا من دول العالم ذات المشاكل المشابهة مجرد أشلاء نتيجة ظلم حل بفئات أو بمجاميع من سكانها أو لعدم تجانس خليطها السكاني وتعدد دياناتها المختلفة.

من هذا المنطلق يمكننا القول إن تشطير الوطن من جديد لمن يحلم أو يحلو له ذلك هو أمر يكاد يكون مستحيلاً حتى وإن انشطر بعامل الكوارث الطبيعية كأن يصحو الناس على بحر يفصل ما بين ضفتيه فيما كان يسمى شمالاً وما كان يسمى جنوباً قبل عقدين من الزمن إذ لم تعد مثل هذه الحواجز المائية عاملاً كافيا لتقسيم أي بلد وإلا لما توحدت جزر اندونيسيا وجزر اليابان وبريطانيا وكثير من الدول الأخرى التي تواجه عوائق طبيعية في تكوينها الجغرافي ولما ظلت جزيرة سقطرى بالذات التي تبعد آلاف الأميال عن سواحلنا ضمن السيادة الوطنية!! فلنبحث جميعا عن مخرج آخر لهمومنا ومعضلاتنا ولندع الوطن يعيش بأمن وسلام.

عنقاء الحَصَبة أم شنقاء الغَضَبة؟!

اسكندر شاهر سعد
eskandarsh@yahoo.com

كلنا بات متيقناً من أن انتقال بلادنا من السلطة إلى الدولة هو أمر يشبه كثيراً انتقالها من الحكم الإمامي البغيض إلى النظام "الجمهوملكي" المريض. من هنا قد لا يكون محل دهشة اليمنيين متابعتهم أو حتى مشاهدتهم حفنة من المتطرفين الملتحين وقد أخذتهم العزة بالإثم وقرروا تحت تأثير فتوى زندانية (مستترة) القيام بحكم قصاص لم نسمع عنه في شرعة محمد (ص) ولم يرد في العهدين القديم والجديد، فلم يكن قد تم اختراع "الشيول" عندما كان الإمام الشافعي يسطر كتبه ويدوّن اجتهاداته الفقهية، ولم يخطر ببال ابن تيمية أن يمنيين في القرن الحادي والعشرين سيستعملون مخترعات "نصرانية" في حرق بيوت المسلمين وهدمها فوق رؤوس ساكنيها.

كان واضحاً حجم التخلف الذي يقبع في رؤوس هؤلاء وحجم تأثير الفتوى التي أنكرها مكتب الزنداني ويثبتها عقل أي مؤمن رأى أو سمع عن الحادثة المريبة في قلب العاصمة وفي حي ينبغي تحويل اسمه على إثر الواقعة من عنقاء الحَصَبة إلى شنقاء الغَضَبة.

التُهم التي جُمعت من كل حدب وصوب كفيلة باستباحة دم هذه الأسرة، ولكن من قبل قضاء عادل ونزيه ومستقل لم نحصل عليه بعد منذ أكثر من ثلاثة عقود، وعدم حصولنا عليه لا يشكل ذريعة لأحد أن يقوم بفعل شنيع كهذا إزاء مزاعم لم تثبت بعد وأكثرها جرأة على الدين، وهي تمزيق المصحف الشريف ودوسه، ملأى بالمتناقضات حيث تقول الرواية إن المواطن عبدالملك البيضاني قد قام بهذا الفعل في المسجد وتحدى أحداً من المصلين ومرتادي المسجد أن يقوم بسحب أوراق المصحف من تحت قدميه، وهذا النص الروائي الدرامي المثير يشبّه لنا هذا المواطن بفرعون ثم يُحبس فرعون في يوم وليلة وتتم عملية حرق بيته وهدمه وحرق سيارتين تابعتين له وحبس أمه وأخيه في وضح النهار وأمام الملأ وعلى مرأى العسكر. هكذا على هامان يا فرعون.

مذ قرأت عن الحادثة وأنا أنوي الكتابة تعليقاً على ما حصل بقراءة عقلية أولية، ولكني آثرت التريّث حتى أقوم بسماع الرواية النقيضة التي كنتُ على يقين بأني سأتابعها في وقت قريب وهذا ما حصل بالفعل، فجاءت رواية صلاح البيضاني أحد المُعتدى على أملاكهم والذي أدلى بها لصحف ومواقع يمنية وهو يجهش بالبكاء مناقضة تماماً وتكشف عن ملابسات من الواضح أنها مرتبطة بمتنفذين على عدة مستويات.

الجدير بالملاحظة وهو أمر متروك للتحليل والربط هو أن التقرير الذي تداولته الصحف والمواقع عن الحادثة إثر وقوعها قد جاء على ذكر عديد مفارقات ومنها أن المرأة (مكية) تدير شبكة دعارة وتتاجر بالمخدرات وأنها تهدد بتحويل المسجد إلى مرقص، وأنه سبق أن طلبت مقاضاة الزنداني في عام 94، ولم يتم الإشارة إلى القضية التي كانت تريد مقاضاته فيها. كما احتوى التقرير على ذكر الزنداني مرتين، هذه واحدة، والثانية أنه يُعتقد أن المتشددين قد قدموا من جامعة لم يُذكر اسمها ولكنها جامعة الإيمان التابعة للزنداني كما هو واضح وأنهم استندوا على فتوى أصدرها الشيخ بهدر دم هذه الأسرة.

ليست هذه المرة الأولى التي يحضر فيها اسم الشيخ الزنداني في عمليات وحوادث من هذا النوع فلاتزال الذاكرة تحتفظ بقصة خطف واغتيال الشهيدة لينا مصطفى عبدالخالق وارتباط اسمه بهذه القصة التي ذهبت إلى مجاهيل لا يسمح لنا بفك طلاسمها وإذا أراد أحدنا فعل ذلك حكموا عليه بالجلد والحبس. ولا أقول إن هذه الحادثة غير مسبوقة فهناك عشرات الوقائع المشابهة على امتداد الوطن إلا أن واقعة بهذا الحجم تحصل في قلب العاصمة وعلى بُعد مئات الأمتار من دار الرئاسة وعلى بُعد عشرات الأمتار من ديوان المشيخة الحاشدية يعطيك صورة واضحة وفاضحة لبلد لا يتمرأى بالصومال كما قال الكاتب الكبير الصديق منصور هائل بل إن الصومال سيتمرأى به خاصة إذا تنبهنا إلى حقيقة أن أحداً من ديكتاتوريينا لم يصل بعد إلى قناعة بأن مدة صلاحيته قد انتهت وأنه بات من المتوجب عليه الرحيل كما فعل سياد بري، ولعلهم – عوضاً عن الرحيل- يعدون العدة لأن يغلقوا المطارات والمنافذ البرية والبحرية ويتحولوا إلى أمراء حرب ويجعلوا من أرض الوطن كلها أرض سواد كتلك المسماة أرض السواد وتقتتل فيها وعليها (بسوس) حاشد وبكيل وتدور رحاها دون أن يكترث إليها أحد كما لو كانت مسابقة ماراثونية أو ستاد رياضي يمارس فيها المبندقون هواياتهم المفضلة.

أخيراً، فإنه إن كانت هذه الحادثة تنتظم بنحو أو بآخر مع نشاط وثقافة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في نسختها اليمنية الشوهاء أو "الأمر بالمصروف والذود عن العسكر" كما أسميتها في مقال سابق، فمعنى ذلك أن على اليمنيين ألا يحلموا ببيت الأحلام ومن يمتلك داراً فليقم ببيعه سريعاً سريعاً لأقرب إمام مسجد تتويجاً لسلسلة مساجد الصالح. وذلك قبل أن يتحول الدار إلى كابوس مفزع شأنه شأن كل أحلامنا التي تحولت إلى كوابيس وفي مقدمها حلمي "الجمهورية" و"الوحدة".

البعد التنموي لمنظمات المجتمع المدني

أمين محمد شرف

(1)

تسعى الدول إلى استصدار القوانين التي تحرك عجلة التنمية وتقود إلى النهوض وتحد من القيود والعوائق أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أما في بلادنا فإن القوانين تخرج من مطابخ المخابرات. ولذلك فإن نكهتها الاستخبارية والأمنية، تكون واضحة للعيان، فتدرك أن هذه الدولة أو تلك بوليسية أو ذات نظام عسكري عندما تكره كل ما يمت بصلة للمجتمع المدني والسياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبمناسبة اعتزام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل استصدار قانون جديد كبديل لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001 فإن المفترض بهذه الوزارة، تشجيع المبادرات الفردية والجماعية لإنشاء منظمات المجتمع المدني التي تساهم في التنمية وفي القضاء على البطالة وتشغيل العاطلين ومحاربة الفقر ودفع عجلة التنمية إلى الأمام ومن واجبها الاستمرار في حفز مبادرات تلك المنظمات في أي مجال كانت هذه المنظمات، لأن اليمن بحاجة إلى التنمية، بما فيها التنمية السياسية وزيادة وعي الناس والقضاء على أميتهم السياسية والثقافية والأبجدية، لكن ما هو حاصل أن الجهات الحكومية هي التي تقف حجرة عثرة أمام أي مبادرات شعبية، فردية كانت أو جماعية للمساهمة في بناء المجتمع.

هذا في وقت تصم فيه آذان النظامين الإقليمي والدولي بدعوات التسول المذل والبحث عن الاستثمارات والدعوات المتواصلة لاستيعاب اليمن في مجلس التعاون الخليجي والمساهمة في القضاء على البطالة والفقر في اليمن وكأن القيام بمثل هذه الواجبات ليس من اختصاصها هي.

وعلى الرغم من كل ذلك فهي تحبط أي محاولة لإنشاء منظمات المجتمع المدني التي يعول عليها المجتمع الدولي في إخراج اليمن من حياة التخبط والفوضى والمتاجرة ببضاعة "مكافحة الإرهاب" التي تعرضها السلطات اليمنية على الدول الكبرى صباح مساء من أجل السماح لها بالاستمرار في قهر هذا الشعب ومصادرة ثرواته وحرياته وحقوقه الأساسية في الحياة والعمل والكرامة. هذا في حين أن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001 يسمح للمجتمع المدني بالمبادرات ولو بصورة ضيقة، لكن التطبيق لهذا القانون هو انتقائي، فإن كنت تنتمي إلى طابور السلطة وخدمها وحشمها يسمح لك بتأسيس منظمة مجتمع مدني ولو تجاوزت القانون. أما إذا كنت خارج نطاق هذه المواصفات، فلا يحق لك ولو التزمت بالقانون ووفيت بكل شروطه.

قد يدفعك رفض وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إعطاءك ترخيصا إلى أن تبحث عن هوية هذا النظام الذي يدعي ليل نهار أنه ملتزم بالإسلام والديمقراطية والدستور والقانون واحترام حقوق الإنسان، إلا أنك تحتار وأنت تبحث عن هوية لهذا النظام الذي يبيح لنفسه كل شيء ويحرم على شعبه ما يحلله لنفسه، فلا هو ملتزم بالإسلام الذي يؤكد أن الأصل في الأشياء الإباحة ولا هو ملتزم بالقانون الذي يسمح بإنشاء منظمات المجتمع المدني. كما أن القرارات الإدارية والتوجيهات والتعليمات الأمنية خارج نطاق القانون تشكل ستارا حديديا في وجه تطبيق القانون.

والقرارات الإدارية والتعليمات لا تلغي القوانين التي لا تلغى إلا بقوانين مثلها (وفقا للدستور) ولو كانت التعليمات صادرة من أعلى سلطة في الدولة، لكن مع ذلك فإن من يتبوءون المناصب القيادية الإدارية من درجة وزير فما تحت نجدهم يطبقون القرارات والتوجيهات والتعليمات ويعطونها أولوية على القوانين. هذا مع العلم بأن منظمات المجتمع المدني في العالم كله لا تنشأ بموجب ترخيص، بل تؤسس بناء على مبادرات الأفراد والجماعات باعتبار المجتمع المدني شريك في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهو المنطق الذي يكرره نظام الحكم في بلادنا صباح مساء على مسامعنا.

ولو أنهم نظروا إلى الخلف قليلا وحاولوا أن يستفيدوا من التجربة التعاونية التي نهضت باليمن في عهد الرئيس الميمون الشهيد إبراهيم محمد الحمدي لوجدوا أن المبادرة في إنشاء هيئات التعاون الأهلي للتطوير كانت سيدة الموقف، ولذلك فقد أثمرت وشكلت ثورة في ذلك الوقت، حيث شقت عشرات الآلاف من الكيلومترات من الطرق الترابية وبنت مئات المدارس والمستوصفات وربطت المدينة بالريف بصورة متينة ولأول مرة في تاريخ اليمن الحديث.

والخلاف حول المجتمع المدني في اليمن كالخلاف حول الديمقراطية، فهم يعتبرونها ملكية خاصة ونحن نعتبرها ملكية عامة، هم يريدونه لهم وحدهم ونحن نريده لكل الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه.

وكانت الأستاذة توكل كرمان قد بادرت إلى عقد ندوة دولية حول هذا الموضوع، وجرى خلاف حول كيفية إنشاء منظمات المجتمع المدني بين السلطة وممثلي المجتمع المدني. فالأولى تعتبرها ملكية خاصة وتصر على حق الامتياز في منح التراخيص. وممثلو المجتمع المدني يعتبرون أن الترخيص غير وارد في إنشاء مثل هذه المنظمات، لكن التسجيل هو من حق سلطة محايدة وليست منحازة إلى طرف اجتماعي دون آخر.

وأتذكر أن منظمة "هود" اقترحت قانونا بديلا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001 في إطار هذه الندوة التي خرجت بإعلان أطلقت عليه "إعلان صنعاء عن منظمات المجتمع المدني".

(2)

وغالبا ما يتشدق المسؤولون في بلادنا بادعاءات تغلب عليها التأكيدات بأن المجتمع المدني شريك في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنهم في الباطن يعتبرونها خصما لدودا لهم، لاسيما تلك التي لا تخرج من عباءتهم السلطوية وتنافسهم في البحث عن التمويل والحصول على المنح والمساعدات.

وهكذا فقد وجدنا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، تكيل بمكيالين ولديها ميزانان مختلفان للحلال والحرام والمباح وغير المباح بشأن إنشاء منظمات المجتمع المدني.

وهناك عيب في قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (1) لعام 2001، وهو اشتراطه أن تكون الجمعيات خارج نطاق الأحزاب والتعددية الحزبية، وهذا الأمر يتناقض مع الدستور والقانون، اللذين يؤكدان حق التعددية السياسية والحزبية، وينحاز هذا القانون إلى معاداة نصوص دستورية، هذا فضلا عن أن الأحزاب هي منظمات مجتمع مدني وهي إن وجدت حرية كاملة في بيئتها ومناخا سياسيا ملائما لا يعادي الحريات فإنها ستلعب دورا كبيرا في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن الحرب غير المعلنة على الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني يحجمها ويحد من نشاطها السياسي والتنموي في مختلف المجالات.

أنا من تعز... لهذا أنا "لغلغي"

فايز الصلوي

لأني كذلك، لا غرابة أن تظهر أسناني "مسوسات"، أن يمتلئ بالكاد "تانكي" الماء ببيتي، في "بلاد العز"، مرة واحدة كل شهر (بما تيسر)... محل ولادتي مديرية الصلو، لذا قد ينعتني البعض ممازحاً بـ"المبصل". 47 عاماً من عمر الثورة لم تأبه لتوفير كهرباء تضيء "غدرة" المكان هناك. لا حنفيات يمكن أن تقطر قليل ماء، ولا هاتف عمومي يصلني بجدتي والسؤال عن أحوالها.

أتساءل: هل ثمة ما يُشعر جدتي أن الثورة قد قامت بالفعل، وأنها تقف اليوم في العام التاسع من القرن الواحد والعشرين؟! لعل ما يجعلها تدرك ذلك هو تذكرها أن شقيق جدي (عبدالله قايد) كان في يوم ما ضابطاً ضمن قوات الصاعقة، التي نجحت في الدفاع عن الثورة ودحر الملكيين إبان حصار السبعين.

الضابط عبدالله قايد لم يعد كذلك الآن؛ أصبح مجرد "رعوي" رغم محاولات عديدة فشلت لإستعادة رتبته والانخراط مجدداً في صفوف الجيش اليمني.

أتساءل مرة أخرى: هل لكون عبدالله قائد "لغلغي" علاقة بما آل إليه مصيره اليوم؟! ربما أجد نفسي متعصبا جداً لعبدالرقيب عبدالوهاب لذاك السبب، وأشياء أخرى مؤلمة باقية في ذاكرة تعز!

لا أدري ما إذا كان ما سبق دافعاً عقلانياً ومنطقياً لأقول: ما من شيء في تعز ليس في حاجة لـ"حراك".

قد لا أبدو للتو وحدوياً بما فيه الكفاية! في الواقع بودّي ألاّ أكون كذلك تماماً مثل كل فاسد يتبجح بذلك. سأبدو على نحو أدق مناطقياً وانفصاليا! لا ضير، طالما أن كل من له صلة بالفساد ليس كذلك.

لم يكن الحمدي "لُغلُغياً" ممن ينطقون الـ"قاف". كان فقط رئيساً لديه ما يقدمه لأبناء هذا الوطن. لقد أحب شعبه وعمل من أجله. ولا مبالغة إن قلت: ليس من أحد في تعز يكره الرجل؛ إنهم حقاً يحبونه ويترحمون عليه، لا لشيء يجعل "اللغالغة" يشعرون تجاه الحمدي هكذا سوى أنه يستحق ذلك. اليوم كل تلك المشاعر انقلبت إلى النقيض، لا لكون رئيس الجمهورية ممن يلفظون الـ"جاف"، ولكن ببساطة لأنه على العكس مما كان عليه الرئيس الحمدي.

يتكدس الوطن حتى اللحظة بهكذا مترادفات وأضداد ما أحوجنا لسلطة تساعد في محوها من قاموس مفرداتنا الوطنية! سئمت فعلاً كوني "لُغلُغي" من "مَنزَل"، بمقدار إحباطي من كون رئيس الجمهورية "سنحاني" من "مطلع".

باختصار شديد:

كلمات إلى أعضاء اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

أحمد الرماح

ونحن على مشارف المؤتمر العام العاشر للاتحاد، لابد من كلمات تقال حتى لا نوغل في الخطأ ونساهم في إعاقة الاتحاد عن أداء دوره المطلوب على ما يرام.

أولا: ما من شك في أن الاتحاد مثّل بتاريخه واحدة من أهم روافع القضية الوطنية اليمنية، والقضية الوطنية اليمنية هي المضمون العميق للحراك الاجتماعي والسياسي في تاريخ اليمن المعاصر وبالتحديد انطلاقاً من تاريخ الثورة اليمنية بأفقها الجمهوري مسبوقة بإرهاصات عميقة مثل نشاط الأدباء والكتاب. ومثلت «الحكمة الأولى» قطب الرحى فيها بمعنى ما، فإن الأدباء والكتاب في تاريخ اليمن المعاصر مثلوا نواة قوة المعاصرة في اليمن في غياب قوتها الاجتماعية بسبب إيغال اليمن في عزلتها التاريخية داخل البنية التقليدية الكهنوتية المتحجرة.

هذه الحقيقة يجب أن نعيها جيداً لما يرتبه هذا الوعي من التزامات أخلاقية ووطنية فيما يتعلق بوحدة الاتحاد والالتزام بتفعيله والحفاظ على فاعليته ضد أي نزعات (سياسية) عطلت، وماتزال، من هذه الفعالية وشلت دور الاتحاد على النحو الذي نشاهده ونراه.

ثانياً: ينبغي أن نعي بأن الدور السياسي المجيد الذي لعبه الاتحاد في مراحل سابقة كان دوراً ارتبط بشرطه الذي تمثل بالوضع السياسي الذي ساد اليمن في النصف الثاني من القرن العشرين وبالممارسات القمعية والدكتاتورية التي مارستها السلطة في اليمن عموماً. هذا الشرط انتفى مع الإقرار بالديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، الأمر الذي ينبغي معه أن نبحث عن أو نبدع شكلاً جديداً للممارسة الثقافية الإبداعية المنوطة بالاتحاد كمنظمة وكأعضاء، لا تقطع مع السياسي ولا تنغمس فيه إلى حيث يتحول الاتحاد إلى ملحق بالسياسي على حساب الثقافي والإبداعي، فلا هو يرقى إلى مستوى الحزب السياسي ولا هو يؤدي دوره كحامل للثقافة الوطنية بآفاقها الديمقراطية والإنسانية، بوصفه منظمة إبداعية فحسب.

في الأنظمة الديمقراطية التي قوامها حرية تكوين الأحزاب، الحزب هو حامل والمعبر عن السياسي. نقول هذا الكلام لكي نجنب الاتحاد الصراع السياسي الذي أوشك أن يعطل فاعليته تماماً. هناك في ساحة السياسة، حيث تصطرع الأحزاب: ليجد كل موقعه. أما هنا، في الاتحاد، فإننا إزاء مهمة ثقافية أدبية إبداعية، الانحياز لها، أولاً، هو الخيار السياسي الصحيح، لكنه الخيار السياسي المتعالي على السياسة بوصفها مجرد ممارسة مقتصرة على موضوع السلطة والصراع عليها ومن حولها.

قد يكون مفهوماً أن يحتدم صراعاً سياسياً ما في قوام منظمة أو اتحاد ما يستهدف حشد ممثلي المهنة في اتجاه سياسي ما، لكن الأمر يختلف تماماً حينما يتعلق الأمر باتحاد الكتاب والأدباء، نحن هنا إزاء أفق عام، هو أفق الثقافة الوطنية والإبداع بكل ما فيهما من تنوع يجب أن يعبر عن الغنى والثراء الإبداعي عوضاً عن الجدب وبؤس السياسي في بلد مثل بلادنا. الإبداع ليس مهنة، أنه أفق رحب، أفق حياة.

ثالثاً: يجب أن يكون مفهوماً بأن السلطة، وعلى جاري عادتها، هي من تحاول إفساد كل نشاط مدني، ناهيك عن الإبداعي، بمحاولاتها تحويل منظمات المجتمع المدني إلى زوائد دودية في قوام بنيتها، وعندما تفشل في ذلك تعمد إلى إغراق هذه المنظمة أو تلك في الصراع السياسي بمعناه الفقير والبائس لكي تعطل فعاليتها وتشل حركتها المتوخاه.

لا ينبغي أن نجاري مثل هذا الاتجاه بمعنى المفارقة للسياسي ولكن بالعمل على جعل السياسي في خدمة الثقافي، بأن نعطي للسياسي المعنى الذي يجعل من اتحادنا ورشة للثقافة والإبداع بوصفه الموضوع الرئيسي للاتحاد مع الإقرار بحرية تكوين الأحزاب، حاضناً للسياسي، لا العكس. أنه الأمر الذي يجب أن يبدأ من الآن، من لحظة تكوين اللجنة المنوط بها التحضير للمؤتمر.

رابعاً: على مستوى الإجراءات، يجب أن تبدأ اللجنة من تقييم مسألتين:

الأولى: كشف وتقدير والإعلان عن حجم الأضرار التي لحقت بالاتحاد من جراء التجاذب السياسي الذي احتدم في إطاره في المراحل الأخيرة وكاد يؤدي إلى تعطيل دور الاتحاد.

الثانية: صياغة رؤى تتضمن كيفية الخروج من الحالة الراهنة. رؤى تتضمن إلى جانب بيان كيفية معالجة الاختلالات، بيان بكيفية أن يحس كل اتجاه ثقافي بأنه ممثل وموجود في قوام الاتحاد وبأنه يؤدي دوره مع الآخرين بالشكل المطلوب، دوره الثقافي لا السياسي.

نحن في أمس الحاجة إلى النهوض بالاتحاد وتجديد دوره بحيث يصبح رافعة للثقافة الوطنية اليمنية في زمن لم يعد لليمني ما يحميه من التشتت والضياع إلا هذه الثقافة، محصلة تراثه والتقاء هذا التراث بالعصر، وحمّالة هويته التي لم يعد له من شيء سواها.

إنجاز تراثي مهم

عبدالباري طاهر

أصدرت الهيئة العامة للآثار والمتاحف مجلدين يوثقان للحرف اليدوية في مدينة صنعاء، وهو المشروع الضخم الذي موله الصندوق الاجتماعي للتنمية.

قام فريق البحث بمسح الحرف الحية والمندثرة. وهناك فريقان أنجزا هذا المشروع الرائع: الفريق الوطني فريق البحث برئاسة الباحثة أمة الباري العاضي ويضم: أمة الرزاق جحاف وعبدالقادر الشيباني وزيد الفقيه وابراهيم الحديد وجمال رجاء وعبدالعزيز ابراهيم ومرزوق الويس وهند عطشان. وهناك الفريق المتدرب والمشارك من أعضائه. الاستاذة فاطمة جبران.

المجلدان الفخمان يشتملان على مقدمة للمسح الميداني والتوثيق والبحث، ثم تدوين وتوثيق للحرف التي شهدتها مدينة صنعاء في مراحل زمنية متعاقبة. معروف أن المدينة، التي كانت في الماضي القريب ورشة للصناعة والحرف وبستانا كبيراً، قد اختفت الزراعة من حولها أو كادت بسبب انتشار البناء الاسمنتي العشوائي. كما أن الصناعة قد تراجعت، واختفت العديد من المهارات والخبرات الفنية التي وسمت الحضارة اليمنية وأخذت صنعاء تسميتها منها.

لقد استطاع الفريق النزول الميداني إلى الاسواق، والالتقاء المتكرر والدائب بأهل هذه الحرف، وإجراء المقابلات معهم، ومعرفة أسرار الحرفة وتدوينها وأخذ صور لها. يقع المجلد الاول في مئتين وست وخمسين صفحة قطع كبير، ويحتوي على الحرف التالية: الفضة، العقيق، وحرفة المباني والعسوب والدباغة وحرفة الأحزمة والمحازق والمنقالة والحباكة. ويقع المجلد الثاني في 586 صفحة قطع كبير ويضم الحرف والصناعات الآتية: الحياكة والصباغة والأزياء وأحزمة العسوب ونشاط الجمعيات الحرفي، إضافة إلى النجارة والمكاييل والمغالق والحدادة والمواقد والمناخل وحرفة النحاس والقمري (القمريات) والمدايع وأدوات العزف الصنعاني والزيوت والمعطارة والمخبزات، وهو مزدان ببلوغرافيا للمراجع والنتائج والتوصيات أن مثل هذا الجهد لا ينبغي أن يقف عند تخوم التوثيق بل لا بد وأن يتزامن مع ارادة فتية لاعادة إحياء الإرث العظيم الذي قامت به وعليه الحضارة اليمنية. فهذه البلاد التي دبغت الجلود وحاكت البرود، وصنعت السيوف والدروع وساست القرود، قد صنعت في الماضي حضارات أشادت بها الكتب المقدسة، وبالاخص القرآن الكريم، وسجلتها الحضارات المعاصرة حينها. والجميل أن ذاكرة الناس لم تهمد فما تزال تختزن الكثير من هذه الصناعات والحرف، وإذا ما توجهت الدولة والجمعيات وجهات مانحة لإحياء كنوز الحضارة اليمنية فهو اجدى الف مرة من طرق الابواب المغلقة هنا أو هناك.

وقد تضمن الكتاب الزاهي تحية للصندوق الاجتماعي للتنمية وللوزير الثقافة والهيئة العامة للآثار ولأشخاص عديدين ساهموا في إنجاز مهمة هي الأولى من نوعها.

وحبذا لو توسع الجهد إلى مشروع قومي لصون الآثار وحمايتها في اليمن كلها. فهذه البلاد تمثل متحفاً أثرياً وتاريخياً. فليس هنا من جبل إلا وله ذكر ولا قرية إلا وتحمل اسماً منقوشاً في ذاكرة التاريخ، وللسدود واحجارها مآثر، ولكن غياب الوفاء لكل شيء وأي شيء هو أخفاء حضارة هذا البلد.

تتحدث مقدمة الكتاب عن أن الانسان يقف أمام نفسه لاستحضار التاريخ والهوية اليمنية الضاربة في عمق الحضارة الانسانية يستشعر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، وهو يقف أمام المدخلات الحديثة للوضع المتردي. كما تتحدث الافتتاحية عن سوق صنعاء الذي يعد من أقدم وأهم الاسواق في الجزيرة العربية، وإليه يعود الفضل في بقاء المدينة حية، بل وفي بقاء شعلة الذاكرة الحضارية متقدة تحت الرماد، تزدري الثقافات البدائية والمنحطة: الاعمال اليدوية والزراعة والصناعة والحرف، وتنظر اليها بكراهية واحتقار. والواقع أن ظهور الديانات كلها قد ارتبط بالتطور العام في الحياة، وفي مقدمتها التجارة وازدهار الاسواق فبازدهار التجارة والاسواق والحرف والصنايع تزدهر الثقافات والمعارف كلها. وقد كانت مكة قلب الايلاف. وكانت اليمن، وصنعاء في الاساس ومدن فلسطين ودمشق في الجانب الآخر من رحلة الايلاف: أحد المرتكزات الاساسية لظهور الاسلام.

يعكف حالياً الفريق الذي مسح ووثق الصنايع والحرف في صنعاء على مسح وتوثيق الحرف في زبيد. وزبيد هي الاخرى منجم مهم من مناجم الحرف والصنايع، فقد شهدت في العصور الوسطى ازدهاراً زراعياً وصناعياً وحرفياً ومعرفياً امتد إلى مختلف مناطق اليمن والبلدان العربية وشرق افريقيا ومناطق في آسيا.

وميزة اليمن أنها أشبه بورشة عمل يجري فيها تقسيم العمل، فكل منطقة تشتهر حرفها وصناعتها بخصائص وسمات معينة.

وكتاب «نور المعارف» الكنز الذي اكتشفه الباحث محمد عبدالرحيم جازم، قد دوّن العديد من مفردات زبيد في ماضيها في العهد الرسولي.

من يقرأ كتاب «نور المعارف» المجلدين الضخمين، يكتشف منذ الوهلة الاولى أن اليمن في مطلع القرن السابع الهجري قد امتلك دولة بكل المعاني، وبمقومات الدولة، وبأفضل من دولتنا الحاضرة- إن صح تسميتها دولة. فقد كانت الدولة الرسولية تشرف على نظام الري، وعلى استيراد الاشجار النادرة والمثمرة، وعلى الصناعات والحرف بما فيها اعواد الطرب، ومختلف الحرف وشؤون الحياة، والمواصلات وأجور النقل.

لا شك أن مشروع صندوق التنمية خطوة اولى بالاتجاه الصائب، لاستعادة جزء أساس من الذاكرة الحضارية اليمنية. وكم نتمنى أن يمتد هذا المشروع إلى مختلف المدن اليمنية التي احتضنت هذه الصناعات ورعتها. كانت اليمن أول دولة تكسو الكعبة، وسجي الرسول الكريم ببرد يمني عند وفاته وقد كانت ملابس الصحابي الجليل أبي موسى الاشعري الذي وفد من وادي الحصيب: التسمية القديمة لزبيد مثار إعجاب الصحابة والرسول الكريم.

وإشارات القرآن الكريم بالغة الدلالة: (واوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم). أليس فاجعاً أن يكون ماضي اليمن أفضل من حاضرها، وأن تزدهر السدود والمدرجات وقنوات الري والصهاريج والحرف والصناعة والحرف والنحت والتماثيل والنقوش والعمران والمعابد والمحافد.. في حين نعجز عن حمايتها والحفاظ عليها!؟

خبير أميركي: غياب الأجندة الوطنية لحماية التراث يلغي إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية

ندوة توصي بتوفير الدعم المالي الكافي لبيت الموروث الشعبي

أوصت ندوة حول التراث الشعبي بتوفير الدعم المالي الكافي لبيت الموروث الشعبي، مع الإسراع بنقل محتويات البيت القديم إلى المبنى الجديد الذي خصصته أمانة العاصمة لحمايتها وحفظها.

وطالبت حلقة حول التراث الشعبي اليمني، نظمها مركز الدراسات والبحوث اليمني بالتنسيق مع بيت الموروث الشعبي، بفتح قسم للتراث الشعبي في الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث اليمنية، وتأهيل كوادر علمية في الدراسات العليا في هذا المجال.

وأكد عبدالعزيز المقالح غياب الحداثة بمعناها الشامل في الوطن العربي، إلا في نماذج محدودة من الإبداع الأدبي، أما في بقية مجالات الحياة فليس هناك سوى ما يمكن تسميته بمحاولات التحليل، وهي من وجهة نظر كثيرين محاولة فاشلة مقابل غياب الحداثة في العصر الحديث.

وقال المقالح في الندوة: "الواقع يشهد انتصارات سلفية معاصرة تجعل الدارس يشعر أن الأمة ستتراجع إلى الخلف، إلى عصور الانحطاط، وليس إلى عصور الازدهار والتطور التي صنعت واحدة من أهم الحضارات في العالم القديم".

وأضاف: "كان شعراء الحداثة في الماضي ينطلقون من تراثهم ومن روح شعبهم. أما الآن فالغالبية تبحث عن الحداثة في مكان آخر، وليس هناك عيب، وإنما العيب أن تتحول هذه الحداثة إلى تقليد ومحاكاة".

واستعرض نموذجين من الشعر الشعبي الحميني، للشاعرين عبدالرحمن الآنسي وابنه أحمد، معتبراً أن الحداثة في هذين النصين تتمثل في استيعاب الرمز أو ما يسمى "المعادل الموضوعي".

من جهته رأى وكيل وزارة الثقافة لقطاع المصنفات والملكية الفكرية، هشام علي بن علي، أن أهمية دور المثقف تتأكد في جذب المؤسسات الرسمية والأهلية للعمل في مجال الحفاظ على التراث الثقافي، مشيراً إلى ما تبذله وزارة الثقافة والمؤسسات التابعة لها في هذا المجال.

واعتبر أن غياب التشريعات والقوانين بهذا الخصوص أدى إلى التعدي على التراث والأماكن الأثرية وعدم الاهتمام بها، كما هو حال الأسواق القديمة بمحافظتي تعز وعدن، التي تم تحويلها إلى مراكز وأسواق تجارية.

وقال: "قانون الحق الفكري لم يتطرق إلى التراث الشفهي، ولكننا تداركنا ذلك في مشروع القانون الجديد المقدم لمجلس النواب، حيث أضفنا بعض المواد الخاصة بالحفاظ على الموروث الشفهي وكيفية التعامل معه". مضيفاً أن "الوزارة وقعت بعض الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحفاظ على التراث، ومنها الاتفاقية الخاصة بالحفاظ على التراث المادي".

ونبه الباحث الأميركي الدكتور كريستوفر ايدينز إلى أهمية وجود أجندة وطنية للتراث الشعبي في أي بلد من البلدان لإتاحة الفرصة لأبنائه للتعرف على تراثهم وما يتطلبه من حفاظ وتوثيق. متحسراً لعدم إمكانية الاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال في ظل غياب الأجندة الوطنية للموروث الشعبي.

مهداة إلى صنع الله إبراهيم

أدب السجون في ندوة بالقاهرة

نظم مركز البحوث العربية والأفريقية، السبت الماضي، في القاهرة، ندوة عن أدب السجون. ويشارك في الندوة عدد من الروائيين والباحثين المصريين.

وأهدى المركز ندوته التي يقدم المشاركون فيها قراءات من إبداعات أصحاب التجارب في المعتقلات من مذكرات وروايات وأشعار إلى جانب شهادات حية لعدد من الكتاب الذين مروا في التجربة؛ أهداها إلى الروائي المصري صنع الله ابراهيم.

يذكر أن صنع الله ابراهيم الذي كتب "يوميات الواحات" حول تجربته في السجن. كما تأثر عدد من أعماله الروائية بتجربة الاعتقال، مثل روايات "اللجنة" و"تلك الرائحة" و"شرف". وناقشت الندوة مجموعة عناوين بينها "أدب السجون في مصر والمغرب وفلسطين ولبنان" والمتحدثة الرئيسية فيه الروائية رضوى عاشور، و"وتجربة السجن في أدب غالب هلسا"، الروائي الأردني الذي رحل في تسعينات القرن الماضي، و"الصدام بين الشيوعيين وسلطة يوليو من واقع المذكرات". كما تتناول محاور أخرى: "رسائل السجون كآلية للمقاومة – قراءة في رسائل عبدالعظيم أنيس وفريدة النقاش"، و"قراءة في نماذج مختارة من كتابات المثقفات المصريات في السجون". وقدم الروائيون صنع الله إبراهيم وجمال الغيطاني وأمينة رشيد وفخري لبيب وثريا حبشي شهاداتهم عن التجربة الاعتقالية الى جانب عرض فيلم "عنبر رقم 6" للمخرجة نسرين الزيات. ويشارك في جلسات الندوة عدد كبير من المثقفين المصريين بينهم بهاء طاهر وأمينة رشيد وسيد بحراوي ومحمود الورداني وسعد هجرس وسيد محمود وأمينة زيدان ومي أبو زيد وآخرون.

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 22 ابريل 2009 العدد (193)
Wed. 26/4/1430 - 22 April 2009

في إطار مبادرة "المدارس: شركاء المستقبل"

مسرحية "مومو" أمام طلاب وطالبات مدارس عدن

■ نادرة عبد القدوس

يضيق الحال بالإنسان الباحث عن لقمة العيش الشريفة والسعادة، فيبذل قصارى جهوده من أجل توفيرها وتوفير حياة كريمة لأسرته. إلا أن الشيطان، منذ أن تسبب في هبوط أبينا آدم وأمنا حواء من الجنة إلى كوكب الأرض، متربص بالبشر وقد أقسم ليغوينّ عباد الله بكل ما أوتي من قوة، لذا نجد الشر مغروساً في نفوس بشر يعيشون بين ظهرانينا، سيماهم في وجوههم كما هي في أفعالهم، ويكادون لا يشبهون باقي البشر. هؤلاء الناس الأشرار يسرقون من الناس سعادتهم كما يسرقون الطعام من أفواههم. يحاولون بكل قوتهم وجبروتهم العيش على استغلال الآخرين والبغي والاعتداء على حقوق الناس. إلا أن الله، الحق، والعدل، هو المنتصر عاجلاً أم آجلاً.

هذه الأمور كانت مثار اهتمام الكاتب الألماني المبدع ميخائيل إنده، الذي نشأ في أسرة تهتم بالأدب والفن، فألف الكثير من الأعمال الأدبية التي تناول فيها قضايا الإنسان وحقوقه، منها على سبيل المثال لا الحصر: "قصة بلا نهاية"، ورواية "مومو" التي كتبها في تسعينيات القرن المنصرم بأسلوب فلسفي رفيع مبسط يفهمه الصغار والكبار في آن، فيه من المتعة وإيقاظ الرغبة في القراءة من خلال مشهديات مثيرة مملوءة بالخيال. وهي تتحدث عن أمرين، وهما: الأول: أثر الزمن في حياة الإنسان بكل ما فيه من تناقضات وكيف الاستفادة منه لسعادتهم والعيش بسلام، والثاني: تعلم مهارة الإنصات وترك الآخرين يعبرون عن آرائهم بحرية.

توفي الكاتب الألماني المبدع عام 1995، ولكن أفكاره الإبداعية ما زالت حية، أثارت قراء ومهتمين عربا بالأدب الغربي والأوروبي، فقام عدد من المترجمين العرب، من مصر ولبنان، بترجمة أعمال عميد أدب الأطفال الألمان (إنده) إلى اللغة العربية. وكانت الترجمة اللبنانية لرواية "مومو" قد تم عرضها وتسويقها بنجاح في المملكة المغربية عام 2002 في حوالي ثلاثين مدرسة ومركزا ثقافيا، ذلك لاقترابها من الأسلوب التدريسي التربوي.

قامت فرقة "أيوب" المسرحية المغربية بتناول رواية "مومو" بقالب مسرحي شيق. وكان أعدها للمسرح بتقنية فنية رائعة الكاتب المسرحي المغربي عمر الجدلي، وأخرجها المخرج المسرحي والسينمائي المغربي إبراهيم الهنائي. وكانت الفرقة، التي أسستها وتديرها الأستاذة حياة غافري عام 1994، قامت بعرض المسرحية في المغرب بدعم من وزارة الثقافة المغربية على مسرح دائري يشير إلى دوران الزمن. كما تم عرضها في مصر في نوفمبر العام الماضي.

وقد حدثنا مخرج المسرحية، الهنائي، بعد عرضها في البيت الألماني في محافظة عدن وفي مدى يومي 18 و19 أبريل الجاري، قائلاً: "كنت فكرت في إعداد رواية مومو كعمل سينمائي مغربي من إخراجي قبل خمس سنوات مضت، ولكن عرض عليّ الأستاذ عمر الجدلي فكرته بتحويل الرواية إلى مسرحية، فشدني ذلك، ووجدنا دعماً من وزارة الثقافة، وبدأنا بتنفيذ الفكرة على أرض الواقع. وأؤكد لك أنني أحببت جداً الرواية والمسرحية معاً، لذا قمت بإخراجها بإتقان، وكان لطاقم العمل الفني والإداري والتمثيلي الدور البارز في إنجاح المسرحية. وهنا أؤكد أيضاً حب العمل الذي نقوم به لنتقنه وليس لمجرد تنفيذه". مضيفاً أنه بعد عرضها في المغرب طلب المركز الثقافي الألماني هناك عرضها على مسارح بعض البلدان العربية، وكانت اليمن من ضمنها.

أما الأستاذ عمر الجدلي فيقول: "لقد حاولت أن أعد المسرحية بدقة شديدة بحيث لا تثير التوهمات عند الآخرين، خاصة في البلدان العربية، إذ إن الرواية تتحدث عن أمور فلسفية؛ فـ"أورا" في الرواية هو إله الوقت الذي ساعد الطفلة مومو. وكان من المهم أثناء الترجمة وإعدادها للمسرح عدم استخدام العبارات ذات الدلالة الدينية، فقمنا بجعله حكيم الزمان وراعي وقت الناس الذي سرقه منهم الرماديون (الأشرار) في الرواية، ليخزنوه في بنك الوقت. كما أضفت المرشد السياحي (جيجي) واستبدلت شخوصا غير التي جاءت في الرواية. فمثلاً في الرواية الرماديون الأشرار يدخنون السيجار، فاستبدلتها بالمظلات الصغيرة".

"مومو" المسرحية تتحدث عن أثر الزمن في حياة الإنسان وكيف ينبغي استعماله لسعادتهم. بطلتها بنت صغيرة فقيرة ذكية جداً، تدعى "مومو"، تهرب من ملجأ الأطفال إلى أطلال مسرح، فيشفق عليها ناس بسطاء، يرتبون لها غرفة مهجورة هناك لتسكنها، ونسجت علاقة فريدة مع سكان الحي المجاور للمسرح وكونت صداقة حميمة مع الأطفال ومع الكناس العجوز (بيبو)، وجيجي المرشد السياحي. أحبها الناس جميعاً لأنها لا تفعل شيئاً غير حسن الإصغاء، وكل من جالسها أو تحدث معها يشعر بأنه تطهر من هموم الدنيا.

في هذه الأثناء يظهر رجال من نوع خاص يُسمون "الرجال الرماديون"، يحملون المظلات وتصدر عنهم نسمات باردة، وقد استطاعوا أن يقنعوا الناس بضرورة توفير الوقت عن طريق بذل الجهد في الأعمال المستمرة، والعزوف عن الأعمال المبهجة لأنها برأيهم غير مفيدة، وتضيّع أعمارهم هباء، واقتنع الناس فتغيرت حياة المدينة، واغتنى الفقراء بسبب العمل المكثف، لكنهم فقدوا السعادة والأوقات الممتعة وهم لا يدرون لماذا! واستطاعت "مومو" أن تستدرج أحد الرجال الرماديين للاعتراف بحقيقتهم وبأنهم يستطيعون سرقة الزمان الفائض لدى الناس ليعيشوا هم، وبغير الزمان المسروق لا يستطيعون الحياة. وقرر الرجال الرماديون التخلص من "مومو"،لأنها تنبّه الناس إليهم، فتشب الحرب الباردة بين الرماديين و"مومو"، وتبدأ رحلة البحث عنها من قبلهم، وقد تمكن هؤلاء الرماديون من إغراء صديقها "جيجي" بتحقيق أحلامه عن طريق الشهرة والمال والنفوذ، كما تمكنوا من تهديد العجوز "بيبو" الذي لم يتوان عن البحث عن "مومو" ليل نهار. وحين يكتشف الرماديون مكان "مومو" ظهرت سلحفاة اسمها "أكسيوبايا" قادتها إلى الأستاذ "أورا" الذي كان في قرية "اللامكان"، وعلى باب القرية هذه أوشك الرماديون على اعتقال "مومو" لكنهم أصيبوا بالذعر مما حدث، فبينما تسير هي والسلحفاة خطوة إلى الأمام يتراجعون هم إلى الوراء عشرات الخطوات حتى صار النيل منها أشبه بالحلم. فسر "أورا" مفهوم الزمن لـ"مومو" ودوره في حياة الناس، كما أوضح لها حقيقة الرجال الرماديين واستغلالهم للزمن وعيشهم عليه. وقبل أن يغادرها يهديها ساعة أشبه بالزهرة، ويوصيها بأن تحملها معها أينما سارت وبأن تستعملها في الوقت المناسب. تعود "مومو" إلى المسرح القديم برفقة السلحفاة وفي الوقت نفسه يتوقف الزمن وينشب صراع حاد بين الرماديين والناس من أجل الوقت المتبقي لديهم، ولكن تتسلل "مومو" لتفتح باب بنك توفير الزمن، فطار كل الوقت وتلاشى كل من تبقى من الرماديين. وعادت البهجة والسعادة للدنيا بعد أن عاد الزمن الصحيح.

وينتهي الكابوس وسرقة الزمن، وتجد "مومو" نفسها وسط المسرح الدائري بين ثلة من زملائها الممثلين، ويكتشف الجميع أنها كانت تحلم، لكنها تصر على أن ما حدث لها ليس حلماً بل حقيقة عاشتها في الزمان نفسه ومع الشخوص أنفسهم، وتؤكد يقينها بزهرة الساعات التي ما زالت في يدها.

أتقن الممثلون لعب أدوارهم، رغم عدم وجود الديكور المناسب ولا الإضاءة ولا خشبة مسرح، ونجحوا في إشراك جمهور المشاهدين من طلاب وطالبات عدد من مدارس عدن النموذجية من خلال التوجه إليهم والتحدث معهم في سياق أحداث المسرحية، ما أدى إلى شد انتباه وإعجاب الطلاب المتلقين بالعرض المسرحي الذي رافقته بعض اللمسات الكوميدية أتقن أداءها الممثلون المحترفون، وهم: زينب الناجم (في دور "مومو")، وليد مزوار، سعاد حسني، شريف وكلاندور، ومحمد آيت عدي.

تخصصت فرقة "أيوب" المسرحية في مسرح الطفل، وحصلت على جوائز كثيرة في المغرب.

أما المشروع المسرحي "مومو" فقد جاء في إطار مبادرة: "المدارس: شركاء المستقبل"، بالاتفاق بين وزارة التربية والتعليم والمركز الثقافي الألماني ومعهد غوته في شهر مايو 2008، على توسيع تدريس اللغة الألمانية في الجمهورية اليمنية وتعريف الشباب اليمني بألمانيا الحديثة وبالأدب الألماني.

وتبذل خبيرة تدريس اللغة الألمانية، السيدة كاترين فيتس، كل ما بوسعها في الإشراف المباشر على تدريس اللغة الألمانية في المدارس وربطها بوزارة التربية والتعليم، حيث مكتبها، ومعهد غوته في ألمانيا؛ علماً أن ست مدارس في صنعاء قد بدأت تدريس اللغة الألمانية كمادة اختيارية في المرحلة الثانوية في 2004، وفي بداية العام الدراسي 2009 بدأ المشروع في خمس مدارس نموذجية للبنين والبنات في عدن، وفي تعز خمس مدارس، وفي إب خمس أخرى، وثلاث في حضرموت.

● فيتس

● الجدلي

● الهنائي

في الذكرى الأولى لتأسيسها..

أروقة "جنون" تقدم الصراري وهو يدخن سيجارته بنفس واحد

من المقرر أن تشارك دار جنون للنشر والتوزيع في معرض تونس الدولي للكتاب الذي تبدأ فعالياته في 24/ 4/ 2009. وتشارك "جنون" في هذا المعرض بعدد من الإصدرات التي نشرتها ووزعتها خلال أقل من عام منذ بدأت ممارسة نشاطها الثقافي.

وصدرت في القاهرة مؤخراً المجموعة القصصية الأولى للقاص اليمني لطف الصراري عن الدار. تحمل مجموعة الصراري عنوان "كمن يدخن سيجارة طويلة بنفس واحد". ويأتي إصدار هذه المجموعة ضمن سلسلة المكتبة السردية التي تصدرها الدار.

صمم غلاف المجموعة، التي تقع في 138 صفحة من القطع المتوسط، الفنان المصري مجاهد العزب. وضمت المجموعة عددا من القصص التي نشر الكثير منها في عدد من الصحف والمواقع.

وجاء في المجموعة:

"الركوب في سيارة هايلوكس غمارة واحدة (ذات بابين فقط وليس أربعة) يجعل فرصة الحصول على المقعد بجانب السائق منعدمة تماماً. (البودي) يتسع للجميع، حيث لا يوجد سقف إطلاقاً؛ لا سقف يحمي الركاب من الشمس، ولا سقف لعددهم. هذه المدينة كثيرة السقوف لكنها لا تهتم للسقوف التي تحمي الناس من الشمس ومن الحوادث، ومن الجوع أيضاً".

كانت "جنون" بدأت إصداراتها بعد أقل من شهر واحد من بدء نشاطها، وبدأت مشروع إصداراتها بالجزء الأول من كتاب في سلسلة الحقوق العينية الأصلية في القانون المدني اليمني. وجاء هذا الكتاب كدراسة عن الملكية بعنوان "حق الملكية في ذاته"، لمؤلفيه الدكتور منصور قاسم حسين أستاذ القانون المدني المساعد بجامعة عدن، ومنير محمد أحمد الصلوي المدرس المنتدب بكلية الحقوق جامعة عدن.

وأصدرت الدار بعد ذلك مجموعة "ليال بعد خولة" لهاني الصلوي، بالإضافة إلى مجموعتين شعريتين لشاعرين مصريين.

وبالإضافة إلى ذلك نفذت "جنون" ندوتين أدبيتين، إحداهما في صنعاء عن عبدالفتاح إسماعيل شاعراً، بداية مارس الماضي، والتي تعتزم جمع أوراقها ومناقشاتها في كتاب، والأخرى عن شعر الحداثة وعقدت في القاهرة منتصف العام الماضي.

وبدأت أروقة "جنون" الثقافية نشاطها الثقافي العام الماضي من خلال منتدى ثقافي على الإنترنت. وحسب خططها وبرامجها فإنها ستقوم خلال الفترة القادمة بالعديد من المشاريع الثقافية والفكرية على عدة مستويات.

عبدالناصر مجلي يصدر "رجال الثلج"

صدرت قبل أيام عن مركز عبادي للدراسات والنشر رواية "رجال الثلج" للكاتب اليمني المقيم في أميركا عبدالناصر مجلي. و"رجال الثلج" رواية متسارعة الأحداث متعددة الأبطال والنهايات تحكي عن واقع غربة المهاجرين داخل المجتمع الأميركي.

تتحدث الرواية عن ضياع المهاجرين وتيههم ومصائرهم التعيسة والحزينة، من عبدالله الذي قتل ذات ليلة في محطة للبنزين ولم يعرف له قاتل، إلى مثنى وحنا وعلي وديبي ولويجي المجنون وبتينو وكارولين وغيرهم، الذين عصفت بهم أقدار وحشية وثقيلة لا حاجة لمخلوق بتحملها.

سبق لمجلي أن أصدر مجموعة قصصية "ذات مساء.. ذات راقصة"، و"سيرة القبيلة" مجموعة شعرية، و"السيرة الرملية للفتى البحر" وأنطولوجيا الأدب السعودي الجديد.

وينتظر قريباً صدور عملين مهمين لمجلي وهما رواية "جغرافية الماء" التي كانت نشرت مسلسلة في صحيفة "الثقافية" في تعز سنة 2000، و"الوحشية المضادة" وهو كتاب نقدي.

واستقر مجلي مؤخراً في صنعاء، وكان قد قضى سنوات طويلة في أمريكا، وحصل على الجنسية الأمريكية، وأصدر هناك صحيفة "الأمة"، وموقع شبكة "الأمة برس" الإخباري الإلكتروني.

جماعة "الغد" الأدبية تنظم ندوة عن تجربة الروائي اليمني الراحل زيد مطيع دماج

أعلنت جماعة "الغد" الأدبية اعتزامها عقد ندوة خاصة بصنعاء في الفترة من 15–17 مايو القادم عن تجربة القاص والروائي اليمني الراحل زيد مطيع دماج، إحياء لذكراه التاسعة كواحد من أبرز رواد القصة والرواية اليمنية المعاصرة.

وتأتي الندوة، التي تنظم تحت عنوان "زيد مطيع دماج.. سيرة وطنية حافلة بالإبداع"، في محورين يستعرضان التجربة العميقة لدماج بجوانبها المختلفة والأثر السردي ودلالاته في الإبداع القصصي والروائي للروائي، إضافة إلى ملامسة الأبعاد الثقافية والوطنية والإنسانية في تجلياتها، ومساهمة أفكاره التنويرية في سياق الحركة الوطنية اليمنية ضمن طليعة من المثقفين، إلى جانب توظيف ذلك وتماسه بأفق تجربته السردية كما في بعض أعماله وأبرزها روايته الشهيرة "الرهينة" التي ترجمت إلى عديد لغات عالمية، إضافة لأعمال أخرى ثرة وغنية بأثرها في تحولات الثقافة الجديدة والقصة والرواية في اليمن.

وتتضمن فعاليات الندوة الموسعة، التي تقام برعاية من وزارة الثقافة وأمانة اتحاد الأدباء اليمنيين ومركز الدراسات والبحوث اليمني، عددا من الأوراق والمقاربات والقراءات والشهادات المتنوعة، خلال يومين متتاليين، حول تجربة دماج الروائية ورؤية المثقفين لها، بما حفلت به في سياق طليعته ومساهمته الثقافية بالموقف الجمالي والإنساني.

ومن أبرز المتحدثين في الندوة الشاعر والناقد المعروف الدكتورعبدالعزيز المقالح، والشاعر حسن اللوزي وزير الإعلام، والشاعر احمد قاسم دماج، ووزير الثقافة اليمني السابق الأديب خالد الرويشان، ومثقفون وكتاب يمنيون آخرون. ومن النقاد العرب المشاركين في محاور الندوة حاتم الصكر وعلي حداد من العراق، والشاعر والناقد إبراهيم الجرادي من سورية.

من جهتها تقيم جماعة "إرباك" الأدبية، بالتعاون مع وزارة الثقافة اليمنية، ندوة بعنوان: "القاضي عبدالرحمن الإرياني شاعراً ومفكراً".

تقام الندوة صباح الاثنين القادم في قاعة بيت الثقافة بصنعاء، ويشارك في إحيائها مجموعة من الأدباء والباحثين، ومنهم الشاعر عبدالعزيز المقالح، والباحث والناقد عبدالباري طاهر، والشاعر علوان مهدي الجيلاني، والروائي محمد عبدالوكيل جازم، وعبدالرقيب الوصابي، والشاعر أحمد العرامي.

يذكر أن القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني كان من أبرز الشخصيات التي ناهضت الحكم الملكي في اليمن، وتولى رئاسة الجمهورية في الشمال (قبل الوحدة) من 5 نوفبر 1967 إلى 13 يونيو 1974، وتوفي في دمشق عام 1998.

وينتمي الراحل لأسرة عريقة في اليمن اشتهرت بالجمع بين الاشتغال بالأدب والقضاء. وله ديوان شعر مطبوع، إلى جانب اشتراكه مع آخرين في تحقيق مخطوطات متنوعة.

عنوان المدى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

Alnedaa.yemen@gmail.com

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1430هـ الموافق 22 ابريل 2009 العدد (193)2009 Wed. 26/4/1430 - 1 April

طقء... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

فـي دولة بلا دولـة كدولتنا... يمكـن أن يحدث أي شيء!

وحدوث هذا الـ"أي شيء" قد يكون في ظل انشغال كامل مؤسسـات الدولـة بإدارة غيابهـا. وهنا تنجح الدولة في تغييب نفسـها وتحل بدلا منهـا "الديولة". تُعرف هـذه الظاهرة فـي علم الاجتماع السياسـي بـ"الظواهر السياسـية الكبرى لاختفـاء الدولة". وقد سـجل أول اختفاء للدولة بعـد أن قدم أحد المواطنين المجهولـين بلاغا في أحد أقسـام الشـرطة عن حالة الاختفاء هذه.

ولـم يتفاعل رئيس القسـم مع البلاغ، ولم تنشـر الجريدة الرسـمية خبرا عن حالـة الاختفاء مع إرفاق صورة وطلب للبحث.

حتى أن المنظمات الحقوقية كرست جهدها فقط للبحث عن المختفين قسريا! ولم يهتم أحد لاختفاء الدولة!

ولكـن ذاك المواطن المجهـول كان قد أوصى زوجته قبل اختفائه بأن تسمي طفلته القادمة "دولة"...

فـ"دولة" هو أحد الأسـماء الشـائعة في "دولتنا". وبعـد أن اختفـى المواطـن المجهول ورئيس قسـم الشـرطة المهمل، وضعت زوجته طفلة أسمتها "دولة" بحسب الوصية.

إلا أن "دولـة" الصغيرة أيضا.. اختفت مؤخرا، ولم يتم الإبلاغ عن اختفائها، ولم يهتم لها أحد! لا صحافة ولا منظمات، حتى أن أمها لم تحزن عليها.

هذا وقد نشـر خبر صغير في أحد الجرائد يقول: "تم العثور على جثة المواطن المجهول ورئيس القسـم المهمل، ورفضت الدولة تسلم جثتيهما".

سلام

مكتب الصحة قال إنه خاطب الوزارة أكثر من مرة..

أكثر من ٢٥٠ مصاباً بداء الكلب بالحديدة يطالبون إنقاذهم

■ "نيوزيمن":

طالـب أكثر مـن 250 مصابا بداء الكلـب فـي محافظة الحديـدة وزارة الصحة بالتدخل الفوري لإنقاذهم من هـذا الوباء المستشـري في المحافظة فـي ظل عدم توفر اللقاحات منذ أكثر من عشرين يوما.

وناشـد المصابـون كلا مـن وزيـر الصحـة عبدالكريم يحيـى راصـع، ومحافـظ المحافظـة احمـد سـالم الجبلـي، سـرعة إنقاذهم مـن الموت المؤكـد نتيجة إصابتهـم بداء الكلب، وتوفيـر اللقاحـات التـي نفـدت من مكتـب الصحـة بالمحافظـة، وسط انتشـار الـداء بشـكل وبائـي بـين الحيوانـات والبشـر فـي مختلـف مديريات المحافظة.

وقـال عـدد مـن المرضـى الذيـن التقاهم "نيوزيمن"، إنهم لم يحصلوا علـى اللقاحـات المقررة لهـم لمكافحة المـرض منذ عشـرين يومـا، محملين وزارة الصحـة مسـؤولية التهـاون بحايتهم.

مصـدر مكتب الصحـة بالمحافظة قـال لـ"نيوزيمـن"، إن المكتـب قـام بتوجيه عدة رسائل للوزارة لكنها لم توفر لهم اللقاحات المقررة. كما أشار إلـى نقـص الإمكانيات فـي مكافحة الكلاب في المديريات.

نافذة

العاصمة القاصمة

منصـور هائـل
mansoorhael@yahoo.com

طالعتنا تسريبات المصادر الرسمية إلى الصحافة المحلية والخارجية بأن المراجع العليا في الحكومة سـتواجه كارثة الجفاف المحدقة بصنعاء على غرار مواجهة انجال عمتي زين عثمان، عافاهـا الله واطال عمرها، لمحنتها حينما اسـتجابوا لنـداء اغاثتها من الجفاف الضارب في القرية، وسارعوا إلى إنجادها بنقلها من القرية إلى صنعاء.

وفيما كنت اتحين الفرصة السخية بالدعاية والمرح لكي أمارس العتاب الحلو مع أبناء عمتي تدخلت السلطة وافسدت كل شيء كعادتها دائما.

وأصبح الكلام الذي تهيأت لقوله بلا طعم، وتلخبطت خارطة طريقي إلى المبادهة والمكاشـفة المرحـة مع انجال عمتي زين الأبرار والمحبـين لوالديهم، وامهم الجديرة بمحبة أولادها وأهلها ومعارفها أجمعين، ويعلم الله أني كنت سـأعبر لهم عن تقديـري وإجلالي البالغين ولن أنبس بنبرة انزعاجي من تبعات وتداعيات خطوتهم الحكيمة على امثالي، وهي تداعيات ثقيلة عصفت برؤوس وقصمت ظهور غير المقتدرين على تحمل أعباء اسـتقبال وإيواء وإعاشة أهلهم وذويهم من الكهول والعجزة الذين تسابقوا على حجز مقاعدهم في سيارات (الصالون) في القرية هربا من الجفاف إلى أحضان أولادهم الموظفين والمسؤولين في صنعاء.

ربمـا كنت قد تهيـأت لمخاطبة أبناء عمتي باقتـراح احتوائي لمحنة الجفـاف في القرية من خلال إنشـاء مصائد للمياه وخزانات وسدود، مع الإشـارة إلى أنهم –أبناء عمتي طبعاً– قدوة تحتذى.

وربمـا كنت في وارد إزعاجهم بطريقة فلاحية ماكرة حول الآثار المترتبة على أسـلوب مواجهتهم لمحنة الجفاف في القرية بما أنهم قدوة، وهم كذلك بحق، ويعلم الله وبعده أصحاب سيارات (الصالون) أن الكثير من كهول وشيوخ القرية والقرى المجاورة، نساءً ورجالاً، هجروا ديارهم وأرضهم على غرار ما كان عليه الحال بالنسبة لعمتي الحبيبة زين.

وربمـا كنت أتحين معاتبتهم بلفتهم إلـى مخاطر تأبيد الجدب والقحط فـي القرية والقرى المجـاورة عبر هجر الديار وأرض الآباء والاجداد وتجفيـف منابع الذكريات والذاكرات، وإلى هول الشـعور بغروب شـمس أحلام اليقظة والمنام بقرية «الميعاد» وأرض الاحلام المؤجلة إلى الهزيع الاخير من العمر و...

المؤكد أني سأشـجب تحاشـيهم مواجهة الحكومة بحزم فهي المعنية والمسـؤولة عن تأمين الخدمات الضرورية للسـكان، وهي من يتحمل مسـؤولية تعطيل مشـروع المياه منذ منتصف ستينات القرن الماضي، وهي التي تكذب على الاهالي ولم تعر اهتماماً لاستغاثاتهم،

وكنت سأجزم وأقسم على أن الحكومة ومراجع الحكم في صنعاء هي المتسببة بنكبة القرية وعموم البلاد، وينبغي أن نكف عن تسهيل أموردها وإدامة عمرها بهذا النوع من التدبير.

ولأن الحكومـة و«الحاكم» لـ«صنعاء» أمكـر مني ومن أبناء عمتـي والكثيرين أمثالنا فقد أفسدت خطتي وخارطتي في التعبئة ضدها، وسربت الأخبار عن نقل العاصمة من صنعاء إلى عدن، لتحرف بوصلة «نضالنا» المتوجهة إلى صنعاء.

وفي ضوء هذه التسريبات التي تنطوي على ارتكاب رعوي أرعن وصبياني، اعتقد أن الوقت لا يتسع للمزاح مع أبناء عمتي الذين انجدوا أمهم من محن الجفاف في القرية بنقلها إلى صنعاء وردت عليهم الحكومة بالتصريح أنها ستهرب من كارثة الجفاف المهلكة لصنعاء إلى عدن.

والواضح أن مراجع الحكم في صنعاء غير معنية بتدبير الحلول والمعالجات المتصلة بتأمين احتياجـات النـاس لمواصلة بطولة العيش والبقاء بقدر ماهي مشـغولة فـي ابتكار المزيد من اسـاليب تدويخ اليمنيين والمحيط الاقليمـي والخارجي وإرباك (العالـم) بخطوات دراماتيكية عاصفة وإعلانات مدوية على غرار الاعلان عن استبدال العاصمة صنعاء بعدن.

فلتكن عدن هي العاصمة القاصمة.

عن العزي وزملائه للمرة الألف

■ صلاح الدكاك

لا جديد بشـأن فهمـي العزي وزملائه من نزلاء السـجن المركزي بتعز على ذمة أموال عامة. لا جديد سـوى أنهم قضوا ضعف العقوبات المنصـوص عليها فـي الاحكام الصادرة ضدهم. لا جديد سـوى أنهم دخلـوا مطلع هذا العام في اضراب عـن الطعام انتهى بتفريقهم والزج بالعـزي في ظلمات سـجن الاحتياط وحيداً باعتبـاره رأس الحربة في التحريض على الصراخ في بلد: لا يسمع، لا يرى، لا يتكلم.

لا جديـد سـوى أن عائلاتهم على شـفا ضياع وشـيك. لم تطلقهم السـلطة ليسـتوفوا ما تبقى عليهم من مبالغ ضئيلة بوسع أي مسؤول تسـديدها من فتات المنهوبات، ولم تفكر إطلاقاً في ضمان الحد الادنى من قوت عائلاتهم.

لا جديد سـوى المناشدات تلو المناشدات وما من أحدٍ يأبه. خطيئتهم أنهم «صغار» تخنقهم الكسـرة في بلد «كباره» شـعباً وتراباً وخارطة بأسرها ولا يتحشرجون ولا توجه إليهم قلامة اتهام.

أطلقوا فهمي العزي وزملاءه أو أعدموهم! أطلقوا سراحهم أو أطلقوا عليهم رصاصة الرحمة! أطلقوهم أو انتظروا سـيل غضب الباحثين عن كسرة عدالة تهدم «باستيل عدالتكم» على رؤوس الجميع.

بتكلفة 10 ملايين دولار تدشين راحة حافلات

تدشـن شـركة "راحـة" للمواصلات المحـدودة، اليـوم الأربعاء، رسـميا، وبرعاية حكومية، برامج راحة لـ"خدمة المجتمع" و"راحة حافلات" بالشراكة مع شـركة "إم. تي. إن" للاتصالات وبنك التضامن الإسلامي الدولي وشـركة المتحدة للتأمين وشركة "هيونـداي" مـن خـلال وكيلهـا فـي اليمن شـركة "ناتكو" للسيارات.

وقـال رئيـس مجلـس إدارة الشـركة، محمـد الباشـا، إن برنامج "راحة" لخدمة المجتمع سيمكن الشـباب من الحصول على وظيفة دائمة ومستقلة وامتلاك سـيارة تاكسـي (أجـرة) بأقسـاط ثابتة، تحمـل العلامـة التجارية للشـركة ومؤمنة تامينا شـاملا، ومتصلة بشـبكة اتصالات توفر لها نظام التتبع وتربطها بشـبكة اتصالات نظام المجموعة، ما يجعله أول برنامج من نوعه في اليمن والوطن العربي بهذه المواصفات.

وأضـاف الباشـا، خـلال مؤتمر صحفـي عقده الاثنـين بصنعـاء فـي إطـار الحملـة الإعلاميـة للبرنامـج والتـي تسـتمر لمـدة عـام، أن البرنامج الذي يبدأ العمل به السبت المقبل غير محدد بفترة زمنية وقد رصد لمرحلته الأولى المحددة بسـنة 10 ملايين دولار.

وحـول تدشـين خدمـة "راحة للحافلات" أشـار الباشـا إلـى أن الشـركة وفـرت حاليـا 23 حافلة من طراز هيونداي سـعة 41 راكبا، سـيبدأ تدشين أول رحلاتها رسميا السبت المقبل تقوم برحلاتها كمرحلة أولى بين خمس محافظات رئيسـية، هي: صنعـاء، عدن، الحديدة، تعز، والمكلا، وفي المرحلة الثانية سيتم تغطية كافة المحافظات وكذا الرحلات الدوليـة. وقال إن خدمة "راحـة حافلات" وفرت ما يربو على 160 وظيفة، وأن أسعار التذاكر ستكون بزيادة 100 ريال عن أسعار الشركات الأخرى.

طلبت إصدار قرار مستعجل بمنع الماوري من الكتابة

وزارة الشؤون القانونية تشكل فريقا لتقديم دعوى ضد المصدر والقاضي يؤجل المحاكمة لأسبوعين

■ المصدر أون لاين - صنعاء

طالبت وزارة الشـؤون القانونية بمنـع الزميل منير المـاوري من الكتابة في الصحف اليمنية إلى حين مثوله أمـام القضـاء للرد على الدعـوى المقدمة ضـده ورئيس تحريـر "المصـدر" الزميـل سـمير جبـران، بتهمة إهانة رئيـس الدولة والإسـاءة له، مـن خـلال إحـدى المقـالات المنشورة في الصحيفة.

وانضـم فريـق قانونـي في جلسـة محاكمة "المصدر" اليـوم مـن وزارة الشـؤون القانونيـة برئاسـة وكيـل الـوزارة مأمـون الشـامي، لدعـوى النيابـة، وقالـوا ان لديهـم دعـوى بالحـق الشـخصي والمدنـي عـن رئيـس الجمهورية، مطالبين القاضـي محمـد سـعيد الكحلانـي بإصـدار قـرار مسـتعجل بمنع الماوري من الكتابة لعدم مثوله أمام المحكمة.

وقـد أرجـأ القاضـي الكحلانـي النظر فـي القضية، والفصل في طلب الوزارة إلى حين إعلام الزميل الماوري الذي يقيم في العاصمة الأميركية واشنطن بقرار الاتهام إلـى محل إقامتـه الموضح من قبل رئيـس التحرير، كما أرجـأ القاضي الفصل في الطلـب المقدم من هيئة الدفاع عـن الصحيفـة بعدم صفة الشـؤون القانونية في تقديم دعوى بالحق الشـخصي والمدني عن رئيس الجمهورية لعـدم وجود وكالة رسـمية من المجنـي عليـه علـي عبدالله صالح.

وأجـل القاضـي الكحلاني النظر فـي القضية إلى 4 مايو القـادم، وأقـر تكليـف النيابـة بإعـلام المتهـم الثانـي منيـر الماوري بقـرار الاتهام، بعد أن دفعت هيئـة الدفاع المكونة من المحاميـن خالد الماوري، وعبد الرقيب القاضي (من مؤسسـة عـلاو للمحاماة) بعدم السـير في الإجراءات لعدم إبلاغ المتهم الثاني، باعتبار أن القضية لها ارتباط بالأشخاص والموضوع والسبب.

● الزميل سمير جبران وإلى يساره هيئة الدفاع، وفي الإطار الكاتب منير الماوري